

# الرّائد الرّسمي للجمهورية التونسية مداولات مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027  
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الأربعاء 26 نوفمبر 2025

23

الجلسة الثالثة والعشرون

## المحتوى

- 1- افتتاح الجلسة..... 2802
- 2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026..... 2802
- 3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026..... 2832
- 4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026..... 2840
- 5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني..... 2859
- 6- رفع الجلسة..... 2865

## عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعضاء من المجلسين،

يسعدني أن أتوجه إلى كل من لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للزيات والأقاليم، بالشكر على العمل المنجز وأدعوها إلى تلاوة التقرير حول مهمة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

الكلمة للنائب المحترم السيد كمال فراح، رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب، فليفضل. المصدق الأول.

السيد كمال فراح، رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أسعد الله صباحكم بكل خير وبركة،

باسمكم جميعا يشرفني أن أرحب بالسيد رياض شود وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة حسناء جيب الله كاتبة الدولة للشركة الأهلية، في إطار مناقشة مهمة الوزارة لسنة 2026.

استنادا إلى المرسوم عدد 1 لسنة 2024 والمؤرخ في 13 سبتمبر 2024 والمتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وتبعاً لقرار مكتب المجلس بتاريخ 16 أكتوبر 2025 انعقدت يوم 12 نوفمبر 2025 جلسة استماع مشتركة بين لجنة التربية والتشغيل والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم لمناقشة مهمة التشغيل والتكوين المهني، حيث قدم السيد الوزير عرضاً مفصلاً لمهمة الوزارة، إذ وضح استراتيجية المهمة وبرامجها وتوزيع نفقاتها وبين السيد الوزير أن الوزارة ستسعى خلال سنة 2026 إلى إرساء تحول هيكلي عميق في سوق الشغل ومنظومة التكوين عبر رؤية شاملة ومتكاملة تسعى إلى ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل الوطنية والعالمية ودعم الإدماج الاقتصادي الفعلي والمستدام لطالب الشغل والنهوض بالمبادرة الخاصة وريادة الأعمال وتوسيع الاتفاقات الدولية وتنوع أسواق الشغل لاستيعاب جزء من اليد العاملة التونسية، مع التركيز على الرقمنة الشاملة لخدمات التكوين والتشغيل لضمان الشفافية والنجاعة.

وقد تفاعل السادة النواب مع عرض السيد الوزير بتساؤلاتهم وملاحظاتهم القيمة، فقد دعوا إلى مزيد تدعيم الشراكة مع القطاع الخاص وبعث اختصاصات جديدة في علاقة بالتطور التكنولوجي والطاقت المتجددة والمحافظة على البيئة. وفي علاقة بهذا التوجه فقد انطلقت الوزارة منذ مدة من خلال مراكز التكوين في إبرام علاقات شراكة مع القطاع الخاص وبعث اختصاصات جديدة تواكب التطور

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة العاشرة إلا الربع من صباح يوم الأربعاء 26 نوفمبر 2025، برئاسة السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

### افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،  
أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة وننتقل إلى مناقشة مهمة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة سنة 2026، وذلك تبعاً للترتيبات في الغرض وأتوجه في البداية بخالص عبارة التحية والترحيب إلى السيد رياض شود وزير تشغيل والتكوين المهني والسيدة حسناء جيب الله كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات التابعة لها.

ونحن نناقش اليوم في إطار هذه الجلسة العامة المشتركة مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026، هذه الوزارة الأفقية التي تطلع بأدوار هامة، نستحضر في المقام الأول تنصيب دستور 25 جويلية 2002 في فصله 46 على الحق في العمل لكل مواطن ومواطنة، هذا الحق الذي تتخذ الدولة لضمانه التدابير الضرورية في كنف احترام مقتضيات الكفاءة والإنصاف، هذا وفي إطار تكريس وحدة الدولة والتكامل بين وظائفها، فإن المسؤولية في هذا المجال تعد مسؤولية مشتركة ومتضامنة، تتقاسمها مؤسسات الدولة وفي مقدمتها هذه الوزارة التي تتمحور مهامها وصلحياتها بالخصوص حول المسائل المتعلقة بالتكوين المهني وبالتشغيل والإشراف على الهياكل المختصة وهي ومن هذا المنطلق تتولى وضع استراتيجيات التشغيل الوطنية وإعداد برامج التكوين التي تلبى احتياجات سوق الشغل ودعم الباحثين عن عمل عبر برامج التأهيل والتدريب المهني، بالإضافة إلى تحسين وتطوير آليات التكوين المستمر ودعم المبادرات الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتظارات من هذه الوزارة كبيرة، لا سيما في مجال التشغيل وهو ما يستدعي متابعة تطورات سوق العمل ووضع استراتيجيات وبرامج ناجعة من أجل تأهيل الباحثين عن عمل وتحسين تشغيلهم ولأن الفصل 18 من الدستور قد حمل الدولة مسؤولية توفير كل الوسائل القانونية والمادية للعاطلين عن العمل لبعث مشاريع تنموية، فإننا مدعوون إلى البحث عن الآليات الكفيلة بتشغيل العاطلين وبدعم انتداب حاملي الشهادات العليا وتشجيع المؤسسات الخاصة على ذلك، فضلا عن دعم المبادرات الخاصة وتنميتها من خلال تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل وتقديم مسارات مرافقة متكاملة، لا سيما لفائدة الشركات الأهلية، كما يبقى التكوين المهني رافدا أساسيا للنفاذ إلى سوق الشغل وهو ما يحتم مزيد السعي من أجل توفير برامج التأهيل المهني للباحثين عن فرص للتوظيف وتيسير اندماجهم في الحياة المهنية من جهة ووضع وتنفيذ برامج التكوين المهني الأساسي والمستمر التي تتناسب مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من جهة أخرى.

التكنولوجي وقد واكبنا كلجنة مبادرة مركز التكوين والتدريب المهني بالوردانين في تنظيم ملتقى إقليمي حول التكوين في صيانة السيارات الهجينة والإلكترونية، أشرف عليه السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وساهم في إنجاحه السيد وسام بنور مدير المركز الذي نتقدم له بخالص عبارة الشكر والتقدير.

ونحن ننهي هذا اليوم مناقشة المهمات الأربعة التي أنيطت بعهدة اللجنتين وهي التربية والتعليم العالي والشباب والرياضة والتشغيل والتكوين المهني، اسمحو لي أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى كل أعضاء اللجنتين على روح المسؤولية والتناغم والاحترام المتبادل والنقاش المثمر الذي ميز أعمالهما في كل المهمات، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة النواب من المجلسين الذين تدخلوا في المهمات وساهموا في إثراء النقاش بملاحظاتهم واقتراحاتهم البناءة خدمة للمصلحة العليا للوطن. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد هيثم الطرابلسي رئيس لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتنفضل.

السيد هيثم الطرابلسي، رئيس لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيد وزير التشغيل والتشغيل،

السادة النواب من المجلسين،

تعد وزارة التكوين والتشغيل ركيزة أساسية في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تربط بين تكوين الموارد البشرية وخلق فرص العمل بما يضمن تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. تأسست هذه الوزارة رسميا يوم 25 ماي 1990 بمقتضى قانون ضبط مهامها لتصبح وزارة مستقلة تعنى بالتشغيل والتكوين المهني، كما كان لها دور حتى قبل انبعاثها ومنذ الاستقلال بتسميات أخرى وكان لها تأثير كبير في تنظيم سوق العمل والحد من البطالة.

سيدي الوزير،

السادة الحضور،

واجه هذا القطاع عدة صعوبات في العشرية الأخيرة التي أثرت على برامج إصلاح منظومة التكوين المهني وبرامج دعم الشباب والمبادرة الذاتية والتعاون الدولي والتحول الرقمي مما ساهمت في ارتفاع البطالة وارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية.

سيدي الوزير،

السادة الحضور،

يواجه هذا القطاع تحديات كبرى مما يفرض إصلاحات عميقة ليكون التكوين والتشغيل قاطرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن أهم الإصلاحات تحديث المناهج والبرامج التكوينية عبر إدماج المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي، تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص عبر إشراك المؤسسات الاقتصادية في تصميم البرامج التربوية لتكون أكثر ملائمة لحاجيات سوق الشغل، رقمنة الخدمات وتسهيل النفاذ إلى

برامج التشغيل وإحداث منصات موحدة، توزيع عادل لمراكز التكوين وتقليص الفوارق الجهوية، تخصيص ميزانية أكبر للتكوين والتشغيل ودعم ريادة الأعمال وتشجيع الشباب والتسويق الناجح والشامل للشركات الأهلية وخاصة في الأرياف والأحياء الشعبية، المتابعة والتقييم المستمر وقياس آثار البرامج على التشغيل والتنمية.

أخيرا سيدي الوزير والسادة الحضور، التحديات التي تواجه الوزارة ليست بالهينة، ولكن تطلب إرادة فعلية وثورة فكرية وتكون الإصلاحات شاملة حتى تتحول الوزارة من جهاز إداري إلى محرك فعلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصداق للنائب محترم السيد نجيب العكرمي مقرر لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب، ليشرع في تلاوة التقرير المشترك بين اللجنتين، تفضل.

تقرير موحد للجنة التربية والتكوين المهني

والبحث العلمي والشباب والرياضة

بمجلس نواب الشعب

ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية

بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

حول مهمة التشغيل والتكوين المهني

من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

السيد نجيب العكرمي، مقرر لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين،

تشرف لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما حول مشروع مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026.

أولا تقديم عام:

تم ضبط نفقات مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026 في حدود 1063.900 م د مقابل 1015,35 مليون دينار سنة 2025 أي بزيادة قدرها 5%.

وهي تتوزع كالتالي:

- نفقات التأجير: 463.286 م د

- نفقات التسيير: 50.370 م د

- نفقات التدخلات: 546.560 م د

- نفقات الاستثمار: 3.900 م د

ثانيا: أعمال اللجنتين:

تعهدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بإبداء الرأي في مهمة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

وعقدت يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025 جلسة استماع مشتركة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، بمشاركة أعضاء لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، حول مهمة التشغيل والتكوين المهني الواردة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

## 2 الاستماع إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

قدّم السيد الوزير في مستهل الجلسة عرضاً مفصلاً أبرز من خلاله الدور المحوري الذي تضطلع به مهمة التشغيل والتكوين المهني باعتبارها رافعة أساسية لتنمية الموارد البشرية وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. مستعرضاً أهم الأنشطة والاعتمادات الخاصة بكل برنامج وتوزيع تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2026 المتعلقة بها. كما أوضح أن استراتيجية الوزارة تندرج في إطار وضع السياسات العمومية القطاعية وتنفيذها في مجالات التكوين المهني الأساسي والمستمر والتشغيل والمبادرة الخاصة، مؤكداً في هذا الإطار أنّ الوزارة تعمل على تجديد مقاربات العمل وفق رؤية تهدف إلى مزيد الحوكمة والشفافية للمساهمة في الادماج الاقتصادي والاجتماعي لكافة الفئات وتحسين تشغيلية الباحثين عن شغل ودفع ريادة الاعمال الفردية والجماعية والشركات الأهلية بما يسهم في خلق الثروة وتحقيق العدالة الجبهوية.

وفي عرضه لأهم ملامح الميزانية لسنة 2026، أكد أنّها بلغت في مجملها 1063,9 مليون دينار مقابل 1015,35 مليون دينار سنة 2025 أي بزيادة قدرها 5%. وتوزعت الاعتمادات بين برامج التكوين المهني بمبلغ 494,3 مليون دينار وبرنامج التشغيل بـ 383,1 مليون دينار وبرنامج تنمية المبادرة الخاصة بـ 161,3 مليون دينار وبرنامج القيادة والمساندة بـ 25,1 مليون دينار.

وأوضح السيد الوزير أنّ البرامج الكبرى الأربعة لمهمة التشغيل والتكوين المهني هي برامج تندرج ضمن استراتيجية وطنية تهدف إلى دعم تنافسية المؤسسات وترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل.

## 1 برنامج التكوين المهني

أفاد السيد الوزير أن برنامج التكوين المهني في تونس يمثل اليوم ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث لم يعد يُنظر إليه كبديل عن التعليم الأكاديمي، بل كمسار استراتيجي لإعداد يد عاملة مختصة وقادرة على التكيف مع التحولات السريعة في سوق العمل. وهو ما يبرز الأقبال المتواصل على التكوين حيث بلغ عدد المتكويين سنة 2025 حوالي 52 ألفاً وبلغ عدد المتدربين 16 ألف كما قُدّرت نسبة التبعيّة 87 بالمائة.

وأشار إلى أنه خلال سنة 2025 تم تطوير البنية الأساسية لمراكز التكوين وتعيين المناهج البيداغوجية بها واستكمال تجهيزاتها حيث تم التقدم في تجهيز 32 مركزاً في إطار الشراكات الدولية. كما تم إحداث اختصاصات جديدة على غرار قفصة وسيبلة.

ولتحسين جاهزية مراكز التكوين خلال العودة التكوينية تم تعزيز مشاريع الصيانة وتم التدخل في أكثر من 70 مؤسسة فرعية عن طريق الوكالة التونسية للتكوين المهني. كما شهدت سنة 2025 تطوير الخطة الإعلامية والتحسيسية الخاصة بالتكوين المهني. بالإضافة إلى تطوير منظومة التسجيل عن بعد. وأضاف أن سنة 2026 ستشهد استحداث نسق إنجاز المشاريع المبرمجة وإطلاق طلبات عروض لعدد من مراكز التكوين الجديدة.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية المعتمدة لهذا البرنامج، أضاف أن الوزارة تعمل على رقمنة المنظومة من خلال إنشاء منصات تكوينية وأنظمة معلوماتية مندمجة، وإرساء آليات تقييم دقيقة لضمان جودة الأداء. كما يركّز هذا البرنامج على تحديث المناهج لتشمل المهارات الرقمية والحياتية والتخصصات الجديدة في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والبرتقالي والدائري. كذلك تعميم التكوين عن بعد، إلى جانب التكوين المستمر للمكوّنين وتجديد الأساليب البيداغوجية بما يواكب حاجات سوق الشغل ويعزز تنافسية الاقتصاد. ويهدف البرنامج أيضاً إلى دعم الفئات الهشة من خلال برامج دامج للنساء والشباب في المناطق الريفية وذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير مراكز الفتاة الريفية وتحسين ظروف الإقامة والمنح داخل مراكز التكوين. كما يسعى إلى دعم التكوين مدى الحياة ومعالجة الانقطاع المبكر وتسهيل الإدماج الاجتماعي والمهني للفئات الأكثر هشاشة.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، يعمل البرنامج على توسيع التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في إطار أجندة إفريقيا 2063 والرؤية العربية 2045. كما يسعى إلى توحيد نظام الشهادات المهنية والاعتراف المتبادل بها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات واعدة بالتعاون مع المؤسسات الدولية.

## 2 برنامج التشغيل

في هذا الإطار أفاد ان الوزارة تعمل ضمن المخطط التنموي 2026-2030 على تنفيذ سياسة تشغيل استباقية وشاملة تهدف إلى خلق فرص عمل لائقة ومستدامة في مختلف الجهات استجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها سوق العمل، وذلك من خلال دعم قدرة المؤسسات على التشغيل عبر تطوير منظومة مرافقة المؤسسات ومساعدتها في تحديد حاجياتها من الكفاءات وتطوير أنشطتها الإنتاجية. كما تعمل على تحفيز التشغيل داخل المؤسسات عبر برامج دعم الأجور والمساهمات الاجتماعية والتكوين التكميلي، خصوصاً لفائدة القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا والاقتصاد الأخضر والخدمات الموجهة للخارج. وأضاف أنه يتم العمل على تطوير برامج المرافقة لفائدة الفئات ذات الأولوية على غرار فاقدى الشغل والعمالات الفلاحيات وذوي الإعاقة.

كما تعمل الوزارة على إعداد وتنفيذ المخططات الجبهوية للتشغيل حيث يهدف هذا التوجه إلى تعزيز اللامركزية الاقتصادية وتقليص التفاوت الجهوي في فرص التشغيل. ومن جهته ثمن السيد الوزير ما قامت به الوزارة في دعم التشغيل الدولي عبر اتفاقيات ثنائية تهم الهجرة المنظمة بالإضافة إلى ما تسعى إليه الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في تطوير خدماتها عبر رقمنة مسارات التشغيل والمبادرة الخاصة من خلال إحداث منصات رقمية لتقريب العرض والطلب وأشار في هذا الخصوص إلى رقمنة 42 مكتبا راجعا إليها بالنظر.

وأعلن السيد الوزير أنه خلال سنة 2026 سيتم تطوير واستغلال منظومة اليقظة واستشراف المهن لتحديد حاجيات الاقتصاد من الكفاءات على المدى القريب والمتوسط، استناداً إلى دراسات ومُسوحات ميدانية ومنصات رقمية متخصصة.

## 3 برنامج تنمية المبادرة الخاصة

أما فيما يخص برنامج تنمية المبادرة الخاصة والشركات الأهلية، أشار السيد الوزير إلى التطور الملحوظ في هذا المجال، حيث تم إحداث 230 شركة أهلية وقرت 380 موطن شغل، إضافة إلى تمكين 88

شركة من تمويلات تجاوزت 29.46 مليون دينار. كما تم تنقيح الإطار التشريعي للشركات الأهلية عبر المرسوم عدد 3 لسنة 2025 بهدف تبسيط إجراءات التأسيس والمشاركة والتسيير والحوكمة ومنح امتيازات مالية جديدة.

وبخصوص نشر وترسيخ ثقافة المبادرة تم إدراج محور خاص بالمبادرة صلب البرامج البيداغوجية على مستوى 10 مراكز تكوين مهني، فضلاً عن إطلاق المنصة التفاعلية "مبادر" لتجميع خدمات الإحاطة والمرافقة. وأكد أنّ الوزارة تتجه نحو إحداث 400 شركة أهلية جديدة خلال سنة 2026 وتوسيع الانتفاع بنظام المبادر الذاتي ليشمل 5000 منتفع.

#### 4 برنامج القيادة والمساندة

وفيما يتعلق ببرنامج القيادة والمساندة، أعلن السيد الوزير أنه تم إحداث "وحدة الاستراتيجية ومحفظة المشاريع" لضمان تناسق تدخل مختلف المبادرات والبرامج والمشاريع في الوزارة مع الرؤية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية وتعزيز المتابعة الميدانية للمشاريع العمومية ورقمنه الخدمات وتطوير الأنظمة المعلوماتية وتحسين آليات التواصل.

#### 3 النقاش العام:

ولدى تفاعلهم مع ما تم تقديمه، تركزت تدخلات السادة النواب في جانب هام منها حول النقائص والاشكاليات المتعلقة بمنظومة التكوين المهني حيث أكدوا على ضرورة ملاءمة المناهج حتى تكون قادرة على تكوين مهارات مختصة تستجيب للتغيرات السريعة في الاقتصاد الوطني والعالمي وتعاضد التطور الصناعي والرقمي والبيئي الذي تصبوا إليه بلادنا. كما أشار المتدخلون الى ببطء وتعثر إنجاز مراكز تكوين جديدة خاصة بالجهات الداخلية وطلبوا بإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني إضافة إلى تلافي ضعف الموارد البشرية بها. وتعرضوا في نفس السياق إلى نقص الخدمات الأساسية الموجهة للمتكوينين ومنها المبيتات والمطاعم.

ودعا المتدخلون إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستهداف القطاعات الواعدة ذات القدرة التنافسية العالية، بالإضافة إلى اقتراح أحداث مسار تعليمي تقني وتأهيلي ينطلق من السنة السابعة إعدادي تقني إلى السنة الرابعة شعبة خدمات تقنية يُشَفَع بشهادة باكالوريا تخول للمتخصصين علمها مواصلة دراستهم العليا بمختلف مؤسسات التعليم العالي وذلك في إطار شراكة بين وزارات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني. كما يُنَبِّح للتلاميذ المنقطعين في المرحلة الثانوية الاندماج في سوق الشغل ويخُد من الهجرة غير النظامية.

ومن جهة أخرى، طالب عدد من النواب بمراجعة الخارطة التكوينية ومراعاة التوازن بين الجهات مع ضرورة التماهي مع رؤية المخطط التنموي ومع التقسيم الجديد للأقاليم، واقتروا اعتماد جغرافيا تكوينية جديدة تراعي التوزيع الديموغرافي ومناطق التشغيل وطبيعة النسيج الصناعي وخصوصيات الجهات. كما طالب بعض الأعضاء بتعميم هذه المراكز وتقريبها من المتكوينين وتنويع الأنشطة داخلها لتصبح جاذبة للشباب، حيث لاحظوا انخفاض نسبة التبعثنة ببعض مراكز التكوين لاسيما في القطاعات مثل النسيج والأحذية والجلود والصناعات التقليدية، رغم تجاوز المعدل العام للتبعثنة 80%. وفي نفس السياق تساءل النواب حول أسباب الانقطاع المبكر

هذه المراكز ومدى ارتباطها بضعف آفاق التشغيل في بعض الاختصاصات وكذلك ضعف الاقبال على مراكز الفتاة الريفية التي تشكو عزلة ونقصا على مستوى التأهيل بالإضافة الى تكوين ذوي الاحتياجات الخصوصية. وتمت الدعوة إلى مزيد التنسيق مع وزارة المرأة في هذا الإطار.

كما شدّد النواب على أهمية تقييم البرامج بصفة دورية، ومنها برامج "فرصتي" و"المبادر الذاتي"، بهدف تحسين فعاليتها وتوجيهها نحو الفئات التي تحتاجها.

وفي محور التشغيل، عبّر عدد من النواب عن قلقهم من الصعوبات المتعلقة بتطبيق قانون عقود الشغل ومنع المناولة واستمرار التشغيل الهش صلب الهياكل التابعة للوزارة وطلبوا بخطة واضحة للقضاء على عقود التشغيل غير المستقرة، وشدّدوا على ضرورة انتداب خريجي مؤسسات التعليم العالي ممن طالت بطالتهم عبر فتح آفاق تشغيل جديدة تستجيب لتطلعاتهم واتخاذ التدابير العاجلة لفائدتهم.

وفيما يتعلق بالشركات الأهلية، أشار النواب إلى أهمية دورها في تحقيق التنمية والتشغيل وأكدوا على ضرورة مراعاة خصوصية كل جهة ودعوا إلى مزيد حوكمة هذه المنظومة باعتماد آليات المتابعة والمرافقة والعمل على تذليل الصعوبات التي تعترضها خاصة منها التشريعية والمتعلقة بإسناد الأراضي الدولية الفلاحية والنقل والتسريع بإصدار المقررات التوضيحية بعد تحيين مرسوم الشركات الأهلية، بالإضافة إلى تنوع مصادر التمويل وضرورة إعداد خطة إعلامية وطنية وجهوية للتعريف بها ومرافقة باعتمها.

أما بخصوص تنمية المبادرة الخاصة، أكد الأعضاء من الغرفتين على ضرورة العمل على توفير البرامج والآليات التحفيزية لريادة الأعمال مع تأمين المرافقة والإحاطة لتذليل الصعوبات وتبسيط الإجراءات وتيسير النفاذ إلى التمويل وتنويع خطوطها لفائدة جميع الفئات. كما تم التطرق إلى إشكاليات التمويل الذاتي خاصة في المشاريع الفلاحية مثل تربية الأبقار والماشية. هذا ولا حظ النواب أن آجال التسجيل قصيرة ولا تراعي الخصوصيات الجهوية. واستفسروا عن وجود تقييم لبرامج المبادرة الخاصة.

وفي ختام النقاش دعا أعضاء اللجنة على ضرورة توحيد الرؤية بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجالي التشغيل والتكوين المهني، ومتابعة تنفيذ الإصلاحات المبرمجة ضمن مخطط التنمية 2026-2030 لضمان تفعيلها على أرض الواقع وتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التشغيل اللائق والتنمية الجهوية المتوازنة.

أحيل الكلمة إلى الزميل في لجنة التنمية الاجتماعية عن المجلس الوطني للجهات والأقاليم السيد علي، تفضل.

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصحح رقم أربعة للنائب المحترم السيد علي الماجري مقرر لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لمواصلة تلاوة التقارير المشاركة، تفضل

السيد علي الماجري مقرر لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الرئيس،

وبالنسبة إلى إدراج التعليم التقني في البرامج الرسمية للتربية والتعليم لحماية الشباب من الانقطاع المبكر عن التعليم وتكوينهم وتدريبهم على مهن تُمكنهم من التشغيل في المستقبل، أشار أن الإصلاحات الكبرى في مجال التربية والتعليم هي من اختصاص المجلس الأعلى للتربية.

وبخصوص مقترح إحداث مراكز إقليمية للتكوين، أكد السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، على أهمية هذا التوجه وأضاف أنه ستمت دراسته. كما اقترح التفكير في بعث أقطاب تكوين في المناطق الحدودية مع دول الجوار ليبيا والجزائر على غرار مركز التكوين الليبي الكوري معبرا عن استعداد الوزارة لأبرام اتفاقيات في هذا الشأن.

بالنسبة إلى البرامج الموجهة للفتاة الريفية، بين أن وزارة التشغيل والتكوين المهني عملت خلال سنة 2025 على إعداد تصور مبتكر لمراكز الفتاة الريفية وذلك في إطار تكريس الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة للهوض بالمناطق الريفية عبر تجديد وتقريب خدمات التكوين المهني وريادة الأعمال بما ينسجم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للأوساط الريفية. وتتمثل الرؤية الجديدة لمراكز الفتاة الريفية في تغيير تسميتها وتحويلها إلى أقطاب للتكوين وريادة الأعمال.

أما بخصوص التكوين الفلاحي فقد أقر السيد الوزير بأهمية هذا الاختصاص حيث صرح أن الوزارة قد أعدت خطة تكوين مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي لإعداد برنامج تكوين فلاحى لفائدة الشركات الأهلية بالمراكز الراجعة لها بالنظر والخاضعة للإشراف المزدوج على هذه المراكز

وفي إجابته على مختلف تساؤلات النواب حول برنامج التشغيل، ذكر السيد الوزير بأن برامج التشغيل تهدف إلى تسهيل الانتقال من مرحلة التكوين إلى الحياة المهنية من خلال تربيصات ميدانية تُكتسب فيها الكفاءات اللازمة، وأن الوزارة تعمل على مراجعة هذه البرامج لإكسابها مزيداً من النجاعة من خلال التكوين التكميلي وتشجيع الإدماج داخل المؤسسات. وقد تم الانطلاق في إرساء منظومة ليقظة واستشراف المهن من الكفاءات والتعرف على حاجيات سوق الشغل وطنياً ودولياً.

وحول خطة الوزارة للقضاء على التشغيل الهش والحد من عقود التشغيل، أوضح أن البرامج المعتمدة تهدف أساساً إلى مساعدة الوافدين الجدد على سوق الشغل ولأسيما خريجي التعليم العالي والتكوين المهني على الاندماج في الحياة المهنية عن طريق التربيصات. وهي تساهم في تخفيف الضغط الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال استيعاب وتقليص نسب البطالة.

ولإكساب هذه البرامج أكثر نجاعة على مستوى الرفع من مؤهلات المنتفعين وحسن إعدادهم للحياة المهنية وتحقيق الأهداف المرجوة، عملت الوزارة على إقرار:

- إمكانية متابعة المنتفع لحلقات تكوين تكميلي خلال فترة العقد وذلك بمقتضى اتفاقية تبرم للغرض بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والمؤسسة الحاضنة، مما يتيح له أكثر الفرص للحصول على عمل مؤجر إثر التربيص.
- توفير امتيازات خصوصية تُشجع المؤسسات والجمعيات والمنظمات على إدماج المتربص من خلال التمتع بتكفل الصندوق بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجر المدفوع للعون المنتدب،

وفي معرض إجابته، أفاد السيد الوزير بأن المنظومة التكوينية تشكو عديد النقصان لكن الوزارة تسعى جاهدة إلى التنسيق مع المجالس المحلية بخصوص المخرجات والمقترحات المتأتية من الجهات. كما عملت على تطوير برامج التكوين المهني وتحسين البنية التحتية لعدد هام من المراكز، وقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة لتنفيذ برنامج الصيانة وتوفير التجهيزات وحل العديد من الإشكاليات المتراكمة لعدد من المشاريع المعطلة منذ سنوات عديدة، وقد تدخلت الوكالة التونسية للتكوين المهني في أكثر من 70 مركزاً عبر برامج صيانة شاملة، بهدف ضمان استمرارية النشاط وتحسين ظروف التكوين والإقامة والأعاشة.

وفي إجابته عن اعتماد مخططات جديدة في علاقة بالتكوين والتدريب والقطع مع المخططات القديمة والكلاسيكية أشار السيد الوزير أن المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين يعمل على تحيين برامج التكوين وفقاً لطلبات المؤسسات. وقد شرع في إعداد مواصفات تكوين جديدة ستشمل كل القطاعات تتضمن إحداثات جديدة وتحيين البرامج المعتمدة. وقد عملت الوزارة في إعداد مخطط التنمية 2026-2030 على إعداد تصور جديد لتطوير عروض التكوين المهني يقوم على عدد من المحاور منها بالأساس:

- مراجعة الخارطة التكوينية وتعديل عروض التكوين حيث تم تنفيذ دراسة استراتيجية في علاقة بهرم الكفاءات وحاجيات القطاعات الاقتصادية وسوق الشغل والتنمية الجهوية والمحلية وسوف تُعتمد مخرجاتها في تطوير عروض التكوين.
- اعتماد مقاربات مجددة للتكوين من خلال التوجه نحو استعمال تجهيزات تعليمية وتكنولوجية حديثة. (équipements didactiques-simulateur)
- دعم التدريب المهني والتكوين داخل المؤسسة الاقتصادية
- اعتماد "وحدات التكوين المتنقل"
- تطوير التكوين عن بعد
- تطوير التكوين قصير المدة والتكوين التخصصي للاستجابة للحاجيات الأنية للمؤسسات الاقتصادية ولدعم تشغيلية طالبي التكوين.
- تطوير مؤسسات الفرصة الثانية والفرصة الجديدة التي تستهدف فئات أخرى من المنقطعين عن الدراسة.
- التجديد في الأساليب البيداغوجية وهندسة التكوين لضمان جودة التكوين ومواكبة حاجيات سوق الشغل

وفي علاقة بالاختصاصات، أعدت الوزارة استراتيجية تهدف إلى استقطاب الشباب نحو التكوين في الاختصاصات التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية عن طريق تمكينهم من منح تحفيزية لتشجيعهم على الانخراط في التكوين بالمجال الفلاحي والمهن الصعبة. كما عملت الوزارة على إدراج اختصاصات جديدة على غرار التكوين في السيارات الهجينة أو الكهربائية، وفي هذا السياق أعلن أنه سيتم تنظيم يوم جهوي في هذا الخصوص يوم 10 نوفمبر بالوردانين.

أما بالنسبة إلى بعض الاختصاصات التي لا تستقطب الشباب مثل قطاع الجلود والأحذية فقد تم الاتفاق مع أحد المستثمرين لتكوين قرابة 700 شاب في هذا المجال مع تمكينهم من منح لتحفيزهم على التكوين في المجالات الصعبة وضعيفة الاقبال.

إلغاء تمديد الانتفاع بعقود الإعداد للحياة المهنية بنفس المؤسسة، حيث أصبحت المدة التي يمكن للمترقب قضاؤها في المؤسسة لا تتجاوز 12 شهرا بعد أن كانت 24 شهرا، هذا مع محافظة الشاب على إمكانية الانتفاع بترتيب ثمان لمدة 12 شهرا بمؤسسة أخرى. وأضاف السيد الوزير أن الوزارة أعدت مقترحا يتعلق باحتساب فترة الترتيب المقضاه ضمن برنامج تربصات الإعداد للحياة المهنية عند الإدماج بنفس المؤسسة، فترة تجربة وفقا لمقتضيات مجلة الشغل.

وفي خصوص الشركات الأهلية، ذكر بأن صدور المرسوم عدد 15 المؤرخ في 20 مارس 2022 والمتعلق بالشركات الأهلية كان في إطار دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز المشاركة المحلية في التنمية. غير أن التطبيق العملي لهذا المرسوم كشف عن عدد من النقائص والإشكاليات التي حدت من نجاعته ومن انخراط الفاعلين المحليين في بعث هذه الشركات. وأضاف أنه بناءً على تشخيص واقعي وموضوعي لتجربة السنتين الماضيتين، تم تنقيح المرسوم وإدخال تعديلات جوهرية تهدف إلى تسهيل بعث الشركات الأهلية وتمكينها من وسائل عمل فعلية، من أهمها:

- ✓ إلغاء شرط توفر خمسين مؤسساً لبعث الشركة الأهلية، مما يتيح مرونة أكبر للتأسيس.
- ✓ تمكين الشركات الأهلية من الانتفاع بالأراضي الدولية الفلاحية في إطار المراكنة، مع تأجيل خلاص معالم الكراء لخمس سنوات.
- ✓ تمكين الشركات الأهلية من استغلال الملك البلدي غير المستغل لإطلاق مشاريع تنموية محلية.
- ✓ تمكين الشركات الأهلية من الاستثمار في مجال النقل عبر إحداث خطوط خاصة بها لتيسير الربط بين مناطق النشاط.
- ✓ إتاحة استغلال الملك العام لإقامة أنشطة اقتصادية ذات بعد اجتماعي وتنموي.

وأوضح أن اسناد الأراضي الدولية الفلاحية للشركات الأهلية يتم في كنف الشفافية حيث يتم نشر قائمة مفصلة في الأراضي الدولية ووضعها على المنصة ويقع منحها عن طريق القرعة دون تدخل الوزارة وبحضور عدل منفذ.

بالنسبة إلى الجانب الإعلامي، أكد في هذا الخصوص أن الوزارة نظمت عديد الدورات التكوينية والمكتبيات. كما أعدت دليلا خاصا بالشركات الأهلية في نسخة ورقية ورقمية. وعلى الرغم من ذلك فهي تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يكتمل تصميم المنظومة من النواحي اللوجستية والتشريعية للتسويق لها.

وعلى مستوى التمويل أوضح السيد الوزير أنه رغم ضعف خطوط تمويل الدولة التي تُقدر بـ 35 مليار (اعتمادات الوزارة)، توجد خطوط تمويل تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية. كما سيتم استحداث خطوط تمويل جديدة سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص تنخرط فيه البنوك لتمويل الشركات الأهلية. وفي هذا الشأن سيصدر البنك المركزي منشورا في منح الشركات الأهلية قروض على الموارد الذاتية للبنوك بنسبة فائدة ضئيلة جدا.

#### ثالثا: قرار للجنيتين:

أنهت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بالاشتراك مع لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية النظر في

مهمة وزارة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وتوصي الجلسة العامة بالمصادقة عليها وشكرا.

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر للجنيتين على هذا العمل الهام والجاد وأخص بالشكر الفريق الإداري المرافق.

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين باسمكم جميعا أرحب بوفد من طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس الذين يؤدون زيارة أكاديمية لمجلس نواب الشعب ويحضرين معنا جانبا من هذه الجلسة العامة المشتركة، فمرحبا بهم والآن نشرع في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب الشعب وترأس الجلسة النائية المحترمة السيدة سوسن مبروك.

#### السيدة سوسن المبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

صباح الخير للجميع،

في البداية أود أن أتوجه بخالص عبارات التحية والترحاب بالسيد رياض شود وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة حسناء جيب الله كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات التابعة لها.

قائمة أولى للمتدخلين تضم السيدات والسادة النواب أعضاء مجلس نواب الشعب: حسام محجوب ونبيل الحامدي وعواطف الشنيتي ورياض بلال ومحمد الماجدي ورضا الدلاعي وفتحي المشرقي ومحمد أمين المباركي وعبد الحليم بوسمة وسيرين مرابط.

الكلمة الأولى للسيد الزميل المحترم حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

#### السيد حسام محجوب

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة والوفد المرافق،

بالنظر إلى طبيعة المرحلة التي ستعيشها بلادنا في قادم الأيام ستكون وزارة التشغيل والتكوين المهني في قلب التحديات المستقبلية وهي معادلة محمول على الوزارة الاشتغال عليها ونحن على أبواب محطتين هامتين: المخطط التنموي 2029-2030 والانطلاق في إصلاح نظام التربية والتعليم، فضروري أن تستشر هياكل الوزارة تنزيل عديد المشاريع المقترحة في المخطط تزامنا مع التوجهات الكبرى لنتائج الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم، كما هو محمول على الوزارة اليوم التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط لتوفير خطوط التمويل اللازمة لهذا الإصلاح والبناء الجديد لنظام التربية والتعليم استجابة لحاجيات السوق.

سيدي الوزير، عمليا وعندما نزل ذلك على الواقع وعلى مستوى محلي وبخصوص قطاع التكوين المهني يوجد بمعتمدية مساكن 2 مراكز للتكوين المهني: مركز تكوين في السياقة بشارع البيئة بمساكن ومركز للتكوين والتدريب المهني ببيضاة.

أولا، بالنسبة إلى مركز التكوين المهني للسياسة الذي أحدث منذ 29 أكتوبر 1982 أي منذ 43 سنة، كان يشهد إقبالا كبيرا جدا من الشباب في جميع أنحاء البلاد للحصول على شهادات في سياقة الحافلات والشاحنات الكبرى ويفتح لهم آفاق هامة للاندماج في المؤسسات

العمومية والخاصة على مستوى جهوي ووطني وحتى دولي، ولكن منذ سنة 2010 تم إغلاقه لإعادة هيكلته، 15 سنة السيد الوزير، ونحن نهيكل وفي الأثناء أتلفت جميع التجهيزات، وإلى حدود اليوم لا جديد يذكر.

سيدي الوزير، هذا الإغلاق والبطء في إعادة الهيكلة كان لمصلحة مراكز التكوين المهني الخاصة لتوفير التكوين في هذا الاختصاص بأسعار مشطلة لا يقدر عليها أغلب الشباب، هل يعقل سيدي الوزير غلق مركز تكوين 15 سنة لإعادة هيكلته؟ لمصلحة من؟ إن الغلق كان بهدف تحويله إلى مركز قطاعي في مهن النقل واللوجيستيك وبذلك نتمسك وبشدة بتنفيذ البرنامج كمشروع ذي أولوية في الجهة، علما أنه يحتوي على مبيت ولا يوجد به إشكاليات عقارية، لذلك أدعوكم سيدي الوزير إلى العمل على إعادة تفعيل هذا المركز النموذجي للتكوين في سياقة الحافلات والشاحنات بمساكن عوض جعله مركز الفرصة الثانية مثل ما يراد له الآن، علما أن الأرض كافية لذلك، وأدعوكم لزيارته في أقرب وقت للوقوف على الحقيقة، وغلق الباب أمام المترشحين به الذي لا يعنهم سوى مراكمة الأرباح على حساب مستقبل شبابنا.

ثانيا، بالنسبة إلى مركز التكوين والتدريب المهني ببيضاة بمساكن، فيشهد إقبالا من الشباب خاصة من الولايات الداخلية، باعتباره يتضمن مبيتا والاختصاصات التي يوفرها مطلوبة في سوق الشغل وطنيا ودوليا لكن تجهيزاته تقادمت ولم تعد تواكب التطور ولم يتم إدراجه في برنامج تطوير وإعادة الهيكلة وذلك منذ عشرات السنين أي منذ أحداثه ونظاليكم سيدي الوزير، ونتمسك بإدراجه في مخطط 2026-2030 كمشروع ذي أولوية في الجهة، بهدف تطويره وإحداث اختصاصات جديدة، مع العلم أن لا شيء يعوق هذا المشروع، لا إشكاليات عقارية ولا غيرها.

في جانب آخر وبخصوص تفعيل المبادرات الذاتية وحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء، فإن الناشطين وأصحاب المشاريع الصغرى هم حوالي 700,000، في المقابل هناك فقط 6000 منخرط في المبادرات الذاتية علما أن وزارة التكوين المهني والتشغيل وضعت هدف انخراط 25,000 إلى موفى سنة 2025 وهنا يطرح السؤال حول سبب عدم الانخراط في منظومة المبادرات الذاتية والتي تهدف أساسا لدعم الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم وما هي الإجراءات التي ستخدها الوزارة لانخراطهم؟

أخيرا سيدي الوزير، أطلب منكم جردا لجميع مشاريع وبرامج التعاون الدولي في مجال التكوين المهني والتشغيل وتقديم تنفيذها وعرضها على مجلس نواب الشعب وذلك طبقا لمقتضيات وأحكام دستور البلاد في علاقة بدورنا الرقابي وشكرا لكم.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

**السيد نبيل الحامدي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة وكل موظفي وزارة التشغيل والتكوين،

سيدي الوزير، تعلمون أن الفلاحة في تونس تغيرت وتطورت وهذا ما جعلنا نعرض عليكم مركزين للتجارب الفلاحية، بعيدا عن الواقع

الحالي في تونس، مركز في هند الزيتونة بالسبيخة ومركز في "FAO" بالوسلاتية.

لماذا لا ننشئ مركز تكوين فلاحي في إحدى هاتين المنطقتين ونسمح لأبنائنا الذين انقطعوا عن التعليم بالعودة إلى الفلاحة من جديد، والمساهمة حتى في عمليات وضع الأدوية؟ هذا ما نحتاجه فعليا في هذه المناطق.

أضف إلى ذلك سيدي الوزير، أود إخبارك أن القيروان بمساحتها الشاسعة تتطلب مركز تكوين مهني متعدد الاختصاصات، فلماذا يتم حصرها في اختصاص واحد؟ لماذا يحرم أبنائنا اليوم من مراكز التكوين في عدة جهات؟ والأسباب تعرفونها جيدا، أعطيك مثلا: أحد اختصاصات التكوين المهني وهو التدريب على اللحام تحت الماء، أصبح أبنائنا في المناطق الريفية مثل السبيخة والوسلاتية وعين جلولة محرومين منه، لقد أصبح بإمكاننا الذهاب لدراسة الطب بينما لا نستطيع الوصول إلى مركز تكوين هذا، هذا ينفر الشباب ولا يخدم مصلحة المركز، فهل الأمر مرتبط بأشخاص نافذين لتسهيل خروج البعض للخارج بينما يظل أبناء 'الحفيانة' البسطاء لا يغادرون أمآكهم؟

سيدي الوزير، نرجو أيضا توفير مكتب تشغيل في السبيخة ومكتب تشغيل في الوسلاتية، فربما يساهم ذلك في حماية أبنائنا، كما أود إخبارك بخصوص المشاريع والتكوين فمن يتلقى تكويننا ويرغب في بناء مشروع يذهب بملفه إلى بنك التضامن "BTS"، إن أكبر التعطيلات في تونس تكمن في بنك التضامن وأكبر مشاكل التكوين المهني مرتبطة به، بل وأكبر التجاوزات والمشاكل هي في بنك التضامن، لماذا يطلب من الشاب احضار "devis" أخذ قارورة مياه ب 400، أحضر "devis" فيصبح ثمنها 700؟ إنها مشكلة كبيرة جراء هذه التعطيلات في بنك التضامن ويجب على الناس الاحتياط من هذه الوضعية.

بخصوص الشركات الأهلية، لدينا شركة أهلية معروفة في الوسلاتية بوادي القصب، لماذا كل هذه التعطيلات التي تواجهها؟ لماذا يرغبون في تدمير المشروع؟ إذا كنا نريد النجاح اليوم، تظهر تعطيلات إدارية أو عراقيل من أطراف عديدة لإفشالها، لمصلحة من يتم هذا؟ نحن نتساءل اليوم لماذا يحدث هذا؟ هناك مشروع واضح، إن أي مشروع يقتضي أن تتكاتف جهود الجميع لكي ينجح ونصل به إلى بر الأمان، ولكننا اليوم بتنا نرى العكس وكأن هناك من لا يريد لهذه التجربة أن تنجح.

سيدي الوزير، أود أن أنقل لكم الوضع الحقيقي للتشغيل والتكوين في ولاية القيروان حيث نملك منطقتين صناعيتين كبيرتين المنطقة الصناعية بالقيروان المدينة والمنطقة الصناعية بالسبيخة، تشهدان تطورا كبيرا من حيث التشغيل واستقطاب المصانع الجديدة، لا سيما في قطاعي صناعة السيارات والطاقة الشمسية.

تخيلوا سيدي الوزير، أن مصنعا يرغب في تنظيم دورة تكوينية في مجال الطاقة، فيصطدم المتكئون الجدد بعوائق في التنقل حيث لا يجدون وسيلة نقل تقلهم إلى مدينة القيروان لتلقي التكوين، هذه إشكالية كبرى، القطاع الخاص أصبح منفتح اليوم ويبحث عن اليد العاملة لتطوير نشاطه، ولكن التعطيلات تأتي دائما إما من المستوى المحلي أو المركزي.

نحن بحاجة إلى رؤية مختلفة في التكوين، فالיום لدينا شباب منقطع عن الدراسة ولا يجد الرعاية الكافية أو التثقيف في مجال التكوين المهني داخل منطقتيه، كيف يعقل لطفل في سن الحادية عشرة

أو الثانية عشرة، منقطع عن التعليم لا يجد تكويننا في منطقتنا ونطلب منه الإغتراب والسكن في مبيت بعيدا عن أهله لكي يتكون؟ هذا أمر مستحيل يا سيدي الوزير، فلنتحدث بكل صراحة عن واقع المنطقة.

يجب أن يكون هناك توجه عام أو حملة توعوية لشبابنا المنقطع عن الدراسة، لإقناعهم بأن الحل والمستقبل يكمن في مسارات التشغيل والتكوين، إذا لم نقم بتوعية أبنائنا وجذبهم نحو هذا الطريق لنحتملهم من آفة المخدرات، فلن نجد شبابا للعمل مستقبلا، إن الوضع لم يعد يحتمل أكثر من هذا.

أكتفي بهذا القدر، شكرا لكم ومعذرة على الإطالة.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا جزئيا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيقي غير منتمة، لها ثمان دقائق، تفضلي.

**السيدة عواطف الشنيقي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد رياض شود وزير التكوين المهني والتشغيل،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،

مرحبا بالصديقة هيفاء الرايس في رحاب مجلس نواب الشعب.

سأبدأ بالأرقام التي قدمت لي مؤخرا، حيث بلغت نسبة البطالة حوالي 15.4%، أي ما يعادل 665,000 عاطل عن العمل، ومن بين حاملي الشهادات العليا نجد النسبة في حدود 23.5% وهنا لا بد من الإشارة إلى "Discrimination" إذ تبلغ نسبة البطالة لدى الذكور 13%، بينما ترتفع لدى الإناث لتصل إلى قرابة 31% هؤلاء هن الإناث من حاملات الشهادات العليا، ونحن نعلم أن الفئة التي تعاني أكثر من عدم توفر الشغل هي الموجودة في المناطق الداخلية.

نرى اليوم العديد من الشباب في المقاهي بلا عمل، ليس لأنهم لا يريدون العمل، بل لأنهم لم يجدوا الفرص، وفي لقائنا السابق مع السيد وزير التربية تطرقنا إلى المدارس الخاصة، فمن الذي يدرس فيها؟ يدرس فيها المعلمون والأساتذة الذين أحيلوا على التقاعد وهنا سيدي الوزير، لا بد أن تكون لديكم رؤية كذلك بالنسبة إلى السائقين الذي يقومون بنقل العملة، فهؤلاء الأشخاص يعملون أيضا بعد التقاعد، هذا الأمر سيدي الوزير يتطلب مراجعة وقرارات حازمة ففي الدول الأوروبية يمكن للمتقاعد أن يعمل، ولكن بشرط دفع أداءات، مما يوفر للدولة سيولة تمكها من صرف منحة بطالة لهؤلاء الشباب حتى يندمجوا في سوق الشغل.

النقطة الثانية وهي مسألة لم أفهمها، لدينا وزارة للتكوين المهني والتشغيل، ومع ذلك نجد التكوين المهني الفلاحي تابعا لوزارة الفلاحة والتكوين السياحي لوزارة السياحة والتكوين المهني العسكري لوزارة الدفاع، بالله عليكم سيدي الوزير، وفي ظل دعوات السيد الرئيس المستمرة إلى إعادة الهيكلة، نرجو منكم الأخذ بزمام الأمور ليكون التكوين المهني برمته تحت إشراف وزارته.

يجب أن تكون لدينا منصة موحدة وواضحة المعالم تشمل كافة الاختصاصات من الفلاحة والسياحة و "Plomberie"، هذا مطلبنا وهذه مسؤوليتكم الكبيرة، نحن نعلم كفاءةكم ورغبتكم في العمل ونتمنّى مجهودات الإطارات التي تعمل معكم، دورنا هو نقل المشاكل واقتراح الحلول، ودوركم هو التطبيق. أضيف إلى ذلك أن منحة المتكون

ضعيفة جدا ولا تشمل الجميع، كما أنني زرت العديد من مراكز التكوين المهني وهي مراكز ممتازة، لكن الميبتات تعاني من الاكتظاظ، فقد يأتي شاب من المناطق الداخلية ولا يجد مكانا للإقامة، لذا نرجو تحسين الميبتات وتوسعتها لتكون هذه المراكز منارات حقيقية.

إن العديد من مراكز التكوين المهني لم يتم تميمها بالشكل الكافي وعلى سبيل المثال مركز التكوين المهني بتيباز من ولاية باجة والذي قمتم بزيارته مؤخرا، فالبنية ممتازة لكننا نلاحظ دائما أن المراكز في المناطق الداخلية لا تحظى بالتقدير الكافي وتظل غير مثمّة، بل مهمشة.

سيدي الوزير، أرى أن هناك تقصيرا في الجانب الإعلامي بوزارتكم، فخلال زيارتنا لباجة عاينا مركزا سيوفر اختصاصات حديثة مثل ميكانيك "Hybride et Électrique" وهذا تخصص جديد عالميا، ويسمح للشباب الذي يفكر في الهجرة غير النظامية أن يسافر برأس مرفوع وهو يحمل شهادة تضمن له راتبا محترما ويكون قدوة لغيره من الشباب.

أما بخصوص الشركات الأهلية وهي مشروع السيد الرئيس، مشروع تنموي نتمنى له كل النجاح وأود أن أشكر السيدة كاتبة الدولة على زيارتها الميدانية، فنحن نلمس حركية إيجابية في ولاية باجة، كما نتمنّى في شخصكم سعة صدركم واستماعكم للشباب خاصة القادمين من المناطق النائية ومحاولة توفير التكوين والمساعدة لهم وهذه خطوة محمودة، لكن هل لديكم رؤية واضحة بخصوص الفصل 70 المطلة الخامسة، حيث ينص الفصل المذكور على اعتماد آلية "القرعة"، سيدي الوزير، خوفي الكبير من الانتهازيين الذين يسعون دائما لتحقيق مصالحهم الخاصة، أخشى أن يتسلل هؤلاء إلى الشركات الأهلية ويستولوا على حقوق الشباب أصحاب الطموح والشهادات العليا وخبري التكوين المهني، لذا نرجو وضع معايير دقيقة تضمن الأولوية لمن تعلم وتعب وحصل على شهادة لضمان أن ينال كل ذي حق حقه.

نقطة أخرى سيدي الوزير، القارة الإفريقية تشهد لتونس بربادتها في التكوين المهني لكنني لا أرى انفتاحا كافيا من وزارته على الأسواق الإفريقية، يمكننا تصدير خبراتنا واستقطاب متكونين أفارقة مما يدر موارد مالية لوزارتكم أو حتى فتح مراكز تكوين مشتركة مع البلدان الإفريقية.

نتنقل الآن إلى الشأن الجهوي وتحديد النقص التي يعاني منها مركز التكوين المهني بتبرسق وهي نقائص كبيرة جدا، إن معتمديتي تبرسق وتيباز تفتقران إلى مكتب شغل وبعده ما بين 50 و60 كم والمواطنون لا يملكون الإمكانيات المادية للتنقل.

وبخصوص التكوين فإن من يرغب في الحصول على شهادة الكفاءة المهنية "CAP" يجد نفسه أمام إجباره على مواصلة تعليمه إلى السنة التاسعة من التعليم الأساسي سيدي الوزير، لقد سمعت أن هناك من لا يستطيع الالتحاق بالتعليم وهناك عائلات غير قادرة على تدريس أبنائها بمقابل مادي لبلوغ السنة التاسعة، أنا لا أتحدث عن المهن التقليدية، كان الطفل في السابق منذ سن السادسة من تعلم مهارات معينة، لذا فإن هذه المنظومة تحتاج إلى مراجعة.

أيضا من يريد الحصول على شهادة "BTP" أو غيرها يجب أن يكون مستوى سنة ثانية مناهة بالنظام الجديد، لا يمكن أن يستمر العمل بهذه الآليات في تونس الجديدة. هناك شباب لديهم روح المبادرة والريادة قد لا يرغبون في التعليم، لكنهم يريدون التميز في مجالات مثل

السياحة أو السياحة أو الكهرباء، نرجو منكم النظر في هذه النقاط وتجاوز هذه العقبات.

أخيرا وليس آخرا، بما أن وزاراتكم ستكون ممثلة في المجلس الأعلى للتربية، نرجو أن تكون لديكم رؤية خاصة في مجال التكوين المهني، لكي لا ييأس أبناؤنا من البلاد وليكونوا فخورين دائما بوطنهم تونس.

إن شاء الله تونس بخير وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا جزيلًا، نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رياض بلال عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

**السيد رياض بلال**

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير وبالإخوة الإطارات المرافقة،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، يعتبر التكوين المهني أحد المكونات الأساسية للمنظومة الوطنية لتنمية رأس المال البشري ويلعب دورا هاما في الاستجابة لجملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة القادمة وذلك عبر مساهمته في توفير المهارات وتأهيل الكفاءات والمساهمة في التقليل من بطالة الشباب والاستجابة لتطلعات الأفراد وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

سيدي الوزير، يشرفني ككاتب عن دائرة البقالطة، طلبة صيادة لمطة، بوججر، أن أتوجه إلى سيادتكم بهذه المداخلة لأعبر لكم عن جزيل الشكر والامتنان على زيارتكم القيمة لمركز التكوين والتدريب المهني طبلية يوم 11 نوفمبر الفارط وكذلك على حضور السادة المديرين العاميين المرافقين لكم وخاصة السيد المدير العام للوكالة التونسية للتكوين المهني، وما لمسناه من اهتمام مشترك وحرص فعلي على دعم هذا المرفق الحيوي والنهوض به.

كما نشمن إعلانكم عن انتداب حارس وطباخ في القريب العاجل وهي خطوة من شأنها تحسين ظروف العمل والإحاطة بالمتكويين داخل المركز والمبيت والمطعم وتطلع في هذا الإطار سيدي الوزير إلى استكمال بقية الانتدابات المدرجة بالإعلان وتعزيز الموارد البشرية حتى يتمكن المركز من أداء مهامه التكوينية في أفضل الظروف خاصة مع قرب إعادة فتح المبيت والمطعم واستقبال عدد أكبر من المتكويين ولا يفوتني الإشادة بكل صدق بالمجهودات الجبارة والتضحيات الجسام التي قام بها السيد رئيس المركز منذ توليه المسؤولية في ظروف صعبة للغاية، فكان مثلا للصبر والمثابرة.

السيد الوزير، في نقطة أخرى في حكومة سابقة سنة 2019 تم الإعلان عن إحداث مركز قطاعي في مهن البحار بطبلية وتم الإذن بدراسة المشروع وتم تكوين لجنة قيادة متعددة الاختصاص تحت إشراف السيد المدير العام لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، تضم مختلف الوزارات والمنظمات المعنية بالاقتصاد الأزرق. في غرة أكتوبر 2001 انعقدت جلسة عمل بإشراف كاتب عام ولاية المنستير وكافة الإطارات المعنية بمتابعة نسق تنفيذ مشروع إحداث مركز قطاعي للتكوين في مهن البحار بطبلية، حيث وقع التأكيد على تخصيص العقار من الملك العمومي البحري المزمع توفيره لإحداث هذا المركز، ثم انقطعت المبادرة بدون أي سبب واضح.

سيدي الوزير، نجدد طلبنا لسيادتكم بإعادة فتح ملف إحداث المركز القطاعي للتكوين في مهن البحار لما يمثله هذا المشروع من قيمة

مضافة للجهة ودعم مباشر لمنظومة الاقتصاد الأزرق ويعتبر ميناء الصيد البحري بطبلية من أهم الموانئ بالجمهورية وذلك للأسباب التالية: أسطول بحري حوالي 400 وحدة، وفرة إنتاج خصوصا السمك الأزرق 50% من الإنتاج الوطني، 75% من إنتاج الولاية، تطور صناعة السفن الخشبية والبلاستيكية وصيانتها، أعداد مهمة من اليد العاملة المختصة بعد التوسعة. هذا المحيط الاجتماعي والاقتصادي المتوفر حصريا بميناء طبلية وجب تطويره عن طريق التكوين العلمي والمهني الملئم لتلبية حاجيات القطاع، مما يجعل إحداث هذا المركز القطاعي خطوة استراتيجية لتأهيل الكفاءات وتنظيم المسارات المهنية ومواكبة التطور التقني في قطاع مصيري للاقتصاد المحلي والوطني، فضلا عن دوره في خلق فرص تشغيل جديدة للشباب.

عاشت تونس، شكرا على حسن الإصغاء.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا جزيلًا، الكلمة للسيد الزميل المحترم فتحي المشرقي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

**السيد فتحي المشرقي**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، في البداية يجب أن أثنى ما وعدتم به خلال زيارتكم الأخيرة لولاية بنزرت وأنجزتموه على مستوى اقتناء التجهيزات التكوينية لكل من مركز التكوين المهني بسجنان ومنزل بورقيبة وعلى مستوى تدخلكم في مستوى برامج تمويل المشاريع الصغرى من الفئات الضعيفة محدودة الدخل، وبرامج المبادر الذاتي ومنتسبي مؤسسة فداء وغيرها من تدخلات وزاراتكم.

سيدي الوزير، في إطار طلبات الجهة المتعلقة بالإحداثيات من مراكز تكوين مهني وخاصة على مستوى تنوع الاختصاصات التكميلية والمطلوبة، أطلب منكم إعطاء الإذن لمصالحكم الخاصة لإحداث مركز تكوين مهني فلاحي بمعتمدية بنزرت الجنوبية بالنظر لمساحتها وهي تساوي مساحة بعض الولايات، وعدد سكانها تجاوز 80,000 نسمة.

سيدي الوزير، دعما لمسار رئاسة الجمهورية الذي يقوم على الدولة الاجتماعية وتكريس مبدأ العدالة والمساواة، يطالب أعوان الخدمة المدنية التطوعية في القطاع العام باستكمال تسوية وضعيتهم المجمدة منذ إمضاء اتفاقية 7 جانفي 2014 وتحيين القائمة الاسمية التي تشمل من عمل سنتين متتاليتين في مؤسسات عمومية، وفق محضر ممضى في شهر ماي 2013 والحرص على عدم تكرار الأخطاء التي وقعت سابقا وعطلت مسار التسوية، مما نتج عنها 11 سنة انتظار وبطالة ومماثلة من طرف الحكومات السابقة، مع العلم أنه في سنة 2014 كان عددهم تجاوز 1100 إطارا حسب إحصاء وزاراتكم لكن اليوم نتوقع انخفاض عددهم بسبب التسويات والانتدابات.

سيدي الوزير، إن هذا الملف فوق مكتبك وهؤلاء الأعوان ينتظرون من وزاراتكم تسوية وضعيتهم بصفة عاجلة وفورية والقطع مع آلية التشغيل البش، مع العلم أن بقية الوزارات مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة الحكومة تنتظر منكم تقديم القائمة المحينة لأعوان الخدمة المدنية التطوعية في القطاع العام.

بعد الاطلاع على توزيع مراكز التكوين نلاحظ عدم التوازن ولذلك نطلب منكم تميمها خاصة بالمناطق الداخلية وتقريب المتكويين وتنوع الأنشطة لتصبح جذابة للشباب ولم لا يتم إحداث وحدات

تكوين مهني متنقلة نحو المناطق الداخلية باعتماد التكوين السريع، لما يكتسبه التشغيل من أهمية كبرى باعتباره من أهم التحديات التنموية لاقتصاد البلاد ونلاحظ ارتفاع نسبة البطالة وذلك يعكس عدم ملاءمة سياسات التشغيل مع متطلبات سوق الشغل والاستجابة إلى حاجيات المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات من الموارد البشرية خاصة منها أصحاب شهادات التعليم العالي.

سيدي الوزير، تهدف الشركات الأهلية لتحقيق التنمية الجهوية وأساسا بالمعتمديات وفق الإرادة الجماعية للأهالي، وذلك وفقا للمرسوم عدد 15 الصادر في 2022 وكانت مداخلتي بحضوركم تحت قبة البرلمان السنة الفارطة بتاريخ 20 نوفمبر 2024، بمناسبة مناقشة مهمة الوزارة بينت الصعوبات التي تعترض تكوين الشركات الأهلية مثل الأراضي الدولية وطول مسار إحداث الشركات، وكثرة عدد المشاركين وغيرها، ولكن اليوم بعد سنة تم تجاوز هذه الإشكاليات التي طرحتها وتمت مراجعتها وبرز ذلك خاصة بعد صدور مرسوم عدد 3 والسجل الوطني للشركات الأهلية والقرارات المصاحبة المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية الدولية والغابية من غير الخشبية ومجال النقل وغيرها والتي من شأنها تبسيط وتسهيل إجراءات إحداث الشركات الأهلية.

كما نثمن مجهودات الإدارة الجهوية للتشغيل والتكوين ببنزرت على العمل المبذول والسعي فيما يتعلق بدفع نسق إحداث الشركات الأهلية. كما نطلب منكم تعزيز وتدعيم مراكز التكوين المهني ببنزرت بالمكونين وخاصة بالمركز القطاعي للتكوين في اللحام بمنزل بورقيبة، شكرا سيدي الوزير على الإصغاء.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتعي، له أربع دقائق، تفضل.

(تدخل دون استعمال المصحح)

مسجل عندي أربع دقائق، أستاذ.

ست دقائق، بعد تنازل الأستاذ ثابت العابد عن دقائقه لفائدة السيد عبد الحليم بوسمة، تفضل.

#### السيد عبد الحليم بوسمة

تحية طيبة للسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة وكل فريق الوزارة، السيد الوزير، إن استقرار نسب البطالة في تونس بين 15 و16% منذ سنوات يعكس بطالة هيكلية عميقة لم تعد تعالج بالحلول التقليدية، بل بإصلاحات جذرية وواقعية.

أولاً، إصلاح منظومة التكوين المهني: إن أولوية الأولويات اليوم هي إصلاح منظومة التكوين المهني وتطوير برامجها التي تتلاءم مع حاجيات الاقتصاد الحقيقي وخاصة في القطاعات الواعدة: الاقتصاد الرقمي، الصناعات التحويلية، الصناعات الميكانيكية المتطورة ذات التكنولوجيا العالية وقطاع الطاقة والطاقت المتجددة. كما أصبح من الضروري اعتماد التكوين التطبيقي المشترك مع المؤسسات الاقتصادية عبر اتفاقيات واضحة تلزم هذه المؤسسات بتوفير تربية ميدانية لفائدة المترشحين وخريجي التكوين المهني، لضمان حد أدنى من الإدماج الفعلي في سوق الشغل.

إن معالجة معضلة البطالة تبدأ بمناهج التكوين وربطها بمتطلبات المشغلين إضافة إلى تحسيس الشباب بأن التكوين المهني

ليس خياراً ثانوياً، بل مسارا قادرا على فتح أبواب التشغيل في اختصاصات تتناسب مع مهاراتهم ومع التطور الصناعي والاقتصادي للبلاد.

ثانياً، الانقطاع المدرسي ومسؤولية الوزارة، سيدي الوزير، أكثر من 100 ألف تلميذ ينقطعون سنويا عن الدراسة ونصفهم تقريبا لا يتوجهون إلى أي مسار تكويني، ما يجعلهم خارج دائرة التعليم والتكوين في الوقت نفسه. السؤال الجوهرى اليوم ما هي استراتيجية وزارتك لإدماج هؤلاء في المسار التكويني وربط التكوين المهني مباشرة بالمنظومة التربوية ضمن رؤية وطنية موحدة تجمع بين التربية والتكوين والتشغيل؟

ثالثاً، المؤسسات الصغرى والمتوسطة سيدي الوزير، المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني وهي الأداة الأهم لخلق مواطن الشغل ومع ذلك فإن التحفيز على المبادرة الخاصة ورفع العراقيل أمام الشباب لبعث مشاريعهم وتوجيههم نحو القطاعات الواعدة ما يزال دون المستوى المطلوب، كما أن مكاتب التشغيل لم تتحول بعد إلى مراكز فعلية للمرافقة والمبادرة، بل ما تزال تشتغل بمنطق إداري تقليدي في حين نحتاجه اليوم إلى أن تكون مؤسسات لدفع الشباب نحو الانتصاب للحساب الخاص وتوجيههم نحو فرص اقتصادية حقيقية.

رابعا، الشركات الأهلية ودورها في التنمية، الشركات الأهلية تمثل خيارا مهما في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقادرة على لعب دور محوري في امتصاص البطالة ودفع التنمية المحلية، ولكن وللأسف وزارتك فشلت اتصاليا في التسويق لهذا المشروع وفشلت كذلك في تأطير الراغبين في بعث هذه الشركات وفي توجيههم نحو مشاريع مبتكرة قابلة للنجاح وقادرة على خلق الثروة، وهنا نسأل بوضوح ما هو التوجه الجديد لوزارتكم لتطوير آليات إحداث هذه الشركات وتعزيز مرافقة مؤسسها وتوجيهها نحو مشاريع مستدامة لها قدرة فعلية على المساهمة في التنمية المحلية؟

سيدي الوزير، الرهان اليوم ليس على برامج متفرقة ولا حلول ظرفية، بل على منظومة متكاملة تربط بين التعليم والتكوين والتشغيل والمبادرة الخاصة.

إن شباب تونس يستحق رؤية واضحة مبنية على النتائج لا على الوعود وعلى الشراكة مع مؤسسات الإنتاج لا على الخطط الورقية ونحن ننتظر من وزارتك أن تقدم للبرلمان برنامجا عمليا دقيقا قادرا على تحويل هذه الإصلاحات من مجرد نوايا إلى وقائع اقتصادية واجتماعية ملموسة وشكرا

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكر جزيلاً، الكلمة للزميل المحترم عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

#### السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة والوفد المرافق له،

أتقدم بهذه المداخلة نيابة عن زميلي النائب المحترم عن ولاية قابس عبد السلام الدحماني.

المركز القطاعي والتكويني في مهن النقل واللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة المزمع إحداثه بالزركين من معتمدية مارت، هذا

المشروع الذي طال كل أصنافه التعطيل، ما هي الجهود التي بذلتها الوزارة ومدى تخطيها في قابس من أجل تجاوزه؟ هل تم تجاوز الإشكاليات التي تكاثرت أمام هذا المشروع؟ لماذا التراخي في التعامل مع مشروع مهم وحيوي لولاية قابس؟ ألا يفهم من ذلك أنكم تخضعون لتوازنات جيوية؟

التعطيل المسؤول عنه وزارتك والأدلة عديدة وتضمنها سؤال شفاهي توجه به إليكم النائب عبد السلام الدحماني منذ أكثر من ثمانية أشهر وسيستعرضه أمامكم.

سيدى الوزير، هل يعقل أن يتم رصد مبلغ 100 ألف دينار في ميزانية وزارتك لسنة 2026 لمشروع معطل منذ 2015؟ معنى ذلك أن مشروعاً يتم تعطيله منذ 2015 لتعترف الدولة سنة 2021 بأنها قصرت في حق جهة قابس وبأنها ستنتقل في إنجازها، ولكن للأسف تواصلت سياسة التسويق. 100 ألف دينار، سيدى الوزير، ليست صدقة، هذا حق ولاية قابس وحتى أنه بعد إجراءات 25 جويلية لا وجود لأي تغيير في سياسة الوزارة.

السيد الوزير، أتم تقديم دروسا في فنون التعطيل وتقديم دروسا في كيفية تحول الوزارة إلى مؤسسة تعاقب جهة قابس لفائدة جهات أخرى، لن تغفر لكم ولاية قابس هذا التعطيل ولن تغفر لكم استخفافكم بمشروع وحيد لوزارتكم، كان يمكن أن يخفف من معاناة أهلنا في ولاية قابس وينقص من إحساسهم المر "بالحقرة" والتهميش وقد أكد السيد رئيس الجمهورية أن زمن "الحقرة" انتهى لكن يبدو أن السياسة العامة للدولة في وادي وسياسة بعض الوزارات في واد آخر ولن يغفر لكم شبابنا الذي ركب البحر في زوارق الموت نظرا إلى انسداد آفاق التكوين والتشغيل في ربوعنا. لو أنجز المشروع في وقته ولو أنجز حتى بعد وقته بقليل، لتغيرت وجهة شبابنا من الارتقاء في أمواج البحر، حرقه و"حقرة"، إلى التمسك بالوطن والإسهام في بنائه وتعميره. وللحديث بقية في سؤال زميلي النائب المحترم عبد السلام الدحماني وشكرا.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق، تفضل.

#### السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير الوفد المرافق،

طبعاً نحن نثمن النقاط الإيجابية التي وردت في الميزانية خاصة ارتفاعها بنسبة 5% وهذا دليل على وجود نية لدى الحكومة لتعزيز دور هذه الوزارة في التشغيل والتكوين وهناك تركيز على التكوين المهني من خلال تخصيص اعتمادات جديدة من أجل تجديد مراكز التكوين المهني وصيانتها، وإحداث اختصاصات جديدة ورقمنة مكاتب التشغيل، وتفعيل آليات الوساطة الرقمية وهو أمر مهم خاصة وأنه يتعين على الوزارة مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.

في الشأن المحلي السيد الوزير، نحن نعلم أن الأحياء الشعبية تشهد انقطاعات كبيرة عن الدراسة وبحكم تواصل المباشر والبيومي مع المواطنين، فإن الانقطاع بلغ حوالي 700 تلميذ سنويا وأصبح التكوين المهني ضرورة ملحة، كما أن إحداث مركز تكوين مهني بسيدى حسين، بات ضرورة ملحة، نظراً إلى أن الشباب إذا لم يتم استقطابهم نحو التكوين والتدريب وإدماجهم في سوق الشغل والدورة

الاقتصادية، فإنهم قد يتجهون إلى الانحراف وتعاطي المخدرات وكذلك إلى مراكز الموت الهجرة غير النظامية والسلوكات المحفوفة بالمخاطر ودوركم هنا كبير، سيدى الوزير، في مجال التشغيل وكذلك في إحداث الشركات الأهلية.

سيدى الوزير، راسلتكم بتاريخ 21 فيفري 2024 في مراسلة أولى، ثم في مراسلة ثانية بتاريخ 28 جوان 2024، حول إحداث مركز تكوين مهني بسيدى حسين وكانت الإجابة بتاريخ 4 نوفمبر 2024 أي بعد تسعة أشهر وقد أرفقت هذه المراسلات بمصاحب، من بينها ما يتعلق بالعقار ومراسلة من البلدية التي أكدت أن العقار على ملك الدولة الخاص وأن إمكانية إحداث المشروع واردة جدا كما يوجد عقار آخر سيدى الوزير، وأنتم على اطلاع عليه، يتمثل في الأرض الكائنة بين معهد سيدى حسين والمدرسة الإعدادية بسيدى حسين والتي كان سابقاً على ذمة وزارة التربية والتكوين وعليه، لماذا لا يتم التنسيق مع السيد وزير التربية من أجل تمكين وزارة التكوين المهني من هذا العقار وإحداث مركز تكوين مهني بما من شأنه أن يساهم في الحد من البطالة خاصة وأن الفئة المستهدفة هي من الشباب ذوي الأوضاع الاجتماعية الهشة ومعظم العائلات في حالة عوز في سيدى حسين؟

التقيت امرأة من سكان برج شاكير، لها إبنان انقطعوا عن الدراسة منذ المرحلة الإعدادية وقد تم تسجيلهما في مركز تكوين مهني بحي الزهور، لكنهما تابعا التكوين لمدة أسبوع واحد ثم انقطعوا وعند الاستفسار عن السبب، تبين أن والدتهما لم تعد قادرة على تحمل مصاريف التنقل سواء عبر الحافلة أو وسائل النقل الأخرى وقد صرحت بأنها ترغب في مواصلة أبنائها للتكوين المهني لكنها لا تملك الإمكانيات المادية اللازمة لذلك وهذه تمثل إحدى الإشكاليات الحقيقية، سيدى الوزير.

كذلك نحن نعلم أن المجلس المحلي، في إطار المخطط الجديد، نص على إحداث مركز تكوين مهني نظراً إلى أنه أصبح مطلباً شعبياً ملحا وقد بلغنا أيضاً أنه تم مؤخراً إحداث مركز تكوين مهني في أحد الأحياء الشعبية المجاورة وهو ما يؤكد أن هذه الأحياء في حاجة ملحة إلى مثل هذه المراكز.

أما بخصوص الشركات الأهلية فقد راسلنا سيادتكم بتاريخ 14 جانفي 2025 بعريضة ممضاة من طرف شباب سيدى حسين حول تنظيم يوم تحسيسى للتعريف بالشركات الأهلية، تمت برمجة يوم تحسيسى، ثم بذل مجهود كبير من قبل السيدة كاتبة الدولة، مشكورة حيث استقبلت شباب سيدى حسين وتفاعلت مع مبادراتهم لكن تم تأجيل هذا اليوم دون توضيح الأسباب. سيدى الوزير، نود أن نفهم أسباب هذا التأجيل خاصة وأن منطقة سيدى حسين، باعتبارها من المناطق ذات الأولوية، لم تتم فيها برمجة مثل هذه الأنشطة في حين أن الشباب في حاجة إلى التعريف بالشركات الأهلية ويرغب في الاطلاع على هذه المبادرات والانخراط فيها.

أما بخصوص مشاريع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة فقد راسلتكم بتاريخ 24 مارس 2024 حول طلب مجموعة من نساء وشباب سيدى حسين بعث مشاريع في هذا الإطار وبلغ عددهم 73 امرأة و45 شاباً وقد تم إيداع القائمة لدى وزارتك دون أي إجابة، كما قمت بتسجيل 55 شاباً وامرأة ومن بينهم أشخاص من ذوي الإعاقة على المنصة الخاصة بالبنك التونسي للتضامن إلا أنه لم يتحصل أي واحد منهم على مشروع وهذا ضيق وأمر غير مقبول، فالمنطقة تعج بعدد كبير من العائلات المعوزة وذوي الإعاقة إضافة إلى

شباب يرغب في بعث مشاريع ولو كانت بسيطة حتى تخلق توازن في السلم الاجتماعي في سيدي حسين.

ومع ذلك لم يتم تلقي أي رد في حين يجد المواطن نفسه يتنقل بين مختلف الهياكل بين مكاتب التشغيل والبنك التونسي للتضامن، دون نتيجة مما يثقل كاهله ماديا ويحرمه حتى من تلبية حاجياته الأساسية...

### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

### السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الرئيس، قبل كل شيء أود تقديم توضيح، تقدمنا مؤخرا بفصل إضافي في قانون المالية لسنة 2026 يتعلق بانتداب خطة المساعد الصحي بوزارة الصحة وقد وقع تأويل لهذا الموضوع. أين يكمن الإشكال؟ نحن عندما صغنا هذا الفصل الإضافي، نصصنا على انتداب كل المرسمين بقوائم الانتظار في خطة مساعد صحي بوزارة الصحة ولم نذكر المرسمين ولم نقل أن المساعد الصحي سيعوض الممرض وربما في شرح الأسباب حصل تأويل في العبارة، إذ قلنا "حيث تسجل وزارة الصحة نقصا كبيرا في الإطارات شبه الطبية بالمستشفيات والمستوصفات وخاصة المساعدين الصحيين وباعتبار أن هناك نقص كبير في اختصاص الممرضين"، فإن ذلك يعني أن الممرض اليوم أصبح يقوم بعدة مهام في آن واحد، اليوم الضغط على الممرض أصبح كبيرا جدا، كما أنه في وزارة الصحة الكل يعمل حسب اختصاص مجاله، فالمساعد الصحي يقوم بمهامه والممرض يقوم بمهامه والطبيب يقوم بمهامه ولا يمكن أن يكون هناك تداخلا في الاختصاصات. لذلك نرجو توضيح هذا الموضوع لأن الفصل الإضافي واضح وينص على انتداب كل المرسمين بقوائم الانتظار في خطة مساعد صحي بوزارة الصحة.

النقطة الثانية سيدي الوزير، أود التطرق إلى موضوع في غاية من الأهمية في تونس وهو موضوع التكوين المهني، فقد كان هذا القطاع في السابق يحظى بأهمية كبرى من قبل الدولة وكان هناك نظاما واضحا يجمع بين المسار الدراسي الطويل والمسار القصير حيث يمثل التكوين المهني ذلك المسار القصير أما اليوم، فإن التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، يتجه جزء منهم إلى المعاهد التقنية لكن الجزء الآخر سيدي الوزير، يجد نفسه في الشارع دون تأطير أو تكوين.

في منطقتي على مستوى معتمدية الزاوية والقصبية والثريات كنت تحدثت مؤخرا مع مستثمر في الجهة، قال إن هناك نقصا في اليد العاملة، هذا المستثمر يملك معملا يشغل ما يقارب 400 أو 500 عاملا وهو معمل موجود في مدينة قصبية سوسة وعندما يسعى هذا المعمل إلى انتداب اليد العاملة لا يجد اليد العاملة المختصة، لذا سيدي الوزير، إذا كنا نريد التشجيع على التشغيل ونريد كذلك استيعاب كل التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة مبكرا، فعلينا اليوم استقباليهم وتوجيههم إلى مراكز التكوين وخاصة في الجهات التي يوجد بها مصانع خاصة في قطاع النسيج، إذ توجد إشكاليات في هذا القطاع كما لا نجد العاملات في مجال الخياطة وغيرها.

وقد توجهت إلى سيادتكم بسؤال كتابي منذ مدة ولم أتلق ردا بخصوص إحداث مركز تكوين مهني بمعتمدية الزاوية والقصبية والثريات.

سيدي الوزير، إن موضوع التكوين المهني في تونس موضوع مهم ولا أدري هل تعوز الدولة الإمكانيات أم أن هناك إشكالا في نقص المكونين أو المؤطرين؟ نرجو منكم توضيح الإشكاليات التي أدت إلى أن موضوع التكوين المهني اليوم لم يعد يحظى بالأهمية التي يستحقها وأكد مجددا على ضرورة تركيز المراكز المهنية وسيدي الوزير، عندما نتوجه إلى المعتمديات فإنها توفر لك الأرض أو العقارات ولعل الإشكال يكمن في العقارات أو في مسائل مرتبطة بها لكن عند التنسيق مع البلديات أو المعتمديات يمكن تجاوز هذه الإشكاليات خاصة في مثل هذه المشاريع وشكرا.

### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثماني دقائق، تفضل.

### السيد النوري جريدي

شكرا، مرحبا بالجميع،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني،

لن نخوض اليوم في رهانات وزارتكم ولا في الاستراتيجيات والبرامج والآليات فالواقع معروف والأرقام معلومة والخيارات المطروحة أصبحت مستهلكة.

اليوم رسالتنا نحن نواب كتلة لينتصر الشعب موجهة إليكم بصفتكم عضوا في الحكومة وموجهة كذلك إلى السيدة رئيسة الحكومة وإلى السيد رئيس الجمهورية، رسالة واضحة ومباشرة ولا تحتتمل التأويل.

بعد أيام قليلة وتحديدًا يوم 16 ديسمبر من سنة 2025 سيناقش مجلس نواب الشعب مقترح القانون عدد 23 لسنة 2023 المتعلق بالانتداب الاستثنائي لمن طالت بطالتهم من خريجي الجامعة في الوظيفة العمومية والقطاع العام. اللجنة المتعدهة بهذا المقترح، لجنة التخطيط الاستراتيجي راسلتكم جميعا، وزارة التشغيل، وزارة المالية ورتاسة الحكومة لكنكم لم تحضروا جلسة استماع واحدة وظننتم أن مجلس النواب عاجز عن تمرير هذا المقترح وها هو اليوم على أعتاب المصادقة أحب من أحب وكره من كره.

ومن جهتنا وبإيمان راسخ بعدالة هذا الملف راسلنا رئاسة الحكومة وطلبنا الاستعداد وتوفير المعطيات والإحصائيات اللازمة لكن الحكومة اختارت سياسة الهروب إلى الأمام والتنصل والتعنت وعليه نذكركم بضرورة تخصيص الاعتمادات اللازمة لانتداب الدفعة الأولى من أصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم ضمن ميزانية 2026 وذلك انسجاما مع مسؤولياتكم التاريخية والدستورية والأخلاقية والوطنية.

أولا، المسؤولية التاريخية. هذه الحكومة ورئاسة الجمهورية وكل من يشغل موقعا قياديا في الدولة اليوم، ما كانوا ليبلغوا ما بلغوه لولا تلك الفئة من المعطلين ممن طالت بطالتهم التي أشعلت الثورة وصنعت لحظة التحول، هم قادة التاريخ ووقود التغيير وأغلبهم ما زال إلى اليوم بلا عمل يحفظ كرامته بينما يتنعم غيرهم بالامتيازات والرحلات والمناصب والمنح.

ثانيا، المسؤولية الدستورية، العمل حق دستوري طبقا لدستور 2022 وواجب على الدولة أن توفر لمواطنيها شغلا يحفظ كرامتهم، لا أن تتركهم في طواير الإحباط والانتظار واليأس.

ثالثا، المسؤولية الأخلاقية، شغل، حرية، كرامة وطنية، هذه ليست شعارات للاستهلاك، بل هي عهد أخلاقي وطني ومن المعيب أن يصبح من رفع هذه الشعارات مجرد ورقة سياسية في يد من أتقنوا ركوب الموجات واعتلاء الشعارات، دون تقديم أي حلول ناجعة وفعلية.

رابعا، المسؤولية الإنسانية والاجتماعية، ملف من طالت بطالتهم ليس ملفا إداريا، بل هو ملف إنساني بامتياز، فقد دمرت سنوات من الإهمال أعمار الشباب وضربت المدرسة العمومية في عمقها وأضعفت المصعد الاجتماعي ورسخت شعارا مؤلما ومقرفا ملوثا في مجتمعنا: "تقرى ما تقرش الخدمة ما ثماش".

خامسا، المسؤولية الوطنية، الوطن لا يبني بالغنائية ولا بتفضيل قطاع على قطاع، ولا جهة على جهة ولا فئة على أخرى، هؤلاء شباب تونس خريجو جامعتها ومن حقهم أن يشعروا أنهم شركاء في وطن لا يقصي أبناءه.

وعليه ندعوكم أنتم والحكومة ورئيس الجمهورية إلى الإسراع بتوفير الاعتمادات اللازمة لانتداب الدفعة الأولى من خريجي الجامعة الذين طالت بطالتهم وفق الشروط الواردة بمقتراح القانون عدد 23 لسنة 2023، حتى لا يتحول هذا المقترح إلى نسخة ثانية من قانون 38، كلمة حق أريد بها باطل لأننا نريد فعلا إنصاف المعطلين ممن طالت بطالتهم لا أن نتلاعب بملفهم، إنصافا كاملا يليق بدولة ترفع شعار العدالة الاجتماعية وحتى لا يتحول أصحاب الشهادات العليا إلى رهائن انتخابية أو أوراق تفاوض سياسي، فهؤلاء شباب درسوا وجاهدوا وضحوا ومن حقهم أن يتمتعوا بكل حقوقهم في وطنهم وأي تهاون أو تعطيل لمقترح الانتداب ستكون له عواقب وخيمة وخطيرة على السلم الاجتماعية في البلاد التي نحرص جميعا على حمايتها.

ختاما، إن مجلس نواب الشعب سيسير نحو المصادقة يوم 16 ديسمبر، شاء من شاء وأبى من أبى والاختبار الحقيقي لمصادقية الحكومة التي تنفذ توجيهات رئيس الجمهورية ليس في الخطاب ولا في البيانات، بل في الحل العاجل لهذا الملف.

أما الحديث عن مقارنة وطنية شاملة وفتح أبواب الهروب نحو حلول هلامية طوباوية كتحفيز القطاع الخاص أو الاكتفاء بالشركات الأهلية، فهو مجرد تأجيل للأزمة لا غير، بل هو عندنا في كتلة لينتصر الشعب، من قبيل ذر الرماد على الأعين وعلى الحكومة خلال الأيام القادمة أن تتخذ القرار الشجاع بتوفير اعتمادات الدفعة الأولى ممن طالت بطالتهم ورفع المظلمة عنهم وإعادة الحق إلى أصحابه.

عاشت نضالات أبناء شعبنا المشروعة والمجد لمن يؤمن بأنه ما ضاع حق وراءه طالب ولينتصر الشعب وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سنياء بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها ست دقائق، تفضلي.

**السيدة سنياء بن مبروك**

شكرا، نرحب بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل والسيدة كاتبة الدولة وكافة إدارات الوزارة الحاضرين معنا،

سيدي الوزير، بالعودة إلى الأرقام الرسمية حققت ميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل لسنة 2026 زيادة بنسبة 5% مقارنة بسنة 2025 وإذا نظرنا إلى توزيع الاعتمادات بين برامج الوزارة المختلفة نلاحظ تركيزا واضحا على التكوين المهني على حساب برامج التشغيل والمبادرة الخاصة.

إن الاستثمار في التكوين وحده لا يضمن إدماج الشباب في سوق الشغل وبناء على ذلك فإن توزيع الموارد بهذا الشكل دون استراتيجية واضحة قد يؤدي إلى استمرار نفس الإشكاليات.

سيدي الوزير، إن المنظومة الوطنية للتكوين المهني والتشغيل تعاني اليوم من اختلالات هيكلية جوهرية تجعلها غير قادرة على أداء وظائفها الدستورية في تأهيل الشباب وضمان الحق في الشغل المكفول بالدستور.

إن الخطابات المتعلقة بالرقمنة والتطوير والإدماج تبقى، للأسف، مجرد توجهات سياسية غير مرفقة بآليات تنفيذية واضحة ولا بإجراءات ذات أثر فعلي على المستفيدين، خصوصا في الجهات ذات الأولوية للتنمية.

سيدي الوزير، لا يمكن الاستمرار في إدارة واقع القرن 21 بذهنية ترتكز على تصورات تشريعية وتنظيمية تعود إلى القرن 19، فالشباب يتخرج ويتكون ثم يجد نفسه خارج سوق الشغل وهو ما يعد فشلا صريحا لمنظومة يفترض أن تقوم على النجاعة والمردودية وربط التكوين بمتطلبات السوق طبقا لمقتضيات القانون عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكذلك القانون المتعلق بمنظومة التكوين المهني.

نسمع سنويا نفس المؤشرات الرقمية حول عدد المتكويين دون نشر معطيات ملزمة حول نسب الإدماج الفعلي وهو ما يخالف مبادئ الشفافية والمساءلة المنصوص عليها في القانون الأساسي للميزانية.

أما مراكز التكوين فأغلبها تعاني من نقائص، منها بنية تحتية مهترئة وغياب تجهيزات كافية وميتمات لا تستجيب للشروط الدنيا للصحة والسلامة، وغياب خدمات أساسية وهو ما يتعارض مع مقتضيات كراس الشروط المنظم للمؤسسات التكوينية العمومية وفي غياب تكوين مستمر وتحفيز للمربين تصبح المنظومة عاجزة عن توفير كفاءات حقيقية مواكبة لتطورات القطاعات المهنية.

ومن باب المسؤولية الوطنية وجب سيدي الوزير أولا، إحداث هيئة وطنية مستقلة لمراقبة جودة التكوين والتشغيل، تمنح صلاحيات رقابية ملزمة وتتكون من خبراء في القانون وممثلين عن المجتمع المدني والهيئات المهنية ولجنة برلمانية مختصة على أن تكون نتائج هذه الهيئة ملزمة بالنشر وفق مبدأ النفاذ إلى المعلومة.

ثانيا، برنامج إنقاذ للبنية التحتية يلزم الوزارة بوضع خطة إصلاح عاجلة لجميع مراكز التكوين، مع تحديد آجال لا تتجاوز ست أشهر وتقديم تقارير دورية إلى لجنة مراقبة برلمانية.

ثالثا، إصلاح هيكلية مراكز الفتاة الريفية بتنقيح الإطار القانوني لهذه المراكز وتحويلها إلى فضاءات لريادة الأعمال الفلاحية والحرفية، لا مجرد هيكل اجتماعية شكلية.

رابعا، رقمنة مكاتب التشغيل بصفة فعلية من خلال إحداث منصة وطنية موحدة للباحثين عن الشغل بملفات إلكترونية فردية وفق المعايير القانونية لحماية المعطيات الشخصية المنصوص عليها في القانون عدد 63 لسنة 2004 وربطها مباشرة بعروض الشغل.

خامسا، إعادة الاعتبار للمديرين من خلال إدراج منظومة تقييم وتحفيز تضبط المسار المهني للمكونين مع ضمان التكوين المستمر الإيجابي.

سادسا، إطلاق برنامج وطني سيدي الوزير، من التكوين إلى الاندماج الفعلي في سوق الشغل بموجب اتفاقيات بين الدولة والمؤسسات الخاصة، يتم في إطارها تشغيل آلاف الشباب في قطاعات واعدة مقابل تحفيزات جبائية منصوص عليها في مجلة الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتلقون التكوين داخل الجمعيات، فلا يجب أن يظل مستقبلهم مرتبطا بالجانب الاجتماعي فقط، بل لهم حق دستوري وقانوني في التشغيل والإدماج والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتك لضمان إدماج فعلي للأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة التكوين المهني العمومية بعد استكمالهم مرحلة التعلم داخل الجمعيات؟

وفي الأخير سيدي الوزير، إن المنظومة اليوم منفصلة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتعمل بمنطق التحسين الجزئي بدل الإصلاح الجذري وإذا لم يتم اعتماد قرارات سيادية مبنية على أطر تشريعية واضحة، سنعود كل سنة لنناقش نفس الإشكاليات ونكرر نفس الوعود، في وقت يتراجع فيه الأمل لدى شباب الجهات في المستقبل.

ونذكر أن أي زيادة في الموارد لن تكون ذات أثر إذا لم ترافقها إجراءات تنفيذية واضحة ومتابعة دقيقة، فالمطلوب اليوم رؤية شاملة تربط التكوين بالمبادرة الخاصة والتشغيل لأن الإصلاح الجذري هو السبيل لضمان أن تكون الميزانية استثمارا فعليا في مستقبل الشباب وشكرا.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق، تفضل.

#### السيد الطاهر بن منصور

شكرا للسيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير الوفد المرافق.

سيدي الوزير، قبل أن أبدأ وأنتم ابن الوزارة ومن كفاءتها المشهود لك بنظافة اليد والقدرة على الأداء، ولكن يحق لنا أن نتساءل عن مدى علاقة وزارة التشغيل بمصطلح التشغيل وكم شغلت الوزارة منذ سنة 1993 إلى اليوم؟ ويقدر ما نتمنى جهود الوزارة في مجال التكوين يبقى عملها دون المأمول لأنها اعتمدت بدرجة أولى على التكوين المهني باعتباره تكوين انتشال لقد تحدثت عن وجود 52 متكون لكنني أعتقد أن هذا الرقم مقارنة بـ 100 ألف تلميذ يتسربون من التعليم العمومي سنويا يبقى دون المأمول ودون الانتظار.

إن دول العالم اليوم تراهن على التكوين المهني باعتباره الرافعة الاقتصادية والسند الحقيقي لكل نهضة سواء اعتمدت على الفلاحة أو الصناعة أو أي مجال آخر. نقول أننا نجحنا عندما يصبح قطاع التكوين المهني قطاعا جاذبا ويختار الشاب أن يخرج طواعية من التعليم العمومي ويتوجه إليه ويصبح التكوين المهني اختيارا لا اضطرارا وليس مجرد مجال للانتشال بقدر ما هو ضمان حقيقي لمستقبل الشاب في حد ذاته ولتنوس بالدرجة الثانية في عصر أصبحت فيه المهن حديثة وأصبحت هناك قطاعات حديثة في الذكاء الاصطناعي والرقمنة وغيرهما، فأين نحن من كل ذلك؟

انتقل الآن إلى جملة من الأسئلة الموجهة إلى السيد المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل:

أولا، ما هو السند القانوني الذي اعتمدتم عليه لإسناد رؤساء مكاتب التشغيل وفضاءات المبادرة وعددهم 113 ورخص استعمال السيارات الإدارية لأغراض شخصية طيلة سنة ومعها وصولات البنزين والحال أن هذه السيارات هي سيارات مخصصة للقيام بأعمال إدارية دون غيرها؟

ثانيا سيدي المدير العام، هل التزمت بالفصل 72 جديد من النظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة عند إزاحة أربعة مديرين مركزيين خلال شهر جويلية الفارط بصورة فجئية وتكليف ستة رؤساء دوائر برتبة كاهية مدير لتسيير الإدارات والوحدات المركزية؟ وكيف تفسرون وجود 26 مديرا مركزيا لـ 21 إدارة ووحدة مركزية، وذلك بعد إزاحة أربعة مديرين مركزيين من مناصبهم دون اتخاذ أي إجراء إداري في شأنهم؟

ثالثا، هل التزمت بالنظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة عند تكليف كاهية مدير لتسيير إدارة التصرف في الموارد البشرية بالنيابة رغم أن ملفه تحوم حوله عديد الشبهات التي لم يقع البت فيها بعد؟

رابعا، ما هو تفسيركم لترك مكاتب التشغيل وفضاءات المبادرة تعاني من نقص حاد في التجهيزات وفي ظروف عمل سيئة في الوقت الذي تم فيه اقتناء تجهيزات جديدة لمكتب مديرة مركزية دون سواها، علما أن هذه المديرة كانت من ضمن المشرفين على برنامج الحملة الانتخابية لبن علي في سنوات 2004 و2009؟

خامسا، لماذا تراجع السيد المدير العام عن إسناد أعوان الوكالة الحق في التمتع بالترقية الخامسة في الصنف والتي تم العمل بها طيلة ثلاث سنوات وأنت سيدي الوزير كنت قد تمتعت بها سابقا؟

سادسا، أين وصل التحقيق في ملفات شبهات الفساد المتعلقة برئيس ديوان الوزير السابق والذي ما زالت له أذرع داخل الوزارة إلى حد اليوم؟ وأين وصل البحث في ملف رئيس مكتب التشغيل بسليانة الذي استعمل سيارة إدارية لأغراض شخصية على غير وجه حق وتسبب في حادث مرور تعرضت فيه السيارة لأعطاب والمواطن إلى أضرار؟

الأسئلة الثانية موجهة إلى السيد المدير العام للوكالة التونسية للتكوين المهني:

ما هي المبررات القانونية التي اعتمدتم عليها عند إنهاء مهام 12 مديرا من مديري المصالح المركزية و30 مديرا للمؤسسات الفرعية حيث تم تعيين مديرين جدد منهم من لا يملك شهادة عليا ولم يستكمل حتى تعليمه الجامعي والحال أن الوزارة تزخر بكفاءات عليا في الهندسة والتقنيات والاقتصاد والتصريف؟ وفي هذا السياق نطلب استفسارا عن الشهادة العلمية للسيد مدير التخطيط المكلف بضبط السياسات والتوجهات واستراتيجيات الوزارة وعن المؤسسة الجامعية التي تخرج منها ونفس الشيء بالنسبة إلى مدير إدارة التصرف في الموارد البشرية.

ما هي الحكمة سيدي المدير من إقصاء السيد مدير المركز القطاعي للتكوين في "Mécatronique" بيرج السدرية وهو من أكبر مراكز التكوين المهني في تونس علما أن هذا السيد برتبة مهندس رئيس ل يتم تعويضه بعون مختص في الأرشيف؟ ما الحكمة من ذلك؟

كنت قد راسلتكم سيدي الوزير بتاريخ 16 ماي 2025 حول إخلالات بالجملة في المبيت والمطعم ببح السدرية وهناك أبحاث عدلية أجرتها فرقة الأبحاث بين عروس تضمنت محضر بحث ومحضر سماع لشبهة ومحضر حجز مستندات ومحاضر احتفاظ...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي الحاج عمر غير منتهي، له خمس دقائق تفضل.

**السيد سامي الحاج عمر**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة المديرين وكتابة الدولة والمرافقين له،

في البداية سيدي الوزير، نتقدم إليكم برسالة شكر لزيارتكم مركز التكوين في الميكانيك بالوردانين فقد كنت قد راسلتكم سابقا والحمد لله تحقق الأمر وأعلنتم أنه سيكون مركزا وطنيا نموذجيا ولعل السادة المديرين الحاضرين يذكرونني، فمنذ اليوم الأول لدخولي هذا المجلس وفي أول لقاء مع السيد الوزير، كنت أنادي بفكرة إحداث اختصاص في صيانة السيارات الهجينة والكهربائية لقد كان هذا حلما بالنسبة لي بصفتي أستاذ تقنية وحقيقة شعرت بفرح شديد حين رأيتته يتحقق، وكنت أتمنى الحضور معكم لولا انشغالنا بملف الميزانية هنا.

كما لا يفوتني أن أشكر المجلس المحلي الذي دعاني لإرسال المراسلة التي ذكرتها وأخص بالذكر مدير المركز السيد وسام بنور، فهو رجل مجتهد وكفاء لقد عاينتم بأنفسكم المجهود الذي بذله هو وكافة المدرسين والإداريين هناك وهم يستحقون الشكر على مجهوداتهم الكبيرة، فهذا المركز مكسب وطني للإقليم ولتونس كافة.

سيدي الوزير، إننا نطمح دائما من خلال أفكارنا إلى الاستشراف وأنا على ثقة بأن كل ما نقترحه في المسائل التقنية والتربوية سيمضي في الطريق الصحيح وفي هذا السياق أنتقل معكم إلى مركز التكوين بينبيلة، صحيح أنكم رصدتم اعتمادات لإعادة تأهيله لكن لنكن واقعيين سيدي الوزير، فالمركز حاليا يقتصر على اختصاص الإكساء وهو في الحقيقة اختصاص لم يعد جاذبا ونحن نقوم بجهود لرفع عدد الطلبة صوريا بينما الواقع غير ذلك ويجب أن يتغير إن تأهيل المركز أمر جيد لكن المقترحات التي أقدمها أفضل بكثير.

أرجو أن تأخذوا مقترحاتي بعين الاعتبار فالتكوين المهني في نظرتنا ليس مجرد ملجأ لمن لم يجد فرصة في حياته وهذا غير صحيح فأنا شخصيا درست وتخرجت مهندسا، لكني تمنيت لو أنني تلقيت تكوينا مهنيا لأن لدي قناعة تامة بأن من يريد العمل فعليا عليه بالتوجه نحو التكوين. الشهادة العلمية وحدها قد لا تضمن لك دخول سوق الشغل وقد تجد نفسك بعيدا عن الواقع وتضطر للتعب لتصل.

لذا أقول نحن بحاجة إلى إحداث "centre de développement" نريد المضي قدما في كل ما يتعلق بالبرمجيات لأننا نطمح لتحسين صورتنا في هذا المجال تماما كما تميزنا في قطاع الطب بحيث نصدر كفاءاتنا إلى الخارج ونكون وجهة رائدة في التطوير وهذا متاح لنا سيدي الوزير، فحتى في تونس يمكننا في كل لحظة المراهنة على أنفسنا والعمل، فهذا أمر هام جدا.

لدي اقتراح ثانٍ أتمنى أن تتمكن من تحقيقه وهو يخص إقليمنا تحديدا ولايتي المنستير وسوسة حيث تعلمون أن وزارة التجهيز في حاجة ماسة إلى سائقي "Grader"، إنني حين أقترح هذا، فذلك لأنني أدرك تماما ما ينفخ تونس فنحن نريد إحداث مركز لتكوين سائقي هذه

المعدات الثقيلة لأننا في حاجة أكيدة إليهم فالإدارات الجهوية حاليا تفتقر إلى سائقين في هذا الاختصاص مما أدى إلى تلف التجهيزات وتأكلها. أتمنى أن تأخذوا هذا المقترح بعين الاعتبار وتدرجوه ضمن برامج مركز بنبيلة وأرجو أن يتم التعامل مع هذا المطلب بجدية فالمقترح الأول غير مكلف والثاني مكلف قليلا ولكم سيد النظر.

وإن شاء الله نلتقي في أفكار أخرى، فهناك فكر أؤمن به كثيرا سيدي الوزير، لقد كان لدي طموح دائم في إرساء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، ما أنادي به باستمرار هو ضرورة تعميم تجربة التكوين داخل المؤسسة الاقتصادية بحيث يصدر أمر يقضي بتخصيص فضاءات داخل الشركات الكبرى لاستكمال التكوين التطبيقي للمتربصين فحتى لو كان المتكون يدرس في القطاع الخاص فإنه عندما يلتحق بالمؤسسة سيجد تكوينا ميدانيا على عين المكان وبذلك تضمنون وجود كفاءات جاهزة فعليا لسوق الشغل فور تخرجها وهذا هو جوهر التقدم الذي ننشده ونريد الوصول إليه.

إن شاء الله تؤخذ هذه الأفكار بعين الاعتبار وأؤكد لكم سيدي الوزير مجددا أن كل فكرة أقدمها هدفها مصلحة تونس كافة وسيأتي اليوم الذي تذكرون فيه مقترحاتي.

شكرا السيدة الرئيسة وشكرا على حسن الاستماع.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم الصغير غير منتمية، لها ست دقائق، تفضلي.

**السيدة ريم الصغير**

شكرا السيدة الرئيسة،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام وسلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

ما أجملها من جلسة والسيدة كاتبة الدولة حسناء جيب الله في مكانها الطبيعي دفاعا عن الشركات الأهلية.

كما أود أن أرحب بزميلتي وصديقتي هيفاء الرايس وأقول لها أن الحظ لم يسعفها لتكون نائبة في مجلس نواب الشعب، ولكنها اليوم بيننا فأهلا ومرحبا بها.

لقد قيلت في الشركات الأهلية كلمة حق، وهو عمل يذكر فيشكر ومجهود مبذول وواضح من لدن السيدة كاتبة الدولة إنها المرة الأولى التي نرى فيها مشروع الفكر الرئاسي في الشركات الأهلية متجسدا على أرض الميدان وتتلوه كذلك ومضات إشهارية بحرفية وتقنية عالية.

سيدي الوزير، أنا أعتبر نفسي في حرب تحرير فكري وأدعوكم إلى الانخراط فيها لأن هذا المشروع هو مشروع تفكير وليس مجرد تعبير بمعنى سيدي الوزير، أن لدي قواعد بيانات جديدة أعمل من خلالها على التقسيم الترابي الجديد فالتقسيم الجديد للدوائر والأقاليم يعطيني أليا نسبة الانقطاع عن الدراسة كما يعطيني أليا خارطة جديدة للأرياف التي أضيفت إلى هذه الدوائر وبناء على ذلك، يمكننا وضع مخطط في قطاع التكوين المهني والتشغيل وفقا لاحتياجات تلك الأرياف.

نحن نتحدث عن دائرة منزل بوزلفة - الميدة وعن كثافة سكانية تصل إلى 200 ألف ساكن حيث نسب الانقطاع عن التمدرس عالية جدا ونعاني أيضا من التشتت فلماذا هذا التشتت؟ يعود ذلك إلى عدم تمكن مواطني هذه الدائرة أو شبابها من تأمين تكوينهم في مركز

التكوين بسيد جمال الدين الذي يعاني بدوره الوبلات على مستوى التصرف في الموارد البشرية، سيدى الوزير، لقد سبق أن تحدثت معكم بشأن هذا المركز وضرورة الالتفات إليه، نظرا لما يشهده المناخ المهني هناك من تناحر بين الإداريين والمكونين وكل ذلك ناتج عن فشل التعيينات السابقة فحبذا سيدى الوزير لو نفتح هذا الملف ونعالج وضعية مركز سيدى جمال الدين.

إن ضعف نسبة التمدرس في دائرة منزل بوزلفة - الميدة تفرض عليكم أليا سيدى الوزير، إحداث مركز تكوين مهني في عمادة الرحمة يضم اختصاصات تتماشى مع خصوصية المنطقة فمزل بوزلفة اليوم رائدة في إنتاج القوارص وتزخر بموارد طبيعية هائلة وإرث غابي كبير وهو ما يسمح بتكوين الشباب وإدماجهم في سوق الشغل.

كما أود الحديث عن مدى تدخل وزارتك في التشغيل على مستوى القطاع الرياضي حيث لم نلمس ضرورة وجود تكوين رياضي في المؤسسات العمومية ولم نشهد اختصاصات جديدة يمكن تكوين الشباب فيها مثل مثل السياحة الرياضية والهندسة الرياضية وأقصد بالهندسة الرياضية التوجه نحو صناعة الملاعب فهذه الاختصاصات سيدى الوزير، إذا تم فتحها في وزارتك ستؤمن تشغيل الشباب في القطاع الرياضي.

أنتقل الآن إلى مشكلة الإعفاءات فوزارتكم كغيرها من الوزارات لا تخلو من مشكلات الإعفاءات والتسميات العشوائية والنقل التعسفية وقد سلمتكم ملفا يتعلق بمتضررين من عمادة الرحمة بسبب هذه التعيينات وبماذا تفسرون وجود العديد من المؤسسات التابعة لوزارة التشغيل دون مديرين عامين لمدة سنتين؟

إن هذه الوضعية تفرض نفسها وأصبح إدماج الهياكل ضرورة ملحة سيدى الوزير فهذه الهياكل التي تفتقر اليوم إلى الإشراف ولا تقدم إضافة لقطاع التشغيل والتكوين، الأجدر بها أن تنضوي تحت برنامج السيد الرئيس المتعلق بإدماج الهياكل.

شكرا سيدى الوزير ودام عزكم.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، تفضل.

**السيد لطفي الهمامي**

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، تتمثل أبرز مشاكل وزارتك في نقص الإمكانيات المادية والبشرية وضعف البنية التحتية، نقص المبيئات وتردي التجهيزات ووجود فجوة بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل إضافة إلى بعض المشاكل الإدارية والمهنية التي تواجه الأساتذة.

سيدى الوزير، نثمن ما قمتم به من التغييرات التي تمت على مستوى الوزارة أو الهياكل والتي بدأت تؤتي أكلها خاصة على مستوى حلحلة المشاريع المعطلة ومنها بالخصوص مراكز التكوين بجبل الجلود وسيدى، فتح الله وجرجيس وبن قردان وبنى خداش ووحدة المبيت بالزهور، كذلك نثمن ما قامت به الوزارة بمنطقة العمران من خلال صيانة مركز التكوين المهني الخاص بالحرف والذي كان نقطة سوداء.

سيدى الوزير، متى يتم الترفيع في السن القصوى للتدريب المهني إلى سن 25 سنة؟ متى يتم توحيد مضامين البرامج التكوينية التقنية بكامل تراب الجمهورية؟ ما هي مجهودات الوزارة في مجال المبادرة الخاصة؟ وما هي برامجكم بالنسبة للراغبين في بعث مشروع والذين يجدون صعوبات في توفير التمويل الذاتي لإحداث أو لتوسعة مشاريعهم؟

أبرمت وزارتك عدة اتفاقيات في إطار التشغيل بالخارج وهو منهج إيجابي وحلول ذكية فما هي نتائج هاته الاتفاقيات؟ وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له دقيقتان، تفضل

**السيد محمد الماجدي**

شكرا ومرحبا بالجميع،

السيد وزير التشغيل،

بحكم أنك عضو في الحكومة ولم تحضر نقاش مقترح القانون الاستثنائي لانتداب من طالت بطالتهم من خريجي التعليم العالي ولم تبد رأيك في هذا الموضوع فهل أعددت على الأقل المنصة وأحصيت المعطلين عن العمل؟

إن اختصاص وزارتك الإحصائيات والجدول فقط ولا يوجد شغل فليس من المعقول وجود وزارة تشغيل وهي "عاطلة" عن توفير العمل إن مكاتب التشغيل لا تتجاوز مهامها مهام مصلحة الحالة المدنية فهي تكتفي بإحصاء العاطلين ومعرفة من منهم ما زال على قيد الحياة بينما يتردد الناس عليها ذهابا وإيابا دون جدوى.

أنتم غائبون تماما عن الحوض المنجمي وسيدى بوبكر فلا برامج لديكم في التكوين ولا في التأطير ولا في المرافقة ولا في التشغيل، بل أنتم أقوى في التعطيل.

أما بخصوص مشروع مركز التكوين والتدريب المهني بالملتوي فإن وزارة التشغيل لا تزال تعمل على تغيير صبغة الأرض ووزارة التجهيز والإسكان تستبق الملاحظات بخصوص المشروع وعلى سبيل المثال: تقديم أصل المثال والبرنامج الوظيفي والمصادقة على ما يفيد الحماية من الفيضانات والالتزام بتنفيذ الأشغال وما يفيد رفع الاكتناف عن قطعة الأرض، كل هذا يعد مهزلة سيدى الوزير وكذلك مركز التكوين المهني بمنطقة بلخير الذي ينتظره الناس منذ أكثر من 15 سنة، فمتى سننجز هذه المشاريع؟ وما هي البرامج الحقيقية لديكم؟

أحدث سيدى الوزير عن إشكال قانوني بخصوص صبغة الأرض مضى عليه أكثر من عقد من الزمن، ففي نفس قطعة الأرض المسيجة يوجد مركز الفحص الفني للعربات وهو يعمل بوضعية قانونية سليمة فكيف تكون وضعيته مسواة ويشغل بصفة عادية، بينما تعطل مشاريعكم في الجانب المقابل بجانبهم تماما بسبب إشكال صبغة الأرض؟ هذا التناقض في نفس القطعة الترابية هو ما نحتاج إلى فهمه. شكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق، تفضل.

## السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة.

صباح الخير جميعا.

مرحبا بالسيدة الوزير،

مرحبا بالسيد كاتبة الدولة،

مرحبا بالحضور،

سأكتفي بنقطة واحدة ولن أتطرق إلى عديد نقاط فوضع التشغيل في صفاقس حدث ولا حرج.

سيدي الوزير، سأحدث عن الشركات الأهلية، اليوم نرى شعارا أطلقه السيد رئيس الجمهورية لكن عند التطبيق على أرض الواقع نجد عديد الإشكاليات خاصة في الوصول إلى المعلومة والآليات المتبعة، لقد طالبنا سابقا بضرورة وجود مخاطب في كل ولاية ليتسنى للشباب التنسيق معه لكننا لم نلمس شيئا من ذلك.

اليوم سأحدث عن مركز تكوين الفتاة الريفية ببوندي، هذا المركز الذي طالبت به سابقا، بل إن نائبا عن صفاقس في سنة 2012 طرح بشأنه سؤالاً شفافيا لكننا واضحين، إن ماضي تونس أفضل من حاضرها وكان مركزا إنتاجيا للخضر والغلل مثل الخيار والطماطم والمشمش والخوخ والقوارص والمنجا والإجاص والزيتون والفسق وحب الملوك والتفاح والبطيخ، وصولا إلى البيوت المكيفة وتربية الأبقار والأغنام والنحل وكل ما تتخيله كان موجودا في هذا المركز.

الدولة الرشيدة هي التي تجد الآليات لتطبيق الخطوط العريضة التي يضعها رئيس الجمهورية لكن هذا المركز يعاني منذ سنة 2012 وكلما سألنا يقولون لنا إننا في مرحلة الصيانة ما المطلوب اليوم؟ هل المطلوب أن يقوم السيد رئيس الجمهورية بزيارة مراكز التكوين؟ هل يجب عليه حلحلة طلبات العروض؟ نحن نطلب منه اليوم الحديث عن السيادة الغذائية وعن الشركات الأهلية نجد شبابا لا يملك المؤهلات الكافية في القطاع الفلاحي، لدي نموذج لشركة أهلية في منزل شاكر أمموالا اكتتاب وجمعوا الأموال ثم تراجعوا وطلبوا استرجاع أموالهم لأن كل الأبواب أغلقت أمامهم ويريدون استرجاع أموالهم.

إذا كان المشروع بحجم الشركات الأهلية يهدف لخلق منوال اقتصادي جديد فإنه لا يستقيم دون تكوين هؤلاء الناس وأخص بالذكر القطاع الفلاحي الذي يعاني اليوم من هنات عديدة فنحن نرى الدول المجاورة لنا أين وصلت، فكيف نبي اليوم قطاعا فلاحيا إذا لم نؤثر الشباب ونقف معهم؟ إذا لم تكون الشباب في اختصاصات مثل تقليم الأشجار وفي تربية الأرناب وفي تعليب زيت الزيتون وفي تربية النحل وفي كيفية تربية الأغنام والأبقار ونحن نعيش أزمة في اللحوم ونواجه أمراضا حيوانية دون وجود من يؤطرنا، فكيف ستتهض البلاد؟ لا يمكننا البقاء في حالة انتظار دائم لتدخل رئيس الجمهورية.

سيدي الوزير، إن مركز بوئدي منذ عام 2012 أي منذ 14 سنة وهو في حالة إعادة هيكلة، تارة يقولون العام المقبل وتارة الشهر المقبل، لقد تحدثت من هذا المقعد في ست مداخلات سابقة عن مركز بوغراة واليوم أتحدث عن مركز بوئدي والإشكال هو نفسه في ولاية صفاقس.

لقد اتصل بي أكثر من 50 شابا يرغبون في التكوين في تقليم الأشجار "الزبيرة" والتكوين على الآليات الحديثة لجني الزيتون وهي الآليات التي تم تداولها في اجتماع وزاري لتعصير القطاع هذه الآليات المتطورة تتطلب متكونين ومؤهلين لتشغيلها فالشعار والخطابات جميلة لكن التنفيذ على أرض الواقع غائب تماما.

إنني أتحدى أي مسؤول اليوم أن يوضح لنا حال المركبات الفلاحية والدواوين الموجودة في البلاد التونسية وكيفية تعصير الآلات والمعدات المتوفرة بها وطرق تشغيلها سيدي الوزير، نحن نعيش وضعاً يشبه دولة داخل دولة ولذلك أنتظر جوابا في نهاية هذه الجلسة لا أريد جوابا عاما، بل أريد إجابة محددة بخصوص مركز تكوين الفتاة الريفية ببوندي، متى ستنتقل أشغال الصيانة؟ أعطوني موعدا محددا.

المركز اليوم يفتقر للمؤطرين ويعاني من تهالك البنية التحتية ونقص الآلات والموارد البشرية وحتى وسائل نقل المتربصين غير متوفرة إن الاجتماع الذي نظمه النواب اجتمع الـ 74 كان حدثا هاما حيث اجتمعنا بأكثر من 2500 فلاح واكتشفت أن الشعب والمواطن والفلاح يريدون مسؤولا يحتك بهم يخرج من مكتبه ويجلس مع الناس ليستمع للشباب في الأرياف ويعرف احتياجاتهم التكوينية، بدلاً من فرض برامج مسقطا.

اليوم الشباب يرغب في التكوين في جميع المجالات الفلاحية لكنه لا يجد الآليات هل يعقل أن نضطر في صفاقس لنقل الشباب في حافلة إلى سيدي بوزيد للحصول على شهادة كفاءة مهنية، بينما نملك مركزا يفترض أن تتوفر فيه كل الإمكانيات؟ كيف نرضى بهذا الوضع لبلادنا؟

لم يعد ندائي موجها فقط إلى رئيس الجمهورية، بل إلى الشعب والنواب والحكومة وإلى كل من يمثل رئيس الجمهورية وإلى كل المسؤولين القادرين على الانخراط في معركة التحرير الوطني وإعادة هيكلة البلاد، نحن بحاجة إلى مسؤولين يملكون الفكر والقدرة على التنفيذ، كفانا حديثا عن المسؤول المكبل بالقوانين، فلم نر أحدا سجن بسبب تعبيره عن رأيه أو لاتخاذ قرارا شجاعا وهذه الحجج أصبحت واهية.

سيدي الوزير، أريد جوابا بخصوص معتمدية منزل شاكر فمن غير المقبول أن يضطر شاب من منطقة الحاج قاسم لقطع مسافة 90 كيلومترا للوصول إلى مدينة صفاقس فقط للتسجيل في مكتب التشغيل هذه العمادة ذات طابع فلاحى بامتياز والشباب فيها عازف عن التسجيل بسبب غياب مكتب محلي للتشغيل بالجهة.

رجاء نريد جوابا واضحا بخصوص هذه المعتمدية وبخصوص مركز التكوين ببوندي ومركز التكوين ببوغراة وموعد انطلاق أشغال الصيانة والتشغيل فالناس بانتظار جواب طمأنة. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثامر المزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد ثامر المزهود

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا السيد الوزير والوفد المرافق،

في البداية سأستهل بقطاعين جهويين يخصان مركزي تكوين بجهة قابس المركز الأول هو المركز القطاعي للتكوين في الصيانة بقابس الموجود بمنطقة مطرش والذي يتجاوز عمره ستين سنة ويعد من أوائل المراكز التي أحدثت في الجمهورية. هذا المركز يعاني على مستوى بنيته التحتية من نقائص وإشكاليات عديدة وصحيح أن أشغال ترميم السور قد انطلقت إلا أن المبيئات مغلقة منذ أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات ولم يتم التدخل فيها إلى حد الآن، لذا نرجو الإسراع بإتمام صيانة المبيئات.

أما المركز الثاني فهو المركز القطاعي للتكوين في البناء والتنقيب وهنا تبرز إشكالية خريجي اختصاص التنقيب فيما يتعلق بالتريصات الميدانية سيدي الوزير، هناك مشكلة كبيرة في تأمين التريصات ولا بد من تدخل الوزارة لتمكين هؤلاء الطلبة من إجراء تريصاتهم داخل الشركات بعد تخرجهم.

نقطة أخرى تتعلق بتراجع العلاقة بين مراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية مما أثر سلبا على جودة التكوين والإدماج المهني وهذا يستوجب دراسة وتعميق النظر لتحديد الأسباب بدقة مع ضرورة تحديد الحاجيات الفعلية للسوق لضمان أكثر تشغيلية ممكنة فهناك قطاعات ذات قابلية تشغيلية كبرى وقطاعات أخرى تراجعت وقطاعات جديدة مستحدثة، لذا يجب التركيز على الاختصاصات والقطاعات التي توفر أكبر فرص للشغل.

كما أشير إلى دور المدارس الإعدادية التقنية لضمان توجيه تلاميذ مؤهلين فعلياً لمنظومة التكوين وهناك إشكالية متكررة سنويا، سيدي الوزير، تخص منظومة التسجيل عن بعد حيث يواجه الأولياء صعوبات كبيرة في ترسيم أبنائهم ويضطرون للتنقل كذلك هناك اختصاصات انعدمت لا بد من مراجعة ذلك والتركيز على الاختصاصات المطلوبة وربطها بسوق الشغل.

وفيما يخص الشركات الأهلية كان من المفترض أن تندرج ضمن رؤية شاملة وفي إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني كأحد محاوره الرئيسية وبعد ثلاث سنوات من انطلاق هذه التجربة لا بد من تقييمها فهل الاعتمادات التي رصدت لسنوات 2023 و2024 و2025 أدت إلى النتائج المرجوة؟ وما هي القدرة التشغيلية الفعلية لهذه الشركات؟ هل كانت الاعتمادات المرصودة في مستوى الدور الاقتصادي المطلوب منها أم لا؟

حسب التقديرات المتوفرة لدينا، فإن النتائج لم تكن في مستوى الانتظارات المؤملة، لذا نطالب بتخصيص يوم دراسي لتقييم هذه التجربة وتحديد نواقصها مع ضرورة التسريع بإصدار الأوامر التطبيقية لقانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المصادق عليه منذ سنة 2020، فالشركات الأهلية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت ضمن تصور ورؤية اقتصادية متكاملة.

لقد خصصنا اعتمادات هامة بـ 20 مليون دينار لسنوات 2023 و2024 و2025 وهذه السنة خصصنا 35 مليون دينار، صرف منها تقريبا 30 مليون دينار ومع ذلك لم يتجاوز عدد مواطن الشغل المحدثة حوالي 380 مواطنا عبر 88 شركة تم بعثها خصص لها 29 مليون دينار، هل هذا المردود يتماشى مع حجم الاعتمادات؟ لا بد من تقييم التجربة للوقوف على النقصات وتحديد القطاعات التي تنجح فيها الشركات الأهلية فعليا فالفكرة جيدة في حد ذاتها، لكن أدوات التطبيق وتزيلها في إطارها الصحيح عمليا وتطبيقيا لا تزال منقوصة للوصول إلى الجدوى المطلوبة. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ثماني دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير التكوين المهني والتشغيل، والسيدة كاتبة الدولة، والوفد المرافق، مرحبا بكم،

حضرت السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أقف اليوم باسم كتلة لينتصر الشعب لأتحدث باسم آلاف الشباب الذين لم يعد لهم إلا صوت البرلمان ملاذا، شباب يعيش بين مطرقة البطالة وسندان الهشاشة، بين انتظار طال وواقع يزداد قسوة سنة بعد أخرى.

إن أزمة التشغيل في تونس لم تعد أزمة أرقام، بل أزمة خيارات وما دام الخيار هو إدارة البطالة بدل هزمتها، فإن الوضع لن يتغير.

أولا، ملف أعوان الخدمة المدنية التطوعية، عندما تخدم فئة كاملة الدولة لسنوات بعقود هشة وبأجور هزيلة ثم تترك بعد ذلك دون تسوية فهذه ليست سياسة تشغيل، بل مظلمة دولة، اتفاقية 2014 لم تكتب للزينة، بل كتبت لتنفيذ وقد استوفت هذه الفئة كل الشروط وأن الأوان لتفعيل هذه الاتفاقية بإدماج فعلي ينهي سنوات الاستغلال.

ثانيا، نريف صندوق التشغيل، كل سنة ترصد مئات المليارات لصندوق التشغيل لكن السؤال هل تصرف هذه المليارات لخلق مواطن شغل أم تهدر في آليات هشة تعيد إنتاج الفشل نفسه منذ عقدين؟

عقود الكرامة، الخدمة المدنية وبرامج التشغيل المؤقت أصبحت آليات لاستهلاك الميزانية دون نتائج، لا تكوين فعلي، لا إدماج، لا مسار مهني ولا أثر تنموي والأخطر من ذلك أن بعض هذه البرامج تحولت إلى منافذ للانتفاع غير المشروع وإلى أدوات تستفيد منها أطراف معينة على حساب المال العام والشباب العاطل.

سيدي الوزير، لقد آن الوقت لمصارحة الشعب التونسي، ما جدوى ضخ مئات المليارات في آليات لا توفر شغلا دائما ولا مهارات حقيقية؟ أليس الأولى تحويل هذه الاعتمادات إلى انتدابات ثابتة في قطاعات الدولة التي تعاني نريف الكفاءات؟

ثالثا، باب المبادرة الخاصة والشركات الأهلية، إن الشباب التونسي اليوم لا يبحث فقط عن الراتب، بل عن فرصة لبناء ذاته، ولكن كيف نبني روح المبادرة والقوانين الإدارية تغلق الأبواب؟ كيف نتنظر مشاريع كبرى والشباب ممنوع حتى من استغلال أراض تملكها الدولة وتبقى مهجورة؟

نطالب بفتح مسارات حقيقية لبعث الشركات الأهلية والمشاريع المشتركة في الأراضي الدولية وفي العقارات غير المستغلة وفي السواحل وفي الفضاءات الاقتصادية، هذه كلها موارد هائلة يمكنها تشغيل آلاف الشباب، بدل أن تبقى خارج الدورة الاقتصادية للدولة نريد من وزارتك أن تكون وزارة خلق الثروة، لا وزارة إعادة تدوير البطالة.

رابعا، منحة عقد الإعداد للحياة المهنية في حدود 200 دينار، سيدي الوزير، رقم لا يليق بالدولة ولا بكرامة المواطن، إنها منحة لا تعين، بل تدل ونجدد المطالبة بالترفيه فيها حتى تتحول إلى فرصة تكوين حقيقية، لا مجرد تعويض رمزي لا يضمن ولا يغني من جوع.

سيدي الوزير، اسمح لي أن أتحدث عن جهة بن قردان، المدينة التي لم تكن يوما عبئا على الدولة، بل كانت سور الوطن ودرعه.

مناظرة الانتداب في منصة اللحوم الحمراء بين قردان، هذا الملف عطلتم فيه الزمن وعلقتم فيه مستقبل الناس، نطالب اليوم بتحديد رزنامة واضحة: موعد التسجيل والانتداب والإعلان والتنفيذ. لا نريد

جدول، بل نريد أجالا، نريد وضوحا يحترم وقت الشباب وكرامتهم فبن قردان هي أيضا العمق الاستراتيجي للوطن ورغم ذلك فإن مكتب التشغيل بين قردان ما يزال يشتغل بموارد ضعيفة وتجهيزات مهالكة وبنية تحتية لا تليق بمدينة بحجم تضحيتها، رغم ما يقدمه المسؤول الأول السيد مدير مكتب التشغيل من مجهود نشكره ونثمنه، لكننا نطالب بما يلي:

توحيد منظومة الإعلام بين وكالة التشغيل ووكالة التكوين المهني حتى لا يظل الشاب تائها بين منصتين.

التفريع العاجل في ميزانية مكتب التشغيل بين قردان.

تهيئة المكتب وطلاؤه وتحسين ظروف العمل داخله.

بناء قاعة أرشيف تحفظ الوثائق وتحسن النجاعة الإدارية.

توفير التجهيزات الأساسية من كراسي وطاولات وحواسيب ومعدات رقمية.

رفع المعدات القديمة والغير صالحة واستبدالها بأخرى فعالة،

هذه مطالب حارقة وجديّة وفيها احترام للمركز وللمواطن في نفس الوقت.

ختاما سيدي الوزير، إن تشغيل الشباب ليست معركة تقنية، بل هو معركة سيادة وبناء وطن لأن الدولة التي لا تشغل أبناءها تصبح رهينة للخارج وتصبح رهينة لضغوطات الشباب الذي اختار قوارب الهجرة وقوارب الموت ولأن شعبا بلا عمل هو شعب بلا مناعة فإننا نريد من وزارتك جرأة سياسية حقيقية، جرأة تقطع مع الماضي وتواجه لوبيات الانتفاع وتحول المال العام إلى مواطن شغل حقيقية.

ولعل اليوم في إطار الأحكام الاستثنائية لمن طالبت بطالتهم في القانون عدد 23 لسنة 2023 نرجو منكم أن تكونوا رائدين وفاعلين في بعث المنصة وتحيينها والمشاركة في إنجاح قانون الأحكام الاستثنائية الذي سيبعث الحياة والأمل في فئة واسعة من شعبنا من المعطلين وأصحاب الشهادات العليا وأيضا يعيد للشباب إيمانه بأن هذا الوطن يسع أحلامه.

وأخيرا، باسم بن قردان وباسم كل الجهات المهمشة وباسم شباب يريد أن يعيش بكرامة، أقول لكم سيدي الوزير لن نرضى سياسة ترقيعية بعد اليوم، نريد ثورة تشغيل وثورة عدالة وثورة كرامة وثورة تضع الإنسان قبل كل الحسابات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

**السيد سامي رايس**

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة وجميع الإطارات المرافقة،

تدخلي سيكون في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى متعلقة بالشركة الأهلية ببني خيار، هذا المشروع الذي راهن عليه السيد رئيس الجمهورية في نمط جديد للشركات والمؤسسات التي تسعى إلى التخفيض في نسبة البطالة ومد يد العون لكافة أهالي بني خيار وقد تنقل السيد رئيس الجمهورية سنة 2023 وأعلن عن إحداث أول شركة أهلية في الجمهورية التونسية والتي كنت أظن أنها ستكون ذات أهمية باعتبار أنها ستكون شركة نموذجية، إلا أننا لم نر منكم مرافقة ولا متابعة للشركة الأهلية، إذ بقيت تتخبط في

العراقيل الإدارية مع وزارة الفلاحة، الأرض ملك خاص والشركة الأهلية متركزة لكن عديد الإشكاليات صدرت مع وزارة الفلاحة دون وجود متابع أو مرافق ولم نر منكم أي تساؤل أو مرافقة للشركة. فإذا كانت هذه الشركة أول شركة أعلن عن إحداثها وافتتحها السيد رئيس الجمهورية ودشنها فإنها لم تحقق مسعاها إلى حد الآن.

انتظارات أهالي بني خيار كبيرة باعتبار أن مساحة الأرض تقارب 900 هكتار لكن الإشكاليات ما زالت قائمة وأنا أتساءل كم لدينا من شركة أهلية الآن؟ لو تم الاتصال كل يوم بمدير شركة أهلية أو قامت السيدة كاتبة الدولة باستدعاء مدير شركة أهلية لمعرفة الإشكاليات، لثم حل العديد منها.

ننتظر منذ سنة ونصف رخصة حفر بئر ولا نزال إلى حد الآن ننتظر رخصة لبناء بيت للحارس وبيت للمحرك الخاص بالبئر، كما توجد إشكاليات مع وزارة الفلاحة وبالأخص الإدارة العامة للغابات، حيث أن الشركة أخذت على عاتقها إعداد مثال التهيئة الغابي وإلى حد الآن لم تعترف به وزارة الفلاحة وانتظارات أهالي بني خيار كبيرة في استغلال هذه الأرض، ولكن لا من مجيب. إذا كانت هذه أول شركة ومع وجود كتابة دولة مكلفة بالشركات الأهلية ونرغب في أن تكون شركة نموذجية فما هو تدخلكم في هذه الشركة؟ وماذا فعلتم فيها؟ لا شيء،

أرجو من السيد الوزير وكاتبة الدولة الإجابة بخصوص مرافقة هذه الشركة، هل تم التفاعل معها أو تقديم أي معلومات أو المرافقة؟ قولوا لي لأني أعلم أنه لا توجد أي إعانة ولا أي مرافقة ولا أي متابعة بخصوص تركيز هذه الشركة أو حتى أعمالها.

النقطة الثانية، كنت قد أثرت سابقا مسألة المبيت التابع لمركز التكوين المهني بالبحر الصناعي بنابل وهو مغلق منذ أكثر من خمس سنوات. وتعلمون وضعية التلاميذ والمتكويين الذين يضطرون للتنقل إلى نابل والمركز موجود في حي صناعي بعيد عن المدينة وإلى حد الآن لم يتم حل هذه الوضعية. فإذا كنا نصرّف على مبيت من أملاك الدولة وبأموال عمومية دون استغلاله فإنني أعتبر ذلك فسادا إداريا وماليا ويجب تحميل كل طرف مسؤوليته والقيام بعملية المتابعة ونأمل الحصول على إجابة في هذه النقطة، لأنه من غير المعقول إنجاز مشروع من طرف الدولة دون استغلاله.

النقطة الثالثة متعلقة بالفاعلين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 سنة، نعلم أن عددا كبيرا منهم غادروا المدرسة لكن عدد المدارس المهنية ضعيف جدا. ما هو مآلهم؟ وهم لا يمكنهم الالتحاق بالتكوين المهني لأن أعمارهم لم تبلغ 15 سنة وفي الوقت نفسه يواجهون إشكالية الإدماج في التكوين وكنت قد أثرت سابقا مسألة مراجعة القانون، إلا أنه إلى حد الآن لم تتم المراجعة بما يسمح بإدماج هذه الفئة العمرية التي لا تجد أمامها سوى الشارع وما يحمله من سلبيات كالفساد والمخدرات وغيره...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مختار عيفاوي، غير منتم، له ثلاث دقائق، تفضل.

**السيد مختار عيفاوي**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

مركز الفتاة الريفية، هذا الإنجاز الذي استبشر به كل أهالي بو حجلة، هو مشروع نموذجي وضخم وتجهيزاته بعشرات الملايين لكنه

يعاني عديد النقائص أهمها النقص في العنصر البشري والاختصاصات، لذلك وجب ضرورة إضافة اختصاصات جديدة مثل مؤهل تقني في قطاع الفلاحة، صيانة وسياسة المعدات الفلاحية في المعاصر وغيرها، مؤهل تقني مهني وتقني سامي في الإكساء، مؤهل تقني مهني أو سامي في الاختصاصات شبه الطبية، التكوين في الحلاقة، شهادة كفاءة مهنية أو مؤهل تقني مهني في الطبخ والمطبات. كل هذه الاختصاصات تفتقر اليوم رؤية جديدة لهذه المراكز تتماشى مع خصوصية الجهة ومتطلبات سوق الشغل، رؤية لا تقتصر على الفتيات فحسب وإنما مراكز تستوعب كذلك الفتيان.

سيدي الوزير، تم تحرير مقترح رصد الاعتمادات لانتداب الدفعة الأولى ممن طالت بطالتهم من أصحاب الشهادات العليا والمحمول على وزارتك التسريع بإحداث منصة لتسجيل هذه الفئة وتحديد الشغورات في كل الوزارات، حتى نسرع بانتدابهم وهم معطلون ذنهم الوحيد أنهم كرسوا حياتهم للدراسة لكن البطالة كانت قدرهم المحتوم.

ختاما سيدي الوزير، إن الانتصار لحق من طالت بطالتهم من أصحاب الشهادات العليا، ورصد اعتمادات لانتدابهم هو انتصار للدولة الاجتماعية وشكرا.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

#### السيد المختار عبد المولى

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم السيد الوزير وكل إطارات الوزارة،

سأتحدث في مجموعة من النقاط المهمة التي لا تزال إلى حد هذه اللحظة معطلة في ولاية تطاوين.

أولا: وجب التسريع في المركز القطاعي للطاقة والمواد الإنشائية بولاية تطاوين وفي إعلان طلب العروض، فقد تعطل هذا المركز بما فيه الكفاية وهو مشروع مهم للجهة ولم يعد يحتمل التأخير.

ثانيا: يجب تحديث اختصاصات مركز التكوين المهني بتطاوين والانطلاق في تكوين يواكب السرعة الكبيرة والتحول الاقتصادي في سوق الشغل.

ثالثا: مشروع إحداث 200 وحدة مبيت سرير بولاية تطاوين ما زال مجرد حبر على ورق، تم إدراجه في ميزانية 2025 وإلى حد اللحظة لم يتم تفعيله ونأمل ألا نجد أنفسنا ننتظره إلى ميزانية 2027، يجب تفعيله على أرض الواقع. كما تشهد مكاتب التشغيل في ولاية تطاوين نقصا كبيرا في الإطارات وهو ما يتطلب دعما عاجلا، مع التسريع في تعيين مدير مكتب التشغيل بمعتمدية رمادة.

بالنسبة إلى البرامج التنموية الخصوصية لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة ورغم أنها برنامج رئاسي وعادل في جوهره، إلا أن الحظوظ في معتمديتي رمادة والذهبية شبه منعدمة، كما أن الشروط تتسم بالكثير من الإجحاف في ظل الأزمة الحالية، ولم نر أي تحسن أو انفراج، لذلك نطالب بمراجعة هذه الشروط خاصة في قطاع تربية الماشية، بمعنى أن بعض مطالب طالبي الانتفاع من هذا البرنامج خاصة في قطاع تربية الماشية الانتشارية تعطلت ملفاتهم بين بنك التضامن والمندوبية الفلاحية وإلى حد الآن لم

تتم تسويتها، نرجو التسريع في ذلك رغم الجهود المبذولة لمرافقة هؤلاء الباعثين وقد تم تنسيق مع الإدارات حتى يتم تمكينهم من تعزيز مطالبهم بشهادة تكوين فلاحية تخول لهم الانتفاع.

مع ضرورة مزيد التعريف ببرامج الوزارة، خاصة في خطوط التمويل الموجهة للفئات الضعيفة وخاصة حاملي الإعاقة وأصحاب المبادرات الذاتية.

كما نطالب بدعم تكوين الفتاة الريفية في المناطق الريفية خاصة بمنطقتي الذهبية ورمادة في مجال التكوين الفلاحي باعتبار أن الجهة تعتبر قطبا فلاحيا ويجب توجيه التكوين لهذه الفئات وتمكينها منه.

وبالنسبة إلى الشركات الأهلية، نحني كل الباعثين في كمبروط ورمادة الشرقية الذين تجاوزوا الصعوبات والإجراءات الإدارية المعقدة والثقيلة وقد تدخلنا في عديد المناسبات، حتى على مستوى السيدة كاتبة الدولة، مشكورة، تدخلت لحلحلة بعض الإشكاليات إلا أن العديد من الباعثين الجدد في تطاوين ما زالوا يبحثون عنهم بوجههم وهو ما يستوجب مزيدا من العناية بالشباب وتوفير المرافقة اللازمة لإحداث شركاتهم والحصول على التمويل.

كما أضيف بما أن هذا المشروع مشروع رئاسي، فإنه من الضروري أن تتكاتف كل الأطراف الجهوية والمحلية وتعمل بجدية على التفسير والتيسير للباعثين في آليات إحداث الشركات، حتى يتمكنوا من التمويل والانطلاق في العمل على أرض الواقع. كما نطالب بمزيد دعم المبادرات الجهوية في مجال التشغيل في تطاوين وتشخيص مواطن الشغل وتمييزها وتحديد الحاجيات وتنفيذ المخططات الجهوية للتشغيل في غياب المسؤولية.

السيد الوزير، من الضروري متابعة مطالب المجامع النسائية في الذهبية وكمبروط والاستماع إلى مطالبهن في التكوين خاصة التكوين الفلاحي، لكون هذه المناطق تبعد عن أقرب مركز تكوين حوالي 80 كيلومترا وشكرا سيدي الوزير.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

#### السيد المعز بن يوسف

مرحبا بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل والسيدة كاتبة الدولة والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، ننطلق من ولاية سوسة اليوم وهي ولاية تستقطب آلاف المواطنين التونسيين كل سنة ممن يأتون بحثا عن الشغل ومعهم عدد كبير من الشباب الذين يأتون للتكوين ويرغبون في الوقت نفسه في الاستقرار والعمل في سوسة.

وفيما يتعلق بمراكز التكوين فإن سوسة تعد من الولايات التي حظيت بنصيبها، إلا أن برامج التشغيل هي المعضلة الكبيرة خاصة في جميع الأصناف، إذ أن العديد من الشباب الذين يتكئون اليوم ويفادرون خاصة في عدة قطاعات وخاصة أصحاب المهن والحرف.

فسوسة التي تبلغ نسبة البطالة فيها حوالي 14% تمثل فئة الشباب النسبة الأكبر منها واليوم أصبح التكوين المهني يدخل بقوة في توجه العائلات التونسية، إذ أصبحت الأسر تدفع أبناءها نحو التكوين المهني وهو ما لم يكن بهذا الشكل في السنوات الماضية وأصبح اليوم العديد من الشباب الذين يتوجهون إلى التكوين المهني يخرجون

مقتنعين بأنهم يسرون في طريق يخدم مستقبلهم، لذلك نرجو مزيدا من التأكيد على تشغيل شباننا حتى يتمكنوا من العمل بأجور تضمن لهم العيش الكريم وتمكنهم من الاستقرار وبناء حياتهم.  
سيادة الوزير، سأمر إلى بعض النقاط الأخرى:

معتمدية القلعة الكبرى تحتاج إلى مكتب تشغيل ولا نعرف لماذا على مستوى الولاية خاصة السيد المدير الجهوي للتشغيل، إلى الآن لم يأخذ القرار رغم أن المسجلين بمكتب حمام سوسة من معتمدية القلعة الكبرى يمثلون تقريبا 60 أو 70% ولدينا مقر جاهز تابع للبلدية، لذلك نطلب التسريع في اتخاذ القرار، فهذا حقنا. اليوم في سنة 2025 تتطلب هذه المناطق دعما أكبر فبي تحتاج فعلا إلى مكتب تشغيل وكان من المفترض إحدائه منذ فترة ولا نعلم سبب التأخير، فالبلدية يمكنها توفير مقر على وجه الكراء وبودنا لو تتكفلون أنتم ببنائه، لذلك نرجو التسريع في هذا الملف خاصة أن 60 % من المسجلين في مكتب حمام سوسة هم من معتمدية القلعة الكبرى.

كما نطلب مزيدا من دعم مركز التكوين بالقلعة الكبرى الذي يعد من أفضل المراكز، ليس فقط على مستوى الجهة، بل حتى على مستوى الجمهورية حيث كان يستقطب متكونين حتى من بلدان إفريقية، إلا أن عددهم تراجع في الفترة الأخيرة، فمزيد دعم هذا المركز باعتباره مركزا نموذجيا في ولاية سوسة.

كذلك السيد الوزير، لديكم إشكال في القلعة الكبرى يتعلق بأرض، لا نعرف إلى حد الآن وضعيتها وهي محل سكني منذ أكثر من ثلاثين سنة، هناك من يقول إن الوزارة رحبت القضية، فإن كان ذلك صحيحا وقد كنتم تعتمون إنجاز مركز تكوين جديد في اختصاصات الإلكترونيات الذكية وغيرها لكن لا نعرف مآل ذلك، فإذا رحبت هذه العائلة القضية فمبارك لهم وإذا آلت الأرض إلى الوزارة، فنرجو التسريع في الإجراءات والانطلاق في إنجاز مركز آخر لأن القلعة الكبرى من المعتمديات التي تضم نسبة كبيرة من الشباب ومن الضروري أن تصبح من المعتمديات النموذجية في التكوين المهني خاصة مع إمكانية تعزيزها بمركز إضافي إلى جانب المركز الحالي بما يخدم مصلحة الشباب. لذلك نرجو التسريع في اتخاذ القرار بخصوص هذه الأرض وتوضيح وضعيتها القانونية.

وفي الختام السيد الوزير، إن تكوين شباننا في مراكز التكوين المهني خطوة مهمة، إذ يجب متابعتهم وفتح آفاق التشغيل أمامهم داخل البلاد حتى يتمكنوا من العيش الكريم بما يتناسب مع التضحيات التي يقدمونها، شكرا وبالتوفيق في مهامكم.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

#### السيد محمد ضو

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل والسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية والوفد المرافق،

تعتبر وزارة التكوين المهني والتشغيل من الوزارات ذات الصلة المباشرة بطالبي الشغل والشباب والباحث عن التكوين المهني والإدماج.

في ولاية مدينين حيث ترتفع نسب البطالة في بعض المناطق أكثر من النسبة الوطنية، فمعتمدية مدينين الجنوبية ومعتمدية سيدي مخلوف تفتقران إلى مراكز التكوين المهني رغم أنه تم منذ سنة 2015

برمجة مشروع مركز للتكوين المهني في مجال الماء ببوغرارة، إلا أنه لم يتحقق إلى حد الآن وما زال أبناء الجهة متمسكين بمطلبهم وحاجتهم الماسة إلى هذا المشروع.

أما عن سيدي مخلوف فهي معتمدية تعرف بشاسعة أريافها ونشاطها في المجال الفلاحي وتشهد غياب الإدماج الاقتصادي والمهني، لذلك نطالب بضرورة فك عزلتها وإحداث مركز للفتاة الريفية بهذه المعتمدية.

سيدي الوزير، رغم انخراط معتمديتي مدينين الجنوبية وسيدي مخلوف في مشروع الشركات الأهلية حيث تعتبر الأولى على مستوى الولاية وحتى وطنيا، إلا أن الباعثين يواجهون عديد الصعوبات من أهمها التعطيل الإداري وارتفاع معاليم كراء العقارات المبنية ومن ذلك الشركة الأهلية "قادرون" التي تعاني من غلاء القيمة الكرائية مما كبل نشاطها وأثقل كاهلها بالأعباء المالية وأعاق تطوير أهدافها.

أما الشركة الأهلية للصيد البحري بسيدي مخلوف فهي أيضا تعاني من عراقيل قانونية حالت دون نشاطها تتمثل في تحجير صيد "القفالة" أي المحار من قبل وزارة الفلاحة. نرجو منكم سيدي الوزير، التدخل لفك العزلة عن هذه الشركات وإدماجها في الدورة الاقتصادية.

كما أن هناك شركات أهلية فلاحية تقدمت بمطالب لحفر آبار بصفة استثنائية لدى وزارة الفلاحة إلا أنه إلى حد الآن ننتظر الرد عليها، علما أن معتمدية سيدي مخلوف ومدينين الجنوبية تخضعان لتحجير قانوني في حفر الآبار، هناك شركات أهلية فلاحية تقدمت بمطلب التماس للسيد وزير الفلاحة فهل توجد إمكانية استثنائية لحفر هذه الآبار؟ إلى الآن ننتظر في الرد.

لذلك نرجو منكم بصفتمكم عضوا في الحكومة وبالتنسيق مع السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية، التواصل مع السيد وزير الفلاحة للنظر في هذا الموضوع وشكرا.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

#### السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية، والحضور الكريم،

سيدي الوزير، نثمن الجهد المبذول لوزارة التكوين المهني والتشغيل ولمسار مشروع الشركات الأهلية رغم الصعوبات التي تراكمت ونعلم أن هذه الصعوبات في قطاع التكوين المهني متراكمة منذ سنوات وربما ما هو مطلوب من الوزارة ومن الوظيفة التنفيذية ككل هو تضافر كل الجهود من أجل تذليل هذه الصعوبات.

سيدي الوزير، صحيح أن الميزانية ضعيفة، إذ لا تتجاوز 1063 مليون دينار وهي ميزانية لا بد من ضبط أولويات الإصلاح لقطاع التكوين المهني لأنه بميزانية متواضعة لا بد من ضبط الأولويات وهذا لا يتم إلا عن طريق وضع خارطة دقيقة لمراكز التكوين المهني التي تستحق الصيانة أو التهيئة أو إعادة التأهيل. بمعنى أنه مع ميزانيات متوسطة لا بد من ضبط الأولويات ولا بد من وضع خارطة تكوينية دقيقة، تنصص على مراكز التكوين العمومي والتكوين الخاص.

أي بدون هذه الخارطة وبدون تفصيل دقيق وبدون رقمنة دقيقة لكل المراكز التكوينية في كامل تراب الجمهورية، سواء العمومية أو الخاصة، حتى نستطيع ضبط رؤية استراتيجية لقطاع التكوين المهني لأنه الحل الوحيد لإمكانية وضع مخطط استراتيجي مستقبلي لهذا القطاع، لأنه لا خيار لنا إلا التكوين المهني، فبطبيعة الحال راهنت الشعوب على التكوين المهني ومن خلاله استطاعت تونس أن تنجز نواة صناعية منذ السبعينات، واليوم فقدناها ونريد أن نعود إلى ذلك مع متابعة ومرافقة كل الأجهزة داخل الدولة.

سيدي الوزير، أيضا لا بد من تشريك البحث العلمي، إذ أن تشريك البحث العلمي ضروري لتطوير مراكز التكوين المهني. كما لا بد من إحداث مراكز تكوين مهني تكون منتجة، بمعنى مراكز ذات إنتاجية تجمع بين التكوين والإنتاج وهو الحل الوحيد لتوفير ضروريات وحاجيات سوق المستهلك من المنتجات خاصة في مجالات الخشب والفلاحة والمواد التصبيرية، بمعنى إحداث مراكز تكوين وإنتاج وهو الخيار الأمثل.

سيدي الوزير، هناك أيضا إشكاليات جهوية لا بد من معالجتها في جهة قفصة وأنا كناطق عن جهة قفصة أؤكد على ضرورة التسريع بإعادة تأهيل وصيانة مركز التكوين المهني بالقصر، معتمدية القصر. كما أن مركز التكوين المهني بالعقيلة ينقصه بعض التجهيزات وصحيح أنه تم بعث بعض الاختصاصات الجديدة، مشكورة وزارة التكوين المهني، لكن لا بد من توفير الموارد البشرية والتجهيزات الضرورية، أيضا لا بد من إحداث إدارة جهوية، إذ لا يعقل سيدي الوزير، أن تظل إدارة جهوية بقفصة على وجه الكراء.

وفي الختام، كل الشكر والتقدير للوفد المرافق لكم وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عمار عيودي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

**السيد عمار عيودي**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الحضور، السيد الوزير والوفد المرافق،

وزارة التشغيل والتكوين المهني، أنتم ممن قلت فيكم سابقا على سبيل التضمين:

ألقاب سلطنة في غير موضعها كالمهر يحكي انتفاخا صولة الأسد

لا حضور لكم في ولاية القصرين سواء في مقرات بأئسة تعيسة تكتفي بتسجيل العاطلين، حتى فر منكم العاطلون لأنكم شعراء تقولون ما لا تفعلون. توهمونا بأن نسبة البطالة قد انخفضت من 16% إلى 13% وهذه مغالطة، فنسبة البطالة في القصرين ثلاثة أضعاف ما تقولون أي 36% إن لم تكن أكثر.

في تالة تشاركون عبر وزارتم مع رئاسة الحكومة ووزارة الصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية، في تجوع 98 عائلة والعدد الأصلي مرتفع بحسب أفراد كل عائلة، بعد توقف معمل الجير بتالة لأكثر من سنتين ولم تلتفت وزارتم إلى واقع العمال ومصيرهم ومآلهم هناك وتحاولون إسكاتهم في كل مرة بالبحث عن مستثمر. يقول لكم العمال والعائلات والشباب في تالة: إذا مت ظمانا فلا نزل القطر ويقولون لكم إنا غدا لناظره قريب.

وبخصوص البرنامج التنموي الخصوصي لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمعتمديات ذات الأولوية الذي أعلنتم عنه في القصرين وشمل أربع معتمديات حدودية: المجل وفريانة وفوسانة وحيدرة وتحالفتم مع البنوك كجهات مموله لتوصد الأبواب في وجه كل من تقدم بمشروع، بوضع شروط تعجيزية لا يقدر عليها معطل مستبشر بالمشروع، فأججتم غضب الشباب ونقمتمهم وأتحدى الوزارة أن تقدم قائمة أو نسبة مئوية للمنتفعين بهذا المشروع فأين أنتم من العدالة الاجتماعية؟ أين أنتم من العدالة الجهوية؟ هذا شعار خالب كاذب. ماذا أنتم فاعلون أمام غضب الشباب العاطل؟

في فوسانة ننتظر مركز تكوين يراعي خصوصية المنطقة الفلاحية، في حيدرة مركز تكوين مهني يراعي خصوصية المنطقة السياحية، غير أن وزارتم غائبة حيث يجب أن تكون حاضرة فاعلة نشيطة.

عدد المعطلين بين تالة وحيدرة وفوسانة يفوق 5 آلاف ولا تغالطكم أرقام المكاتب فهي أرقام غير محينة وقد كره المعطلون مكاتبكم وفضلوا تسجيل أسمائهم لدى الحرقاء.

أخيرا، نعم لتشغيل من طالت بطالتهم وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية بخصوص الشركات الأهلية، الدولة تعطل الدولة، الرؤية ضبابية وحتى التخفيض في عدد المنخرطين لم يحل المشكل، شكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

**السيد محمد شعباني**

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة كاتبة الدولة وكل الوفد المرافق،

سيدي الوزير، عندما ترتفع حناجر أبناء شعبنا، فعلى الجميع أن يصغي بانتباه وجدية.

اليوم ترتفع حناجر أصحاب الشهادات العليا المعطلون عن العمل أمام المسرح البلدي بالعاصمة، في تحركهم الوطني تحت شعار: التشغيل استحقاق ولا بد أن نصغي إليهم جيدا ونذكر الجميع أن التشغيل هو من بين المطالب والشعارات التي قامت عليها ثورة 17 ديسمبر المجيدة، لكن وللأسف الشديد، وزارة التشغيل لا تهتم بالتشغيل والدليل أن ميزانيتها واضحة ولا يوجد برنامج واضح وكأن هذه الوزارة خاصة في بعض المناطق وبالتحديد في ولاية القصرين تعمل على مشاريع وهمية وتبيع الوهم.

وأبدأ بالنقطة الأولى البرنامج الخصوصي للمعتمديات الحدودية، سيدي الوزير، لم يعد ذلك منة من أحد، بل هو برنامج تم تمويله بقرض وقد تم صرف القسط الأول لتمويل البرنامج، غير أن هذا البرنامج اليوم كل مطلب يقدم في إطاره يخضع لشروط وممارسات البنك التونسي للتضامن والدليل على ذلك أن كل من يقدم طلبا ويستكمل ملفه تتم إعادته بحجة غياب الجدوى.

في القصرين في معتمديات مثل فريانة ومجل بلعباس وفوسانة وحيدرة، ماذا تريدون منه؟ هل سيقوم بعث مشروع مفاعل نووي؟

طبعاً سيقوم بمشروع في الأنشطة الفلاحية، عندما يتقدم بمشروع لتربية الأبقار، ترفضه بشروط تعجيزية، ماذا تريدون منه؟ هل تريدون منه إنجاز مشروع الحوت حتى يعتبر مجدياً.

إن الدولة تحاسب اليوم شاباً يريد الاستثمار، أنه لم يحصل على مستحقاته، في تلك المعتمدية لم تعط "BTS" المستحقات ويترك لمصيره وكأن كل فرد مسؤول عن نفسه.

السيد الوزير، لا بد من التدخل العاجل وإعادة النظر في هذه المطالب ولا بد من تحقيقها والاستجابة للناس.

اليوم في جنوب الولاية كاملة لا توجد مراكز تكوين مهني ولا مراكز للفتاة الريفية، في حين نسمع أن مثل هذه المراكز متوفرة في جهات أخرى، بل ويتوافد إليها العمل والاستثمار.

هذه سياسة ممنهجة تجعل أبناء القصرين مضطرين للكراء والعمل في ولايات أخرى، ليعملوا ويستثمروا خارج مناطقهم بدل الاستثمار في جهاتهم. كما أن ديوان تنمية الوسط الغربي لا يقوم بدوره كما ينبغي ولدي أدلة على أن ملفات تقدم في ولاية القصرين ترفض بينما تقبل في ولايات أخرى.

الشركات الأهلية، الناس لم تفهم شيئاً، مشروع تقطير الشيح هو في الواقع مجرد تخدير للشعب، إذ يتم الإعلان عن مشاريع دون متابعة ودون تسهيل ودون مرافقة حقيقية، كما أن مراكز التكوين المهني ومركز الفتاة الريفية...

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

#### السيد محمد اليحياوي

شكراً السيدة الرئيسة،

سيدي الوزير،

السيدة كاتبة الدولة والسادة والسيدات إيطارات الوزارة، مرحباً بكم.

في الحقيقة وزارة التكوين والتشغيل هي وزارة لها بعد استراتيجي في ظل المتغيرات على مستوى سوق الشغل وهذا مهم جداً لكن سيدي الوزير نحن نتساءل على مدى ملائمة الشعب داخل هذه الفضاءات في التكوين لا بد من تطوير الاختصاصات وإعطاء بعض الأولويات للاختصاصات الجديدة خاصة في مجال الإعلامية، الإلكترونيك، الطاقة واللحام تحت الماء، إضافة إلى العناية بذوي الإعاقة، سيدي الوزير بعد سن الـ 16 سنة يتكون هؤلاء في بعض الجمعيات، ولكن نحن نريد دمجهم على مستوى المدارس ومراكز التكوين الراجعة لكم بالنظر.

النقطة الثانية على مستوى خطوط التمويل توجد خطوط عديدة ضمن كل الميزانيات المتعاقبة، نحن نتساءل ما هي آليات الرقابة وحوكمة التصرف في هذه القروض؟ وما هي النتائج المحققة؟ السؤال الثاني على مستوى خطوط التمويل في إطار التعاون الدولي والهيئات التي تتلقاها وزارتك في إطار مجالات التعاون الدولي، ما هي المشاريع المنجزة من خلال هذه التدخلات؟

أيضاً أود أن أتساءل عن الشركات الأهلية وهي حديثة التكوين وتلت خطوط تمويل على مستوى الميزانية، ما هي أهم المشاريع التي أنجزت على مستوى العدد في استيعابها للناشطين؟ وما هي أبرز النتائج التي تحققت لهذه هي الشركات؟

على مستوى الدائرة طبرقة عن دراهم، سيدي الوزير، نحن في الحقيقة ربما من المناطق المحظوظة على مستوى التكوين لدينا ثلاثة مراكز كاملة في هذه المنطقة وتبقى بعض التساؤلات المطروحة على مستوى الجهة، لدينا مركز معطل منذ سنوات بعد فسخ العقد مع المقاول إلى حد الآن لم يقع التدخل فيه من جديد، لدينا مشروع مركز التكوين والتدريب المهني بطبرقة "CFA"، به نقص في المكونين في اختصاصات الطاقة خاصة بالمركز القطاعي للتكوين والصيانة الفندقية، كذلك لدينا مركز الحرف التقليدية بعين دراهم، إذا هو مغلق مع عدم وجود مكونين الرجاء سيدي الوزير، الإحاطة بهذا المركز نتيجة لغياب أي نشاط أو أي فرص عمل في جهة عين دراهم، إضافة إلى المطالبة بمركز للفتاة الريفية بجهة عين دراهم لأن هناك طاقات كثيرة لا تجد من يوظفها، سيدي الوزير.

أيضاً على مستوى المراكز الثلاث الموجودة، سابقاً، تم التفكير في بعث وحدة خاصة بهذه المراكز الثلاثة على مستوى الإعاقة الميبت والأكل إلى حد الآن لم تر النور، نحن نراهن على هذا القطاع الاستراتيجي على مستوى التكوين ولا بد من التأقلم مع التحولات العالمية، لا بد من الاستفادة بما هو موجود أعطيكم مثال، مثلاً في جهة طبرقة لدينا اختصاص طالبنا به منذ سنوات إلى حد الآن لم ير النور وهو اللحام تحت الماء علماً أن لدينا ثلاثة مراكز للغوص، نرجو في المركز القطاعي الجديد الذي سيحدث أن يكون هذا الاختصاص من الأولويات إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالفتاة الريفية وإعطائها فرصة التكوين خاصة على مستوى بعض الحرف الصغيرة مثل الخياطة إلى غير ذلك وأيضاً في مجال الإعلامية لأن المناطق الحدودية تفتقر إلى أي قطاعات خاصة...

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، إذا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

#### السيد وليد الحاجي

شكراً السيدة الرئيسة،

صباح الخير للجميع،

مرحباً بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

سيدي الوزير، في نقطة أولى على المستوى الجهوي ونقطة كنت تحدثت عنها وأثرتها في اللجنة وهو المركز القطاعي للتكوين في الطاقة بالمركز الجهوي للتكوين المهني بالقبوروان ومنتظر الإنجاز والتفعيل والتسريع في شأنه.

في نقطة ثانية وفيما يخص مركز التدريب المهني وأشكر سيادتكم على التفاعل السريع حيث خرجت اليوم لجنة إلى معتمدية العلال ونرجو أن تكون نتائجها مثمرة وأن تتم الموافقة على المقربين اللذان تم اقتراحهما ونحن في انتظار تفعيلهما خاصة وأن أهالي العلال سيدي الوزير، متعطين إلى هذا المركز للتدريب المهني، ولكنني أقول لسيادتكم إن هذا المركز يظل غير كاف ونحن نعتبر أول الغيث قطرة، إذ ننتظر في مرحلة ثانية إحداث مركز تكوين مهني مستمر ومتعدد الاختصاصات، فشباب المعتمدية يستحق اليوم انتشاله من عديد الظواهر التي لا داعي الحديث عنها ولنكن متفائلين فإن أول الغيث قطرة.

في نقطة ثالثة سيدي الوزير، بخصوص معتمدية حاجب العيون فإنه قد تمت في فترة ما قبل الثورة برمجة إحداث مركز تكوين وتدريب

مهي بها وقد استبشرنا خيرا آنذاك، إلا أن المشروع توقف ولا نعلم أسباب التخلي عنه، لذا أطلب من سيادتكم إعادة إثارة هذا الموضوع نظرا إلى أهميته البالغة مع مراعاة البعد الجغرافي لمدينة حاجب العيون التي تبعد عن مركز الولاية حوالي 70 كم مما يجعلها أبعد معتمدية عن المركز، كما أن إحداث هذا المركز لن يقدم خدمات لأهالي حاجب العيون فحسب، بل سيتم نفعه ليشمل المناطق المجاورة التابعة لولاية سيدي بوزيد، فمعتمدية حاجب العيون تتميز بموقع جغرافي استراتيجي يتوسط عدة مناطق ولذلك نحن نطالب بإلحاح بإحداث هذا المركز.

في جانب آخر سيدي الوزير، أود التأكيد على ضرورة إحداث مركز تكوين فلاحي وذلك نظرا لخصوصية الجهة ولا بد أن يتضمن هذا المركز اختصاصات مثل تركيب منظومات الري بالطاقة الشمسية وتركيب معدات الري "قطرة قطرة" بالإضافة إلى تركيب وإصلاح مضخات الري وتركيب أجهزة المراقبة بالطاقة الشمسية وأنظمة الري الذكي. كما يمكن أن يشمل المركز اختصاصات أخرى كتربية الدواجن والماشية والأبقار وتقطير النباتات الطبية والعطرية وصناعة الألبان وتربية النحل.

هنا سيدي الوزير، أود التذكير بأن لدينا مركزين أحدهما في الوسلاطية يتبع وزارة الفلاحة على ما أظن ومركز بروطة الذي يتبع وزارتك وبما أن المسألة تشمل الفلاحة، فإني أفضل عدم إحالة الموضوع إلى وزارة الفلاحة التي أصبحت تتلأأ كثيرا وهذا من شأنه أن يعيق سير البرنامج فنحن نعتبر وزارتك هي المعنية بالدرجة الأولى بملفي التشغيل والتكوين.

إن معتمدية حاجب العيون تركز على الإنتاج الفلاحي والحيواني، كما أن لدينا منطقة صناعية ميتورة ولا يوجد بها معامل ولذلك نركز في مطالبنا على الجانب الفلاحي أما بخصوص العقار فنحن مستعدون لتوفير الأرض اللازمة سواء عبر البلدية أو أملاك الدولة وحتى إن اضطررنا لاقتنائها من المواطنين فلن يمثل ذلك عائقا، هدفنا هو تذليل الصعاب العقارية أمامكم.

سيدي الوزير، أعرج على برنامج الفرصة الثانية فرغم تفعيله حاليا في مركز ولاية القيروان، إلا أن فاعليته وجدواه تظلان دون المأمول ما لم يشمل معتمديات العلاء وحاجب العيون ومعتمديات أخرى مثل سيدي عمر في الضفة الأخرى، فالإدارة الجهوية للتشغيل والتكوين تشير دائما إلى محدودية إمكانياتها الحالية، لذا نرجو من سيادتكم العمل على توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل أغلب الشباب في هذه المناطق.

أود طرح نقطة أخيرة قد لا تعني وزارتك بالدرجة الأولى، ولكنها تمثل مأساة حقيقية ففي حاجب العيون يوجد مركز لتعليم الخياطة تابع لاتحاد المرأة والمفترض أنه يقدم خدماته للفتاة الريفية بشكل خاص، إلا أن الواقع صادم، فالمقر عبارة عن بناية مهالكة مستأجرة من البلدية ولا توجد بها سوى آلة خياطة واحدة فقط، إن هذا المركز تقصده ما بين عشرين إلى ثلاثين فتاة من الأرياف يتكبدن مشقة السفر وعناء التنقل ليجدن في النهاية آلة واحدة لا غير، لقد زرت المكان ورفعت صوتي للمطالبة بإصلاح هذا الوضع، ولكن دون جدوى والتحجج دائما يكون بضعف إمكانيات اتحاد المرأة.

رسالتي من هنا إلى من يهمة الأمر، إذا لم يكن الاتحاد قادرا على رعاية هذه المراكز فليترك المجال لغيره، لا يجوز لنا أن نبيع الوهم

لبناتنا اللواتي يقطعن مسافات تصل إلى 20 كم وتعلمون جيدا سيدي الوزير مشقة النقل، في هذه الفترة لم يعد مقبولا الاستمرار في بيع الوهم لنسائنا خاصة فنحن نتحدث كثيرا عن المساواة مع الرجل، ولكن الأجدد بنا أولا أن نحفظ كرامة المرأة في المناطق الداخلية ونمنحها حقها في تكوين لائق وشكرا لكم.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل محترم محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل

#### السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير ومرحبا بكل الوفد المرافق لسيادتكم،

سأبدأ بالحديث عن شأن محلي يخص مركز التكوين المهني الفلاحي بجمال، هذا المركز الذي يمتلك كافة مقومات النجاح، من أرض شاسعة ومبيت وقرب من المرافق ومن المدينة، فضلا عما حققه من رصيد طيب خلال السنوات الماضية، ولكننا للأسف الشديد، نلاحظ اليوم تراجعاً في نشاط هذا المركز وهو تراجع لا يعود لخلل في الإدارة أو التصرف، بل لعدم تطويره بالشكل المطلوب وعدم ضمان استدامة أنشطته بالوتيرة اللازمة.

سيدي الوزير، في منطقة فلاحية ممتدة لها تقاليد في تربية الماشية والدواجن وغيرها، من الضروري جدا تطوير هذا المركز ليحتضن هذه المهن ويضمن استمراريتها وتطويرها، كذلك فقد سبق لنا الحديث مع وزارتك حول إمكانية احتضان هذا المركز لتقنيات الزراعات المائية والهوائية، فهذه التقنيات الزراعية الحديثة أصبحت ضرورة ملحة أمام تفاقم معضلة شح المياه ومشكلات وادي نهانة والمناطق السقوية، لذا فإنني أعتقد أن التوجه نحو الفلاحة الحديثة والذكية "2.0 أو 3.0" يجد في مركز جمال بيئة ملائمة جدا لإنشاء مشروع مركز للتكوين المهني في هذه الاختصاصات الجديدة.

كذلك سيدي الوزير، توجد بالمنطقة ميزة اقتصادية أخرى قريبة من المركز وتحديدا في منزل كامل حيث يتركز النشاط الاقتصادي على تجارة الخردة وقطع الغيار المستعملة وبالرغم من وجود مركز مهم ومميز في الوردانين ونحن لا نسعى إلى المنافسة بقدر ما نسعى إلى التكامل فإننا نطمح لخلق مهن أخرى متصلة بميكانيك السيارات وخاصة المهن الفنية المرتبطة بتجهيز وإصلاح السيارات القادمة من الخارج مثل "crémaillère" و"les cardans" وغيرها من التفاصيل التقنية وإنني على ثقة تامة سيدي الوزير بأن المردود الاقتصادي لهذا التوجه سيكون ناجعا جدا ولن يقتصر الأمر على النجاح فحسب، بل سيحقق الفعالية المطلوبة وسيكون لهذه المهن مردود اقتصادي ممتاز جدا على الشباب.

وبالعودة إلى قطاع الفلاحة والتكوين المستمر فقد وجدنا اليوم شبابا مستعدا للعمل الفلاحي وما علينا إلا أن نتقدم نحوه ونوفر له الدعم ضمن حزمة إجراءات متكاملة من وزارتك وبالتعاون مع السلطات المحلية والجهوية والشركة التونسية للكهرباء والغاز وغيرها، لإيصال الكهرباء في الغابات هدفنا هو إعادة إعمار غاباتنا وتمكين الشباب من إنشاء مشاريعهم الخاصة مع مواصلة رفع مهاراتهم عبر التكوين المستمر.

كذلك سيدي الوزير، أود التنويه بألية "IPST" معهد الترقية العليا للشغل فهي آلية ممتازة جدا ولا يجب التخلي عنها، بل نرى ضرورة قصوى لتدعيمها ...

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق تفضل.

#### السيد صالح الصيادي

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

يتمثل دور وزارة التشغيل والتكوين المهني على تنفيذ السياسات العمومية القطاعية في مجالات التكوين المهني الأساسي والتشغيل والمبادرة وذلك من خلال تطوير وتأهيل منظوم التكوين المهني مع تحسين التشغيلية وتيسير الإدماج المهني والدفع وتنمية المبادرة الخاصة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فلا بد من كسب الرهانات الوطنية للنهوض بالتشغيل وللمساهمة في تقليص نسبة البطالة والمحافظة على مواطن الشغل ودعم المكاسب التي تم تحقيقها، لكن رغم الجهود المبذولة تبقى عديد الإشكاليات المطروحة أمام تحقيق الأهداف ومن بينها تعدد الهياكل والأسلاك المتداخلة في منظومة التكوين المهني والنقص في الاستجابة لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية في بعض القطاعات مع النقص في الخدمات الأساسية الموجهة للمتكويين مثل الميبتات والمطاعم والأنشطة الثقافية والرياضية مع ضعف ثقافة المبادرة دون أن ننسى التعقيدات الإدارية والإجرائية.

السيد الوزير، توجد قطعة أرض تقع بولاية المنستير تبلغ مساحتها 28,000 متر مربع وهي مسجلة باسم الوكالة التونسية للتكوين المهني ومبرمجة منذ سنة 2009 كمشروع توسعة لمركز التكوين في مهن الخشب ولم يعد المركز المذكور في حاجة إلى هذه التوسعة حاليا، فأرى من الضروري تكوين لجنة لدراسة نوعية المشاريع والاختصاصات التي تتماشى مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم ومتطلبات الجهة والجهات المحاذية ويمكن أن تكون في الطاقات المتجددة، إصلاح الآلات الطبية ك "Scanner" وجهاز التصوير بالأشعة، التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي. كذلك الرجاء التسريع بإرسال "TPD" لبلدية خنيس في قطعة الأرض المقام عليها مركز تكوين المهدي بخنيس قصد إتمام الإجراءات مع وزارة أملاك الدولة، ومن باب الأمانة، نبلغكم السيد الوزير شكر سيدي مدير مركز تكوين المهني ومدير الميبت بخنيس على تفاعلهم الإيجابي.

السيد الوزير، هناك نقص كبير في المكونين الإداريين والطباخة والعاملة فكل من يحال على شرف المهنة لا يقع تعويضه وهذا يمثل مشكلا عسيرا للسادة المديرين وأرى من الضروري الترفيع في الميزانية المخصصة لقطاع برنامج التكوين المهني مع ضرورة اعتماد جغرافيا تكوينية تراعي خصوصية وحاجيات كل جهة، إيجاد آليات للتخفيض من إشكالية الانقطاع في مراكز التكوين المهني التي قدرت بنسبة 17% ومدى ارتباطها بضعف آفاق التشغيل في بعض الاختصاصات، إعادة هيكلة مراكز التكوين المهني ومراجعة برنامج التكوين المهني التكميلي والتأهيل وتيسير إدماج الشباب في الحياة المهنية.

السيد الوزير، نعلم جيدا أن مشروع الشركات الأهلية هو مشروع رئاسي، ولكن لا ينبغي للوزارة أو السلطات الجهوية والمحلية أن تقيم

نجاح هذا المشروع بعدد الشركات التي بعثت فحسب، بل يجب أن لا تتم الموافقة على أي مشروع إلا بعد إجراء دراسة حقيقية تضمن نجاحه، على سبيل المثال وقع بعث شركة أهلية للخدمات أحدثت في محطة نقل بالمنستير انتصبت بصفة وقتية نظرا إلى اكتظاظ المروري وسط المدينة، علما أن الأرض على ملك البلدية وتساوي قيمتها مليارات وهي مبرمجة في الأصل لاحتضان مشروع سكني وتجاري وإداري، أما في حال تم نقل المحطة إلى مكان آخر فما هو مآل هذه الشركة؟ وشكرا.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق. تفضل.

#### السيد رمزي الشتوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني،

مرحبا بالسادة الحضور،

أتوجه إليكم اليوم بملف الشركات الأهلية في ولاية توزر، ملف يحمل بين طياته الكثير من الوعود والكثير من الإخلالات التي عطلت مشاريع جاهزة للعمل وجعلت شباب الجهة يدفعون ثمن بطء الإدارة.

أولا الزيارة الرسمية والوعود، 1 نوفمبر 2024، زيارة السيد وزير التشغيل والتكوين إلى توزر، زيارة ميدانية أكدت أن شركة الحرائر للواحة دخلت طور النشاط كأول شركة أهلية من بين 12 شركة قيد الإحداث، تعهدت الوزارة بتذليل العقبات المتعلقة بالإجراءات والتمويل والعقارات، إعادة تأهيل مركز التكوين والعمل المستقل مع بعث خمسة إختصاصات جديدة وزيادة طاقة الاستيعاب وأوصى برقمنة الإدارة الجهوية للتشغيل في توزر لتسريع الملفات.

13 جانفي 2025 زيارة السيدة كاتبة الدولة إلى توزر، انعقد حوار مباشر مع رؤساء الشركات الأهلية والباعثين ووعده بما يلي: تبسيط الإجراءات، متابعة الملفات مع المصالح الجهوية، إنشاء بنك أفكار جهوي، توفير أربع مقرات للشركات، تمويل شركتين عبر البنك التونسي للتضامن، تقرب الخدمات للمعتمدين البعيدة وهذه وعود رسمية موثقة وعلى أساسها بنت الشركات آمالها.

ثانيا الواقع الميداني، شركة أهلية نموذجية في توزر سيدي الوزير، رغم كل هذه الوعود لدينا مثال واضح يلخص أزمة الشركات الأهلية، شركة أهلية فلاحية لتثمين فواضل النخيل فنشاطات الشركة لا تقتصر على تثمين فواض النخيل، بل تشمل تجميع وتخزين التمور وتربية الماشية أي أنها تدخل ضمن الأنشطة الاقتصادية الحيوية للقطاع الفلاحي، الأرض التي تنشط عليها مسندة من الدولة منذ سنة 1974 وهي تعمل بأموالها الخاصة ومع كل ذلك يظل المشكل العقاري قائما حتى اليوم، حتى أن الشركة لا تستطيع الحصول على أبسط شيء، مثلا عداد كهربائي لتشغيل الآلات الشركة قدمت طلبها منذ 8 فيفري 2025 إلى المندوبية الجهوية للفلاحة وإلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز ولا رد حتى اليوم.

ملف المنحة لدى "L'APIA" والبنك التونسي للتضامن، "L'APIA" لم تنه إجراءات الموافقة على المنحة، البنك يطالب الشركة اليوم بخلاص الصناديق وخطايا التأخير والتي وصلت إلى أكثر من 5000 دينار، رغم أن التأخير سببه الإدارة وليس الشركة.

ثالثا مسؤوليات وتناقضات سيدي الوزير، الشركات الأهلية اليوم مكبلة بإجراءات إدارية متداخلة بين الفلاحة والشركة الوطنية

للكهرباء والغاز و "L'APIA" ومع وعود رسمية لم تجد طريقها للتنفيذ، الشباب والشركات يدفعون ثمن بطء إدارة ومشاريع واعدة تتأخر قبل أن تبدأ.

مطالبنا، سيدي الوزير، نطالب بربط الشركة الأهلية بالكهرباء فوراً خلال مهلة محددة، تعليمات عاجلة "L'APIA" لإتمام ملف المنحة في أقرب وقت مع تجميد الخطايا التي تسببت فيها الإدارة، حل المشكل العقاري للأرض المسوَّحة من الدولة منذ 1974 لتثبيت حق الشركة في استغلالها الكامل، تفعيل الوعود السابقة من زيارات نوفمبر وجانفي 2025، مقرات، بنك أفكار، تبسيط الإجراءات، التمويل... إنشاء لجنة جهوية دائمة لمتابعة تقدم الشركات الأهلية وحل إشكالاتها.

سيدي الوزير، الشركات الأهلية ليست شعاعاً أو إعلانات سياسية، بل شباب ينتظر عائلات تنتظر وجهات تنتظر وإذا أردنا لهذا النموذج أن ينجح يجب أن تتحول الوعود إلى واقع ملموس على الأرض وأن تتوقف الإدارة عن تعطيل المبادرة الاقتصادية، نريد دولة تسهيل ولا دولة تعقيد وشكراً لكم.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نورة الشربك عن الوطنية المستقلة، لها خمس دقائق، تفضلي.

#### السيدة نورة الشربك

شكراً السيدة الرئيسة،

مرحباً بالسيد الوزير،

مرحباً بالسيدة كاتبة الدولة،

مرحباً بضيوفنا من الإطارات العليا بوزارة التكوين والتشغيل،

أخص بالترحيب بعد إذنكم الأخت هيفاء، مرحباً بك.

سيدي الوزير، أود الإشارة إلى تنوع خطوط التمويل في تونس سواء الموجهة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة أو لدعم المؤسسات الاقتصادية أو تمويل صغار الفلاحين والتمويل الذاتي وصولاً إلى دعم الشركات الأهلية والصندوق الوطني، كل خطوط التمويل هذه مدرجة في ميزانيات سنوات 2024 و2025 و2026 عن طريق اتفاقيات مع مؤسسات مثل البنك التونسي للتضامن "BTS" وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة و "BNA" وغيرها.

ما أريد التأكيد عليه سيدي الوزير، هو أننا نفتقر إلى التنسيق ذلك أن الجهات الموكول لها تنفيذ هذه البرامج متنوعة أيضاً مثل وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة بالإضافة إلى وزارة الفلاحة وما لاحظناه هو أنه بالرغم من قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية مثلاً عبر أخصائيتها على ضمان التأهيل النفسي والاجتماعي إلا أن التأهيل الاقتصادي لا يزال يشكو تعتراً كبيراً والأهم من ذلك هو ضمان انخراط هذه المشاريع في الدورة الاقتصادية وتحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها هذه الآليات.

وبخصوص الشركات الأهلية السيدة كاتبة الدولة فإن الشباب يطرحون اليوم نفس السؤال إلى من توجه لتأسيس شركة أهلية؟ هل نذهب إلى محام أم إلى شبك موحد؟ وهل يوجد شبك موحد أو فرع جهوي في كل ولاية؟ إننا نفتقر حالياً إلى تنظيم هيكل في هذا السياق، إن كل هذا يندرج ضمن رؤية شاملة للدولة الاجتماعية وهنا أؤكد على

ضرورة التمييز بين مفهوم الدولة الاجتماعية وبين الدور الاجتماعي للدولة فالفارق بينهما كبير، إذا أردنا تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية، فلا بد من بناء قاعدة اقتصادية متينة وإدماج المشاريع في الدورة الاقتصادية والإنتاجية وهذا الأمر لا يمكن ضمان نجاحه ما لم يتم تكوين الأعوان المباشرين في مختلف الوزارات الذين يفتقرون إلى التكوين الاقتصادي وما لم يتم تأهيل الفئات الضعيفة والهشة نفسياً واجتماعياً بشكل مسبق.

سيدي الوزير، لكي لا أطيل لدي مقترح يتعلق بتأمين الخبرة والمكتسبات المهنية ما يعرف بـ "validation des acquis de l'expérience" وهو نظام معمول به عالمياً وبحكم انتمائي السابق للإدارة التونسية ودرايتي بمنظومة التكوين المستمر أدرك حجم المشقة التي تنكدها في التكوين سواء عن بعد أو حضورياً ومع ذلك لا تثمن هذه الجهود ولا تترجم إلى شهادات علمية. إن اعتماد هذا النظام من شأنه الحفاظ على الخبرة كثروة وطنية وتعزيز قيمة العمل وفتح المسالك بين التكوين المهني والتعليم العالي، فليس هناك ما يمنع من فتح آفاق جديدة تتيح للجميع اكتشاف قدراتهم وتطوير مؤهلاتهم.

وفيما يتعلق بجهتي لدينا مركزي تكوين مهني أود أن أحيي مديرهما، السيد حمدي الحداد والأخت أنس، على اجتهادهما الواضح للحفاظ على إشعاع المركزين على كامل الجمهورية رغم أنه هناك بعض النقائص وتتمثل أبرز هذه الإشكاليات في مسألة الإعاشة والمبيت، ففي مركز قربة وبفضل اجتهاد السيد المدير استأنف المطبخ عمله، ولكن تظل المشكلة القائمة هي غياب وسيلة نقل لربط المركز بالمبيت الموجود في تازركة كما نلاحظ أن المركز القطاعي بتازركة يضم ورشات وطنية هامة، ولكننا لا نستغلها حالياً بالقدر الأمثل خاصة في اختصاص طولة ودهن السيارات فهو غير مستغل بالكيفية المثلى وما أننا منطقة فلاحية فإننا لا نلمس حضوراً لورشات الصناعات الغذائية، فلماذا تقتصر هذه الصناعات على حي الخضراء فقط؟ كذلك بالنسبة إلى ورشات ميكانيك السيارات؟ الفضاءات موجودة والإقبال عليها كبير فما الذي يمنع من استغلالها؟

وفي تازركة وبالتحديد في مركز الجلود والأحذية لماذا لا يتم دعم اختصاص الأحذية الطبية؟ فالمجال ليس بعيداً عن تخصص المركز الأساسي ومادامت الجلود متوفرة فلماذا لا يتم دعم المركز أيضاً بورشات تغليف السيارات؟ هذه بعض المقترحات التي نسوقها لسيادتكم.

السيد الوزير، أكتفي بهذه المقترحات على أمل أن يجمعنا بسيادتكم سؤال شفاهي مستقبلاً وأود أن أشكر كافة العاملين في وزاراتكم على قيمة التواصل وهي ميزة نرجو أن تقتدي بها بقية الوزارات. كما أتوجه بشكر خاص إلى السيد إلياس على تجاوبه المستمر معنا وحله للعديد من الإشكاليات المتعلقة بجهاتنا.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، أحيل الكلمة الآن إلى زميلي المحترم السيد مصطفى بوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق، تفضل.

#### السيد مصطفى بوبكري

شكراً السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل والإطارات المرافقة،

نحن اليوم أمام وضع استثنائي، وضع يكشف بكل وضوح أن ولاية تطاوين خارج حسابات وزاراتكم وكأنها ليس جزء من هذا الوطن وأقولها

بأقصى درجات المسؤولية التعامل مع تطاوين ليس بعدالة وليس بميزانية وليس ببرنامج يحترم حق شباب الجهة.

أولا أرقام البطالة، الحقيقة الصادمة التي يجب مواجهتها السيد الوزير، هل تتمتع تطاوين بنفس الاستراتيجية مثل بقية الولايات؟ لا أرى ذلك للأسف، الأرقام وحدها تجيب بلا تجميل وبلا تبرير وبكل وضوح نسبة البطالة حوالي 28% تقريبا ضعف المعدل الوطني البالغ 15%، بطالة أصحاب الشهادات العليا تتجاوز 45% وهذا انهيار اجتماعي كامل، بطالة خريجي تكوين المهني الأرقام عندكم غير محبنة وغير معلنة وغير متاحة وهذا في حد ذاته مؤشر خطير على غياب السياسة والرقابة والحوكمة وأطالبكم اليوم السيد الوزير بمدنا بالأرقام المحبنة لولاية تطاوين في قطاع التكوين المهني خلال سنوات 2023 2024 إن وجدت لأن غياب المعطيات يعني غياب القرار وغياب القرار يعني استمرار الظلم.

ثانيا، المشروع القطاعي للتكوين المهني في الطاقة والمواد الإنشائية بتطاوين، مشروع رهين الأدرج لسنوات، مشروع استراتيجي تتوفر له كل شروط الإنجاز، العقار جاهز والسلطة الجهوية راسلت وزارتك بتاريخ 3 ديسمبر 2024 تحت عدد 22/80 لرصد الاعتمادات والجهة في أمس الحاجة له نظرا إلى خصوصيتها في مجال الطاقة والمواد الإنشائية ومع ذلك لا اعتمادات في ميزانية 2025 ولا في ميزانية 2026، هل يعقل أن يعلق مشروع تكوين مهني بهذا الحجم في ولاية تصدر أكثر من 40% من الطاقات الوطنية؟ هل يعقل أن يظل شباب فترة طويلة ينتظر بينما ولايات أخرى نفذت فيها مشاريع أقل أهمية وأقل مردودية؟ هذه ليست مسألة مالية، بل مسألة إرادة.

ثالثا، الشركات الناشئة سيدي الوزير وغياب رؤية حقيقية لدعم الشباب، في سنة 2025 خصصت وزارتك 3 مليون دينار لخط تمويل الشركات الناشئة، كنا ننتظر في سنة 2026 رصد 10 مليون دينار على الأقل لخلق ديناميكية وطنية تحفز الشباب التونسي على الابتكار والريادة وخاصة في الجهات الداخلية.

أيضا توجه الدولة نحو رقمنة الخدمات في جميع الوزارات والمؤسسات العمومية، ماذا؟ بشراء منظومات أجنبية بالعملة الصعبة وشبابنا نمحها جرة أكسجين ثم نسلها مهم للأسف.

لا وجود لخط تمويل في ميزانية 2026 للشركة الناشئة، كيف نطلب من شبابنا الإبداع؟ كيف نطلب منه عدم الهجرة بينما الدولة تسحب من تحته كل أدوات الانطلاق، هذا القرار يجب مراجعته فورا، سيدي الوزير قبل المصادقة على الميزانية لأنه قرار يخلق الأمل لدى آلاف الشباب المبتكر والمبدع.

ختاما السيد الوزير، أنا هنا لا أطلب بامتيازات لتطاوين، أنا أطلب بحقها، حقها في التنمية، في التكوين، في التشغيل، في المشاريع، في الأرقام وفي العدالة. تطاوين ليست ولاية مهمشة، أنتم فقط تعاملتم معها كأنها كذلك، اليوم أمامكم فرصة سيدي الوزير لتحسين الأرقام وإدراج المشروع القطاعي في 2026 بولاية تطاوين وإعادة خط تمويل الشركات الناشئة، أعيدوا لتطاوين مكانتها داخل الوطن قبل أن يفقد شبابها الثقة في الدولة كليا وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أيمن البوغديري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني وكافة إطارات الوزارة والسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،

حضرات الزملاء النواب مرحبا بكم جميعا،

نتناول اليوم ملف التشغيل السيد الوزير في ولاية أريانة ومعتمدية رواد بصفة خاصة لأن الوضع أصبح يتطلب حلولاً عملية وعاجلة.

ولاية أريانة تواجه تحديات كبيرة في مجال التشغيل نتيجة ضعف مواكبة التحولات الاقتصادية وارتفاع النمو السكاني وغياب التخصصات اللازمة لتأهيل الشباب لسوق الشغل خاصة بعد الأزمات الاقتصادية الأخيرة ورغم جهود وزارتك وبرامج الدعم والتكوين، فإن نسبة هامة من خريجي مراكز التكوين المهني يجدون أنفسهم في بطالة مباشرة بعد التخرج وهو ما يكشف وجود خلل هيكلي في منظومة التشغيل يستوجب مراجعة شاملة.

السيد الوزير، أطرح أمامكم اليوم إشكاليات ومقترحات واضحة:

أولا خريجوا مراكز التكوين يعانون البطالة رغم سنوات التكوين وهو ما يفرض إعادة تقييم البرامج والاختصاصات وأساليب التكوين مع ضرورة ربط المراكز بحاجيات المؤسسات الاقتصادية.

ثانيا، معتمدية رواد التي تضم أكثر 150 ألف ساكن حقيقة تفتقر تماما إلى مركز تكوين مهني يخدم شبابها في عدة أحياء ذات كثافة سكانية كبيرة وكان هذا طلبنا منذ سنتين السيد الوزير. لذلك أسأل اليوم بكل وضوح لما لا يتم إحداث مركز تكوين مهني في رواد لضمان حق شباب الجهة في التكوين وتأهيلهم لسوق الشغل وتفادي الانقطاع المدرسي؟

كما أؤكد أهمية توفير اختصاصات حديثة تلائم واقع الولاية مثل التكنولوجيا الرقمية، السياحة، الصيد البحري، الصناعات الصيدلانية والطاقات المتجددة بما يجعل التكوين مسار فعليا لخلق فرص العمل، إضافة إلى ذلك يجب دعم برامج الفرصة الثانية وتوفير تكوينات قصيرة المدى لتمكين الشباب من الاندماج السريع في سوق الشغل.

إن شعار الثورة السيد الوزير شغل، حرية، كرامة وطنية لن يتحقق إلا عبر استثمار حقيقي في الشباب وشراكات فعالة بين الدولة والقطاع الخاص.

اليوم السيد الوزير، شباب أريانة ورواد يستحقون تكوينا يفتح لهم أبواب المستقبل ويقدم من البطالة والانحراف، لذلك نطالب بإدراج مركز تكوين مهني في رواد وهذا طلب أكيد وأكد جدا السيد الوزير ومراجعة منظومة التكوين والتشغيل بما يتماشى مع حاجيات الاقتصاد الوطني.

أريانة ورواد تستحق الأفضل وشبابنا يستحق فرصة حقيقية لبناء حياته وبلاده وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم منير كموني غير منتهي، له أربع دقائق.

## السيد منير كموني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة وبالوفد المرافق لهم من وزارة التكوين والتشغيل وبالحاضرين كافة،

قبل أن نتناول مهمة التشغيل، هناك رسالة أريد أن أوصلها، الأربعاء 26 نوفمبر 2025 غياب حافلة النقل المدرسي لعمادتي المحارزة الشمالية والسمرة لليوم الثاني على التوالي مع انطلاق موعد امتحانات الثلاثي الأول، معاناة أبناء الجهة في النقل ما زالت متواصلة. لن أكرر سيدي الوزير ما كنا قلناه في اللجنة، بعض الملاحظات العامة في علاقة ببرامج التكوين المهني.

تضمنت وثيقة المهمة أن سنة 2026 ستشهد تحولا هيكليا عميقا في منظومة التكوين، من الجيد أن يكون هناك تفاعل مع البعدين القاري والإقليمي في الرؤية العربية 2045 وأجندة إفريقيا 2063 لكن هل لدينا فعلا رؤية استراتيجية وطنية واضحة؟ هل هناك محطات تقييمية واضحة؟

تحدثتم عن برنامج التكوين عن بعد في الصفحة 33، القانون صادر منذ سنة 2021، ماذا أنجز إلى حد الآن؟

برنامج الفرصة الثانية، برنامج تتبناه أيضا وزارة التربية، هل تم توحيد الرؤى حتى لا نكون أمام نظامين مختلفين؟

تحدثتم أيضا عن دمج النساء والشباب الريفي وذوي الحاجات الخاصة وأنا من دائرة عمقها ريفي لا حضور لوزارتكم فيها، لذلك ندعوكم على الأقل في مرحلة أولى إلى تأهيل المراكز القريبة بالشراكة مع الوزارات الأخرى، المركز الفلاحي بالسواسي نيابة عن زميلي سيدي الهاني.

وفي تفاعل مع طلبات المجالس المحلية أيضا لا بد من التفكير مستقبلا في إحداث مراكز جديدة بالمعتمديات شربان وهبيرة وأولاد الشامخ والقلعة الصغرى.

أعرف أن كلفة المراكز كبيرة لذلك لا بد من استغلال الفضاءات الموجودة اليوم وبطريقة جديدة في دور الشباب والنوادي الريفية وحتى المؤسسات التربوية لأن التكوين الحديث والاقتصاد الحديث لا يحتاج إلى كثير من الآليات، لذلك لا بد من تغيير آلية التكوين، كذلك لا بد من إعادة النظر في المقاربة التواصلية والسياسة الإعلامية من أجل مزيد من الإقناع لاستقطاب متكونين قبل أن يستقطبهم الشارع.

في علاقة ببرامج التشغيل تحدثتم في الصفحة 57 من وثيقة ميزانية 2025 عن إرساء منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم وتحدثتم عن إرساء بنك معطيات "Data Warehouse" من أجل حوكمة سوق الشغل وآليات أخذ القرار، أين وصل هذا البنك؟

في ميزانية 2026 تحولت هذه المنظومات إلى لجان والكل يعرف أنه إذا أردت أن تنجح أمرا فاجعل له لجنة.

في علاقة ببرامج التشغيل المرتبطة ببنك التضامن وخاصة البرنامج التنموي الخصوصي للإدماج الاجتماعي والاقتصادي منذ انطلاقها في البرامج في 10 جانفي 2025، معتمدتان مرجع نظري أولاد الشامخ وشربان، تعهد البنك بتبسيط الإجراءات بعد انتظار طويل، رفضت عديد المطالب وحتى المطالب المقبولة نظريا تم رفضها لغياب التمويل، أغلب المشاريع في تربية الماشية تم إرسالها للجمعيات ولا حياة لمن تنادي لليوم.

سيدي الكريم لا بد من مراجعة الاتفاقيات مع بنك التضامن ومن تحقيق هذه العدالة ولكل جهة نصيبها، نحن نزلنا بكل ثقنتنا لدعم برامجكم واليوم لا نريد أن يفقد الناس الثقة في برامجكم بسبب سوء الحوكمة والمتابعة.

نفس الأمر بالنسبة إلى برامج إحداث مؤسسات صغرى من طرف الأشخاص ذوي الإعاقة، تعطيلات رهيبية لفئة تعطى الأولوية نظريا، ولكن الواقع شيء آخر، شهادة الكفاءة المهنية في اختصاصات مساعدي التربية للطفولة المبكرة تحت إشراف وزارة الصحة، وزارة الأسرة والمرأة، متخرجون من مدرسة علوم التربية العمومية سنة 2012، 14 سنة من الانتظار، لا وزارة صحة تتبناها ولا وزارة المرأة، كل وزارة ترمي الكرة إلى الأخرى ولا خطوط تمويل مخصصة لهم من أجل الحصول على قروض لبدء مشاريعهم الخاصة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، إضافة دقيقة للسيد الزميل المحترم.

السيد منير كموني

شكرا سيدي الرئيس،

مناظرة 2017 اليتيمة شابتها عديد الخروقات وذهبت في إطار المحاضرات، اليوم سيدي الوزير ما زالوا متشبثين بحقهم في التشغيل لأن لا معنى لتكوين لا يؤدي إلى التشغيل وهذا ينطبق على بقية الاختصاصات في المراكز الخاصة وغيرها.

في علاقة أيضا بالشركات الأهلية وهي خيار راهن عليه السيد رئيس الجمهورية، إن التغييرات الجديدة للقانون والإجراءات بقدر ما جعلت لتسيير الإحداثيات فإنها زادت حيرة المؤمنين بالمشروع في ظل غياب المنصة الموعودة، فالرجاء توضيح ذلك وطمأنة المكتتبين والمؤمنين بالمشروع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم حمادي العشاري غيلاني غير منتهي، له عشر دقائق.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

مرحبا ببعاليكما،

ومرحبا بالسيدات والسادة سامي إشارات الوزارة المحترمين،

في حقيقة الأمر سيدي الوزير في بداية مداخلتي لا يمكنني المرور دون توجيه شكرنا الجزيل والخالص أصالة عن نفسي ونيابة عن مواطني سببيلة والعائلة التكوينية في تفاعلكم الإيجابي السنة الفارطة وإضافة المستوى الثاني، مستوى المؤهل التقني المهني لصيانة المعدات الكهربائية في مركز التكوين بسبببيلة وهذا والشئ يشجعنا في إطار تثمين تفاعلكم المثمر أن نطلب إضافة المستوى الثاني في علاقة بالطاقة الشمسية، الطاقات المتجددة خاصة أن الفضاء موجود، التجهيزات موجودة والمكونين موجودين وتعرف أهمية الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية في منطقة فلاحية ولما لا في تصور مستقبلي في إطار عدالة تكوينية إحداث مركز قطاعي في علاقة بال "photovoltaïque et le pompage" خاصة أنها منطقة فلاحية فيها

مضخات عندما تتعطل مضخة لا تجد من يصلحها والوسط الغربي القصرين، سيدي بوزيد، هذه المناطق هي أقطاب فلاحية وتستحق هذه المسألة.

النقطة الثانية، في تصفحي المهمة وزارة التكوين، من بين 15 مشروعا ذي أولوية نجد ثلاثة مشاريع ذي أولوية في القصرين وهذا نثمته ونشعر أن هناك توجه في إنصاف الجهات وخاصة في علاقة بمركز التكوين بمبيت سيطرة السيد الوزير نطالب بالتسريع فيه وهذا يثبت أن عقليتك في اتجاه الإنصاف، هذا المشروع وقع فيه طلب العروض سابقا ووقع إسناده، ولكن تعطل بين ظفري لن نقول تبخرت الاعتمادات، ولكن نثمته ونطلب التسريع فيه.

سيدي الوزير، في علاقة باستراتيجية مراكز الفتاة الريفية في تونس باكملها وأخص بالذكر مركز الفتاة الريفية بسيطة سيدي الوزير، مركز الفتاة الريفية في سيطرة بدايته كانت بالشراكة مع الممول الألماني وكانت منارة تستقطب عديد الفتيات تصل حتى لأكثر من 120، ولكن اليوم يتعرض للعديد من الصعوبات، هناك غلق لبعض الشعب وإقبال صغير على بعض الشعب الأخرى، نلاحظ كذلك في علاقة بالموارد البشرية سيدي الوزير فمكون في اختصاص معين يقع انتدابه ويقي في المركز سنتين أو ثلاثة ويرسم ثم يغادر وبالتالي تغلق هذه الشعبية أو نعول فقط على المكونين الحرفيين.

المهم لدي تصور مغاير، في ظل المستجدات والتطورات والحاجة إلى التكوين في مجالات أخرى خاصة في علاقة بالاقتصاد المحلي وتأمين المواد الموجودة، أتصور أن الاتجاه يكون في إعادة هيكلة هذه المراكز لا تعني فقط الفتاة الريفية حتى الشاب يرغب في بعث مشاريع في فلاحية وما إلى ذلك، نحاول إعادة هيكلة هذه المراكز في اتجاه أن تتلاءم وتستجيب للحاجات التكوينية الجديدة انطلاقا من الاقتصاد المحلي.

المركز يكون فتيات في تربية الماشية، لما لا نحاول مستقبلا إيجاد ممول خاصة أننا نعلم أن إعادة الهيكلة على ميزانية الدولة تصعب قليلا لم لا إيجاد ممول خاصة في علاقة بمركز سيطرة ولما لا جعله مركزا نموذجيا يحتذى به وإذا نجحت هذه التجربة نعممها على كافة مراكز الفتاة الريفية.

نقطة أخرى سيدي الوزير، هي برامج التمكين الاقتصادي، في حقيقة الأمر هو برنامج مهم جدا، ولكنه مشتت على عديد الوزارات، الشؤون الاجتماعية، الصناعات التقليدية في علاقة بالسياحة، بالاطلاع على الإحصائيات أو المردودية يصعب علينا متابعتها ومراقبته خاصة أن في هذا التعدد نجد أن الأب يتبع الشؤون الاجتماعية، الفتاة تتبع الحرفيين، الأخ يتبع وزارة التكوين وبالتالي لا يوجد متابعة للمردودية.

باعتبار أن وزارتك تضطلع بالدراسات والتكوين ولديها مراكز تكوين والوزارات الأخرى تقدم الاعتمادات فقط، لما لا نوحده في برنامج واحد في إطار هيئة أو لجنة وطنية تنفرع عليها لجان جهوية تحت إشراف السيد الوالي ويكون المدير الجهوي للتكوين المهني هو المقرر باعتباره الأقرب لهذه المسألة والمدير الجهوي للتكوين المهني في القصرين شاب وينشط ويجتهد وتكون هناك لجان جهوية، هنا يمكننا أن نتابع المراقبة ونتابع المردودية في إطار التجويد والتحسين.

نفس الشيء بالنسبة إلى نقطة مساعدة الباعثين الشبان بـ 200 دينار والله المبلغ قليل السيد الوزير ونعلم إشكاليات المؤسسات الصغيرة والصعوبات التي تتجسد في الثلاث سنوات الأولى فيما أن نرفع المبلغ إلى حدود 400 دينار على مدى سنة أو 200 دينار، ولكن نمدد في الزمن وتصبح على مدى سنتين.

بالنسبة إلى الشركات الأهلية، هو منوال اقتصادي جديد مستجد ويمكن أن يكون له مردودية تنموية ومزايا اجتماعية كبرى، نحن نثمنا مجهوداتكم في التقليل في العدد وسهلتهم النفاذ للتمويل ورفعتم فيه، ولكن على مستوى التأطير والتسويق ما زلنا بعيدين وأنا أقترح إقرار مراكز تكوين مهني مثلما نقرر مواد عامة عوض تدريسه مادة عامة عربية أو رياضة نجد صيغة أن المكون في حد ذاته يخضع إلى تأطير وتكوين في علاقة بتكوين الشركات الأهلية، المنظورين يتكونون ويفهمون ما معنى شركة أهلية وعندما يأخذ المؤهل يجد مع المتكونين معه أن العقلية متوفرة ويكون قادرا على القيام بالتكوين في هذه الشركة خاصة كذلك تحسيس صغار الفلاحين، عشرة فلاحين بإمكانهم القيام بشركة أهلية، كوحدة تبريد وتخزين أو نؤطر عشرة فلاحين بجرار مع مجرورة ومحراث لإنشاء شركة أهلية، أولا خدمات في علاقة بأراضهم الخاصة ووقت فراغهم يمكنهم تقديم خدمات للفلاحين المحيطين بهم، كل ذلك في اتجاه مزيد من التحسيس والتأطير والتكوين بآليات جديدة.

نقطة أخيرة، برامج التكوين التقليدية سيدي الوزير، "SIVP et FIAP" وكرامتي فيها اعتمادات كبيرة، ولكن على مستوى المردودية لم تحقق ما نرغب فيه وهي الإدماج، يعني يتكون في المؤسسة وعندما ينتهي العقد يجد نفسه عاطلا عن العمل ولا يوجد ادماج في المؤسسة، ففي إطار رؤية استراتيجية للوزارة لا بد أن تفكر في آليات جديدة قادرة على ادماج هؤلاء بعد فترة التكوين أو التبرص في هذه المؤسسات.

نقطة أخيرة، سأخاطبك كعضو حكومة وليس كوزير التكوين، سأحدث عن مركز التكوين المهني الفلاحي في سيطرة، هو درة واسمه "DIMO" على اسم معمر فرنسي منذ خمسين سنة وهو يساهم في تكوين صغار الفلاحين ومن حيث البنية التحتية جيد جدا، ولكن في سيطرة هناك نقاش بصوت عالي متشنج ومتوتر نظرا للصعوبات الكبيرة التي يتعرض إليها في ظل التفاف وزارة الفلاحة على هذا المركز الذي بصدد افراغه من المكونين وأخذهم إلى جهة قريبة ولدنيا سوابق في غلق مراكز التكوين في سيطرة ومنذ سنتين جميع الموارد البشرية استنزفت، هناك مدير وعامل لا يوجد تعويض لا للطباخ ولا العملة ولا أي شيء وأنا من هذا المنبر باسم سيطرة أحمل مسؤولية ما قد ينجر عن ذلك الالتفاف على المركز وعدم الاهتمام به...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل ثلاثون ثانية.

السيد حمادي العشاري غيلاني

ملخص الحديث، ان إهمال هذا المركز حتى لا يلعب الدور الموكل له تنمويا وتكوينيا له انعكاس كبير في سيطرة وقلت أن الوضع متشنج خاصة أن هناك إحساس بالتوجه نحو غلق هذا المركز وتحويله لجهة أخرى وشكرا السيد الوزير ونتمنى لكم التوفيق.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ألف المرواني غير منتمة، لها ست دقائق.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيدة رئيسة الجلسة،

مرحبا بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل، بالسيدة كاتبة الدولة لشركات الأهلية وبكل مراقبيهم الكرام،

في الحقيقة لدي عدة مؤاخذات في خصوص الشركات الأهلية وللتاريخ لا يمكنني أن أسكت أو أتجاوز أو أتغافل مهما كانت الأسباب.

كلنا نعلم أن السيد رئيس الجمهورية حريص حرصا تاما على نجاح هذا المشروع وليس لدينا أدنى شك لا في الحرص الوطني العميق ولا في نواياه الصادقة للارتقاء بتونس وبكل أبناء تونس بجميع شرائحهم وأطياهم إلى مراتب الرخاء والعدالة والرفاه الاجتماعي. ليس لدينا أي شك أن مسار التنمية المستدامة يجب أن يكون متشعبا بروح اقتصادية تضامنية، تقديس العمل الجماعي، تحرص على توزيع الثروة توزيعا عادلا وتعمل على كسر قيود الاحتكار والبيروقراطية. لكن في النهاية السؤال الذي يفرض نفسه هو هل بإمكان هذا النوع من الشركات خلق منوال تنموي اجتماعي جديد يحقق العدالة ويوفر الثروة؟

قلت أن لدي عدة مؤاخذات، أولا ما الفائدة من تشريع قانون جديد وفي نفس الإطار وبنفس الأهداف والمبادئ لدينا القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي لا ينقصه سوى الإجراءات الترتيبية لكي يتم تطبيقه على أرض الواقع؟ لما لم نكتف بإضافة باب جديد إلى هذا القانون لكننا تخلصنا من عدة تعقيدات وتفادينا تعدد النصوص القانونية؟

ثانيا، تقديم امتيازات ودعم لا محدود للشركات الأهلية على حساب بقية الشركات هو تدعيم لركائز اقتصاد ريعي سيعطل الاقتصاد عوض أن يتقدم به، امتيازات تجعل الشركات الأهلية في وضع استثنائي يمس من شروط المنافسة ويضرب مبادئ النزاهة والشفافية، كذلك إعفاء كامل من كافة الضرائب والأداءات والمعاليم المستوجبة لمدة عشرة سنوات من تاريخ الإحداث، تخصيص 20 مليون دينار في قانون المالية لسنة 2026 واعتماد آخر بقيمة 35 مليون دينار في قانون المالية لسنة 2026، سقف قروض يصل إلى 300 ألف دينار ويمكن أن يتم الترفيع فيه إلى مليون دينار حسب مناقشات ميزانية 2025، أولوية في استغلال الأراضي الدولية بالمرآنة لمدة تصل إلى أربعين سنة من دون طلب عروض أو أية صيغة من صيغ التناظر التزيه والشفاف، إعفاء من دفع معلوم الكراء للأراضي المستغلة لمدة تصل إلى خمس سنوات. مع إمكانية التصرف في الأراضي الاشتراكية واستغلال المنتج الغابي.

ما كل هذا؟ ماذا تركنا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمثل أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي الوطني؟ ماذا تركنا لصغار الفلاحين وللشركات الناشئة وللشباب الراغب في بعث مشروعه الخاص؟ هل سيجدون نفس التسهيلات والتمويلات التي خصصت للشركات الأهلية؟

مثلا مستثمر صغير طموح يشتري أرضا بـ 200 ألف دينار، يدفع الضرائب، نجلب له بمال الضرائب التي يدفعها من يزاحمه في مجاله وأحيانا يصل رأس ماله إلى 200 دينار، هل هذا معقول؟

ذكرتها في مداخلة سابقة وسأعيدها اليوم، هذه الامتيازات تضرب مبدأ الحياد والمساواة بين المواطنين وتتعارض مع الفصل 23 من دستور البلاد الذي ينص صراحة أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون دون أي تمييز.

ثالثا، الجمع بين صفة مشارك في الشركات الأهلية وصفة أجير، هذا ينقص من حظوظ العاطلين على العمل لفائدة الأجراء، كان لي شرف الالتقاء بمجموعة من المؤسسين للشركات الأهلية ومنهم

الموظفين ومنهم أصحاب مشاريع ومنهم حتى من يعمل في الخارج، هل بهذه الطريقة تمكننا من التخفيف من أزمة البطالة ونشغل الشباب العاطل عن العمل؟

الأرقام تقول 60 شركة فقط من أصل 250 دخلت فعليا دور النشاط وأغلبها في القطاع الفلاح، كم وفرت من موطن شغل؟ 380 موطن شغل جديد بمعدل 6.2 وظائف لكل مؤسسة وبموافقات تمويلية قيمتها الإجمالية وصلت 29.46 مليون دينار حقيقة هذه أموال طائلة على إنجازات تكاد تكون معدومة.

نتيجة على أرض الواقع أقل ما يقال عنها أنها مخجلة، هذا يفرض علينا اليوم تقييما شاملا لأداء جميع الأطراف، يفرض علينا البحث عن إجابات حقيقية وصحيحة لكل الأسئلة مهما كانت خطيرة ومحرجة.

المشكل الحقيقي ليس في الوقوع في الخطأ بل يكمن في الاستمرار في ارتكاب الأخطاء، مع الشكر السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور،

اليوم سأحدث عن الفنان في تونس الفنان ليس فقط مظلوما، بل مهوبا ومحاصرا، فالفنان التونسي يعيش حياة على الهامش وسط دولة بلا ذاكرة، فعندما نسأل موسيقي تونسي "من سرق مقطوعاتك؟" سيجيبك "الكل"، نسأل أي ممثل "كم دفعت لك التلفزة مقابل إعادة بث عملك؟" سيضحك، ثم يسعل، ثم يقول "ولا مليم". اسأل رساما شابا "لماذا تباع لوحاتك في بطاقات بريدية دون اسمك؟" سيخبرك أن القانون في تونس يعيش على الورق فقط، أما في الحياة الحقيقية فهو ميت أو ميت سيرينا.

الفنان التونسي اليوم يقف في التشغيل بين استغلال الإعلام، بيروقراطية الثقافة، جهل عام بالقانون وفقرا يحاصر الإبداع من كل جهة.

أرقام تفضح الواقع، 70% من الفنانين يعملون دون عقود مكتوبة، أقل من 40 قضية سنويا ترفع حول الملكية الفكرية مقابل آلاف حالات الاستغلال غير المبلغ عنها، إعادة بث مسرحية على التلفزة يمكن أن تدر بين 15 و40 ألف دينار بينما يحصل الفنان على صفر مليم، إعلان واحد يستعمل موسيقى مسروقة يربح ما بين 20 و60 ألف دينار. 60% من الفنانين التونسيين يعتمدون على مصدر رزق آخر غير الفن، هذه ليست أرقاما في التشغيل، بل إنها فضائح.

كذلك أتوجه إلى سيادتكم بجملة من الإشكاليات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، فأمام بطالتهم وعجزهم عن إيجاد العمل اللائق، أقترح إدراج استثناء لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة من حاملي الشهادات العليا يتم بمقتضاه تخفيض شرط طول فترة البطالة من عشر سنوات إلى سبع سنوات وذلك استنادا إلى عدة اعتبارات، أولا عدم فتح المناظرة الوطنية الخاصة بانتدابهم منذ أكثر من ست سنوات، ضعف فرص تشغيلهم في عديد المهن مقارنة بغيرهم وقلة حظوظهم في القطاع الخاص، تحمل العديد منهم مصاريف إضافية

ناتجة عن وضعيتهم الصحية، الأمر الذي يجعل إدماجهم المهني ضرورة لئلا لضمان توفير حاجياتهم.

كما يبدو أيضا أن وزاراتكم لم تراعى التغييرات التي طرأت على واقع أشخاص ذوي الإعاقة لا سيما ارتفاع نسبة التمدرس والتحصيل العلمي بينهم، التطور التكنولوجي الذي مكثهم من الالتحاق باختصاصات علمية لم تكن متاحة سابقا وفي هذا الإطار أدعو سيادتكم إلى اتخاذ إجراءات وتدابير واضحة ووضع آليات فعالة تلزم الدولة باحترام نسبة 2% والعمل على تطبيقها.

ختاما السيد الوزير، أردنا أن نتحدث قليلا عن مكافحة الفساد في الوزارة، ولكننا سنترك الأمر موكولا لكم ولضميحكم ونتمنى لكم التوفيق.

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم معز الرياحي عن الوطنية المستقلة، له دقيقتان.

#### السيد معز الرياحي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بكم سيدي وزير التشغيل،

مرحبا بك سيدتي كاتبة الدولة للتشغيل والتكوين المهني ومرحبا كذلك بالسادة الإطارات،

أولا سأبدأ بتوجيه شكر خاص لسيادتكم سيدي الوزير على تعاملكم الإنساني مع وضعية تهم واحد من أبناء جيتي كذلك شكر خاص للسيدة كاتبة الدولة على قبولها لنا في الفترة الأخيرة في العطلة البرلمانية بخصوص بعث شركات أهلية مع مواطنين من دائرتي.

أولا سأركز على التشغيل سيدي الوزير، التشغيل للمعطلين وأصحاب الشهادات العليا ومن طالت بطالتهم سيدي الوزير، هؤلاء لديهم أولوية خاصة أصحاب الشهادات العليا فهم يحملون عصارة الفكر الإنساني ومن السهل إدماجهم في أي مؤسسة ينتدبون فيها ولذلك نطالب الحكومة بتوفير اعتمادات لتشغيلهم وإيجاد صيغة وقرار استثنائي، اليوم لا بد أن نقلص في سن التقاعد إلى ستين سنة، نشجع على التقاعد المبكر ونعمل بالحصبة المسائية والحصبة الواحدة بالنسبة إلى من يعملون نهارا لاستيعاب هؤلاء ونمكثهم من رخص سيدي الوزير كحل ظرفي على الأقل لحفظ كرامتهم.

بالنسبة إلى الشركات الأهلية سيدي الوزير هناك تساؤلات من أبناء جيتي يتساءلون عن التعطيل في الشركات الأهلية والتسريع بالقائمة الخاصة بالعقارات الفلاحية لتأسيس مثل هذا النوع من الشركات.

بالنسبة إلى القطاع الخاص نطلب مزيدا من الامتيازات الجبائية...

#### السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، إذن نرفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك من أجل استكمال المداخلات وشكرا.

(كانت الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر)

#### استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية

مهمة التشغيل والتكوين المهني

(كانت الساعة الثالثة وخمسا وعشرين دقيقة بعد الظهر)

#### السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

مرحبا بك مرة أخرى السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وكافة الوفد المرافق من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات التابعة لها،

مرحبا بكم، نورتمونا، حللتم أهلا ونزلتهم سهلا بيننا، مرحبا.

الكلمة للنائب المحترم حاتم اللبواي، عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق.

#### السيد حاتم اللبواي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة التشغيل والتكوين المهني،

مرحبا بالسيد الوزير،

شكرا لهذا الإطار، هذه الوزارة في الحقيقة ذات تواصل جيد من وزيرها إلى مديريها العامين، بارك الله فيكم، نمر.

القصرين، الخارطة الجهوية للتكوين المهني لم يتم تحيينها منذ عشرين سنة، اختصاصات قديمة، تخلوا في القصرين نفس الاختصاص وهو اختصاص خياطة أو إكساء في أربعة مراكز من خمسة، كنا نعول سابقا على مصانع الخياطة وكان هناك قطب بأكمله للخياطة بالقصرين، لكن للأسف بعد مغادرة أحد المصانع الأجنبية أغلقت كل المصانع، ولم تعد لهذا الاختصاص فائدة هناك وعليه لا بد من إحداث اختصاصات جديدة سيدي الوزير،

اليوم وزارة البيئة ووزارة المالية والحكومة عموما تشجع على استغلال السيارات الكهربائية أو الهجينة بينما المناطق الداخلية لا يوجد بها حتى أخصائي في إصلاح هذه السيارات، وعليه إن لم يتم التوجه في فتح إحداثيات جديدة في القصرين في هذا الاختصاص، علما أن السادة المكونين في القصرين يواصلون تكوينهم، فأنا لا أشجع أهالي المناطق الداخلية على اقتناء هذه السيارات.

السيد الوزير، مؤهل تقني سامي في الصيانة والصناعة رغم توفر الإطار البيداغوجي والتجهيزات والفضاء، هذا المطلب قديم لم ير النور إلى يومنا هذا.

معالي الوزير، مدرسة الفرصة الثانية بالقصرين، متى؟ فنسبة المنقطعين عن الدراسة من صغار السن كبيرة، هذه المناطق الداخلية إن لم يتم إنقاذهم بإحداث هذه المدرسة، فسيكون مصيرهم الشارع والمخدرات والجريمة وغير ذلك.

ثالثا، الوحدة الجهوية للمبيت والمطعم، هذا مشروع معطل منذ 2016. لقد زرت هذا المكان، تقريبا 80% من الأشغال منجزة، منذ 2016 وهذا المبيت مغلق، لذا نأمل إيجاد حل له معالي الوزير.

سيدي الوزير، القصرين بمعتمدياتها منطقة فلاحية صاعدة والفلاحة الموجودة بها ليست فلاحية تقليدية، بل هي فلاحية متطورة فالضيعات الموجودة هناك ونوعيتها متطورة جدا.

الدواوين التابعة للدولة: ديوان الأراضي الدولية، بوادي الدرب، ديوان الأراضي الدولية بسيطة، الضيعات متوفرة ونأمل من وزاراتكم ومن وزارة الفلاحة والاتفات للتكوين في الفلاحة وما يحوم حولها بالقصرين،

مركز التكوين المهني الفلاحي بسبببلة وضعه سيء جدا ويزداد وضعه سوءا يوما بعد يوم، كنا نأمل إضافة مركز آخر في القصيرين وإذا به توجد نية للتخلص من هذا المركز أو إغلاقه، القصيرين تحتاج أكثر من مركز، يجب أولا تطوير هذا المركز بسبببلة ولم لا تمكيننا من مركز آخر.

لن أحدثكم عن التشغيل فهو موضوع الساعة، نحن نعلم أن الحمل ثقيل عليكم جدا، نأمل في سنة 2026 مسار 25 جويلية أن يفتح الباب خاصة للذين طالت بطالتهم وهم من راهنوا على هذا المسار وراهنوا على سيادة الرئيس قيس سعيد، مرحبا بك، وشكرا لكم مرة أخرى.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حاتم الهواوي، خمس دقائق.

### السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام من وزارة التشغيل،

مرحبا بالسيد الوزير والطواقم المرافق،

مرحبا بالزملاء من الغرفتين،

سيدي رئيس الجلسة،

أستهل المداخلة بمشروع إن شاء الله يكون مباركا على تونس، هذا المشروع يقدر بـ 2,5 مليار دينار، هل تعلم ما في هذا المشروع السيد رئيس الجلسة؟ يتضمن نقل فائض مياه الشمال نحو جهة أخرى من بلادنا -لا أريد أن أذكر هذه الجهة لكي لا ندخل في باب الجهوية- على طول 400 كم. أريد أن أقول لكم شكرا جزيلاً على العدالة الجهوية، أريد أن أقول "bravo" ورحم الله والديكم، فأنتم لم تقصروا في حق أهالي جندوبة في شربة ماء كحق مكفول بالدستور وإن وجدت، فهي سيئة المذاق ودون المنتظر، ونحن نعلم أن الماء العذب لجندوبة للأسف تم افتكاكه منا بمقولة ماذا؟ " قليل الوالي يصير فيه".

سيدي رئيس الجلسة، الإنارة العمومية في البيوت الموجودة لدينا في جندوبة، العديد من المطالب التي قدمت من المواطنين في هذا الشأن ومنذ دخولي للبرلمان وهم يطالبونني بالماء والكهرباء، ولكن للأسف لا أذان صاغية، يقولون لي أين أنت يا سيد حاتم، " فلا تجل الصدقة إلا بعد أن يكتفي أهل البيت"، قلت لهم لدي كل الثقة في بلادي ولدينا عدالة جهوية في بلادي وبحول الله ستتحصلون على حقوقكم، أصبحت أستعي لكن للأمانة اليوم غلبت على أمري، السيد رئيس الجلسة وهذه صورة للتاريخ -أظهر السيد النائب صورة- تفيد بأن جندوبة هي الأولى من حيث الإقبال على التصويت ومناصرة لمن توسمنا فيه الخير سيادة الرئيس ونحن ننتظر وللأمانة، لقد ضمننا في السيد الرئيس وقد تحصلنا على أكبر نسبة لكن للأسف ما زلنا ننتظر أن تتجلى عنا الغمة ولدينا أمل في العدالة.

سيدي رئيس الجلسة، نتائج المناظرات التعليمية الموجودة لدينا والانقطاع المدرسي شاهد على ما يحصل لنا وما زلنا إلى حد هذه اللحظة ننتظر تحقيق عدالة جهوية للأمانة، أقول لقد تعودنا سيدي رئيس الجلسة، لماذا أقول تعودنا؟ لأن دم الدكتور بدر الدين العلوي شهيد المستشفى بجندوبة التي توفي في المصعد سمي على جندوبة، دم صالح فري وحتى في موكب جنازته طلب الوالي بألا تمر الجنازة من وسط جندوبة حتى لا تسبب مشاكل، فحتى ميت نكل به وتم للممة

الموضوع من عصابة "القعدات الفرعونية" وحادثة النعامة لدينا والي بجندوبة ندخل له "نعامة" وتبارك الله "il est sain et sauf" ومر كل ما قام به بسلام وأفسد ما أفسده وذهب وأسأل عن المختص وعن الإرشاد أين عملهم؟

نمر إلى المعتمد وما فعله بنا في جندوبة، فقد قام بهرسلتنا وهرسلة كل المعتمدية بحوادث سيارات، أضر بكل السيارات وكأنها سيارات السيد الوالد وتمر الحادثة، قام بكسر بلور شبك المعتمدية بجندوبة بهاتفه الجوال لإخافة المواطنين، ثم قام بملاحقة ابن موظفة بالمعتمدية -جاء لأمه من أجل اللجمة- خارج المعتمدية وكل هذا مدون في التقارير لكن للأمانة لم يصل شيء من هذا، لا ندري من قام بـ "filtre" للرئيس ثم نمر إلى ما قاله فينا السيد المعتمد هذا، ماذا حصل؟

قال موظفات المعتمدية كذا وكذا، لا أذكر ما قاله احتراماً لهذا المجلس، قال لنا أنا "فحل ابن فحل" وأنتم كذا وكذا ولا أذكر ما قال هنا أيضاً، تقع إقالته وبعد ذلك عندما خرج السيد رئيس الدولة في تعزية لإيران تمت إعادته.

السيد الرئيس، الوضع لا يستوي، يجب البحث عن وراء هذا لنعرف من الذين يضعون هذا "filtre" ثم نمر.

سيدي الوزير، أعتذر عن التشنج، تفعيل القرار المشترك بين وزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة وألوية الكراء للشركات الأهلية، أوصيكم به ونذكر بضيعة الهادي خليل ببوسالم،

مراكز التكوين المهني تعاني من نقص في الإطار ومن قلة التجهيزات، فحتى عنوان الفتاة الريفية لم يعد جاذبا، بل أصبح منفرا، ثم كفانا السيد الوزير من الدجاج والأرناب وعشر نجاج و"الكيش" وبيوت النحل، هذه بطاقة يا سيادة الوزير لبنت اسمها دلندة المديني...

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد حاتم، تفضل.

### السيد حاتم الهواوي

هذه الفتاة قامت ببعث مشروع في طريقة وقد أصبحنا نعمل بـ "Facebook"، هناك مواطن من هناك يقوم بهرسلتها ويبدو أنه أخذ رشوة ليمت افتكاك المشروع منها وهذه زميلتي لأنني ابن مدرسة الغابات والمراعي في طريقة، هذه الزميلة تبكي ليلا نهارا وتم افتكاك المشروع منها وأنا لا أدري كيف تسير هذه الدولة وأعيد وأكرر دائما سيدي رئيس الجلسة أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم على بوزوزية، ست دقائق، تفضل.

### السيد على بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، مع احترامي لشخصك، وزارة التشغيل "الاسم العالي والمربط الخالي" للأمانة،

أولا وقبل كل شيء أريد أن أبدأ مداخلة بثلاثة محاور:

المحور الأول يتعلق بالشركات الأهلية، هناك مثل تونسي يقول "الشركة تركة" بالنسبة إلي أحذر على الأقل في هذه النقطة من

المنطقة مظلومة منذ زمن بورقيبة إلى هذه الساعة وهي تعتبر من أفقر الجهات في الجمهورية وشكرا.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس عشرة دقيقة.

### السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسيدة كاتبة الدولة وبكافة الإطارات المرافقة.

مرحبا بكم جميعا،

السيد الوزير، صدقا لا أدري من أين سأبدأ،

بصفة برقية بخصوص القيمين على قطاع التكوين المهني الذين تعرضوا لمظلمة حيث أن السيد المدير العام للوكالة تراجع عن اتفاقيات مبرمة منذ سنة 2021 وبالأخص منحة المشقة بتعلة أنها غير قانونية، إذا كان هناك اتفاق بإمكاننا الذهاب فيه، لم لا يتم الذهاب فيه؟ وإذا كان هناك تنازل، لو تسمحنون نريد تفسيراً لذلك، ولماذا تم التراجع على هذه النقطة؟

السيد الوزير، لن أحدثك استنتاجات، سأحدثك عن وقائع، سأعود بك إلى سنة 2017، في هذه السنة تحصلنا عن طريق البنك الدولي بخصوصه مشروع "مبادرون" على 80 مليار، هذا المبلغ تم بمقتضاه بعث فضاء "ابني" في دوار هيشر حيث تم تجهيز هذا الفضاء بـ 450 مليون، لا أدري كيف تم تجهيز هذا الفضاء بهذا المبلغ وزميلنا على دوار هيشر السيد علي كان يتحدث وقد تحدثت معه بهذا الخصوص وسألت تبارك الله كامل أبناء دوار هيشر اشتغلوا بهذا المشروع وانقضت البطالة في دوار هيشر جراء هذا المشروع وبعد أن صرف مبلغ 450 مليون على هذا المقر تم الاستغناء عنه ولم يتم وضع حارس عليه حتى تمت سرقة التجهيزات وذهبت الـ 450 مليون هباء، إضافة إلى كلفة هذا المشروع ككل التي قدرت بـ 80 مليار والتي تم الحصول عليها بمقتضى قرض تقوم بتسديده إلى غاية اليوم.

السيد رئيس المشروع إنسان كفاء لتبذير المالية العمومية، ماذا نفعل لشخص أضاع 80 مليار؟ تتم ترقيته، "تشتغل كثير تغلط كثير" هل تعرف هذه، نحن في هذا الآن- أضاع كل تلك الأموال فتمت ترقيته كمدير عام للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شخص سلك طريق عليه أن يواصل في هذا الطريق،

سيدي الوزير، هذا حصل في 2017، تم تعيينه كمدير عام في 23 ديسمبر 2024 وفي هذا التاريخ بالتحديد أول ما بدأنا به نبداً بخرق الأمر الحكومي عدد 2217 لسنة 2015، الفصل الخامس الذي ينص على أن امتيازات المديرين العمامين لا تتجاوز كأقصى حد التمتع بسيارة بقوة تسعة خيول، السيد المدير العام وجد تحت حوزته بالإدارة سيارة بقوة 13 خيل 3.2 لتر وهي سيارة "Ford Everest" وهذا النوع من السيارات تخالف الفصل 5 من الأمر الحكومي، يتمتع بها للاستعمال الشخصي في حين أن هناك سيارة من نوع 508 مخصصة للإدارة العامة تستجيب لكل ما جاء في الفصل يتم وضعها في مأوى السيارات ويتم استعمال هذه السيارة، هذه السيارة بسبع مقاعد بقوة 13 حصان "المازوت" لأن هناك سياسة تقشف وهذه السيارة موجودة بهو مجلس نواب الشعب أي يقع استعمالها إلى غاية اليوم.

الاستيلاء على أراضي الدولة باسم الشركات الأهلية، هذه الأراضي التي مات من أجلها التونسيون منذ الاستعمار، هناك أشخاص بعملهم وبأموالهم عندما سمعوا بعملية التحيل هذه أرادوا بعث شركات أهلية ليتحصلوا على 500 أو 600 هكتار بحجة بعث شركات أهلية، قسما بالله لن يخرجوا من هذه الشركات أبداً إلى يوم يبعثون، هذه النقطة الأولى.

ثانياً، أغلب المواطنين الموجودين في الشركات الأهلية وأنا أعرف البعض منهم لا يفهمون شيئاً، تم استدعاؤهم وتم تكوين شركات أهلية بهم ليبنوا أن المشروع ناجح، فهم لا يفرقون بين جلسة عامة وبين مجلس إدارة، ولا يعرفون أن مجلس الإدارة يطبق قرارات الجلسة العامة، وبالعكس هناك من بينهم من لديه شركات كرياض أطفال أو مؤسسات صغرى أو مشاريع صغرى ويطمعون في الحصول على شركات أخرى، هذا بصفة عامة بخصوص الشركات الأهلية.

نأتي إلى موضوع التشغيل سيدي الوزير، أرى أن الاعتصامات والاحتجاجات في جميع الوزارات ما عدا وزارة التشغيل، هذه الوزارة لم يولها أي شخص أي أهمية، أجد المعطلين أمام وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، تجدهم تقريبا أمام أغلب الوزارات على أساس أن جميع الوزارات معنية بالتشغيل ما عدا وزارة التشغيل لأن الهدف من هذه الوزارة ليس التشغيل، وعليك أن تذهب لمكاتب التشغيل في الجهات أو مكاتب التشغيل هنا القريبة فليس لهم أي عروض وصاحب المؤسسة عندما يحتاج مثلاً لخياطات أو عمال فإنه يقوم بالصاق ورقة على الحائط أو ينزل إعلانات في موقع مؤسسته أو على مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الهاتف، لذلك فإن مكتب التشغيل وجوده كعدمه، وأرى أنه إهدار للمال، هذا بالنسبة إلى التشغيل.

ثانياً، مستحيل أن يتم حل أزمة التشغيل في تونس مادامت الظروف في القطاع الخاص لم تتحسن، تمنيت لو كانت تفقدية الشغل تابعة لوزارة التشغيل، فمادامت ظروف العمل في القطاع الخاص بتونس هشة ولا يتم دفع مستحقات العاملين في "CNS"، مهندسون يتقاضون أجراً بـ 700 و600 دينار، لذلك للمواطن الحق في أن يرغب في العمل في الوظيفة العمومية وفي القطاع العام، عبودية في القطاع الخاص بأتم معنى الكلمة، لو يتم تحسين ظروف العمل في القطاع الخاص كما في البلدان المتقدمة فستنقضي على البطالة في تونس.

بالنسبة إلى التكوين المهني فبعض الشبان يتكفون في السباكة أو "électricien" أو البناء أو أي مجال، عندما تضعه في "chantier" لا يحسن القيام بأي شيء، فمن لم يتكفون في مراكز التكوين المهني وتعلموا تلك الحرف في "chantier" أفضل بكثير من الأشخاص الذين درسوا تلك الحرفة نظرياً وعلى أرض الواقع لا يمكنهم أن يطبقوا شيئاً، لذلك أظن أن غاية أغلب الشباب الذين يدرسون في التكوين المهني أن تتاح لهم الفرصة لمغادرة أرض الوطن ليعملوا بالخارج، لذلك فإن التكوين المهني في تونس يمثل إشكالا كبيرا لأن المتكفون تنقصهم التريصات، لذلك قبل أن يتحصل على "diplôme" يجب أن يقوم بتريصات مدة سنة على الأقل على الميدان.

أتمنى أن أكون قد قمت لخصت كل شيء وفي الختام أريد أن أقدم تحية لأهالي الشمال الغربي، المنسيين، المضطهدين، المنكوبين، المظلومين، فالحكومة حسب ما رأيت في هذه الجلسات الحوارية منذ بداية النقاش في المهمات لا حياة لمن تنادي للشمال الغربي، فتلك

هذه السيارة جراء كثرة الاستعمال تتطلب صيانة وهذه الصيانة حدد ثمن إصلاحها "بدار السيارة" بـ 7 ملايين وبعد ذلك السيد المسؤول المكلف بالمأوى يرفض ذلك في إطار صعوبة تنقل السيد المدير العام الذي نريده أن يتنقل في ظروف مريحة -وهذا ما جاء بهذا "email" - وجدنا تكلفة إصلاح أقل بثلاث ملايين ليقع إصلاح هذه السيارة وهذه السيارة بمثابة دبابه.

أتحدث عن مدير عام يستعمل سيارة بسبع مقاعد يتنقل بها، في حين أن السيارة من نوع 508 لا يتم استعمالها وهي موجودة دائما بمأوى السيارات، بل أكثر من ذلك يتم إسناد ست سيارات إدارية للاستعمال بصفة ثانوية لأغراض شخصية لمجموعة من الإطارات الذين وقع تكليفهم بتسيير الإدارات وحسب القانون الأساسي للوكالة لا يمكنك الحصول على هذه السيارة إلا بعد حصولك على رتبة مدير لكن لم يتم توخي هذه الشروط بما أنك صديقي وقمت بتعيينك يجب تمتعك بسيارة وبما أن هذا الشخص لم يتحصل على رتبة مدير، بل هو كاهية مدير يجب تمتعه بـ "des bons d'essence" بقيمة 505 دينار، يتم القيام بهذا أيضا في تجاوز للقانون لأنه ليس له الحق في الحصول على هذا لأنه برتبة كاهية مدير.

أكثر من هذا هذه تسميات لست مكلفين، مكلف بتسيير وحدة التفقدية العامة، مكلف بكذا ومكلف بكذا وهؤلاء يتحصلون على 200 لتر من البنزين شهريا وهذا الامتياز المالي له انعكاسات على ميزانية سنة 2025 وغير مدرج بالميزانية، هذه ليست استنتاجات، بل هي وقائع السيد الوزير وأرجو أن تكون ملما بهذا لأننا نريد أن نعرف اليوم هل هناك قرار من الوزارة أم لا؟ لأن هذه وقائع وأنا أتحدث عن أشياء والمؤيدات موجودة.

يتم اليوم عقد اجتماع بالحمامات، يتم عقد اجتماع في شهر جوان تقدر تكلفته بـ 74 مليون، خلاصة هذا الاجتماع أن يتم إحضار السادة المديرين الجهويين لمكاتب التشغيل للحمامات ويقضون يومين ليتمتعوا بالبحر في شهر جوان وبعد ذلك يكون القرار المهم الذي صدر، أن السيارات الإدارية الموجودة في المكاتب الجهوية التي من المفروض أن يخرج بها المستشارون أو المتفقدون للتواصل مع الشركات الموجودة في المنطقة، مع المؤسسات المنتصبة ليجد المواطنون أين يعملون ويتم تسليم قرار لهم في هذا الخصوص، لا يتم إسناد السيارات للمستشارين ويمكن للمديرين الجهويين استعمال هذه السيارات لقضاء شؤونهم الخاصة، في حين -أقول هذا وأكد عليه بالبند العريض- أن هؤلاء السادة المديرين الجهويين لم يتحصلوا على خطة مدير على خلاف النظام الأساسي للوكالة، تم تمتيعهم بالسيارات وحتى مقرر التمتع بـ "المازوت" و"البنزين"، عندما تمت تمتيعهم بالسيارة، ماذا يجب توفير لهم؟

هذه البطاقة الحمراء، هذه السيارات تتطلب البنزين وهذا البنزين من أين سيتحصلون عليه؟ فهذه السيارات لا يمكنها أن تتحرك بالهواء وليست سيارات كهربائية، يحصلون عليه من حصة تنقل المستشارين والتي كان من المفروض أن يتحصل عليها العاملون بالمكتب الجهوي للتشغيل الذين كانوا يتصلون بالشركات إلى غير ذلك، يتم التخفيض من نسبة البنزين المخصصة لزيارات المؤسسات والمعامل والمصانع الموجودة في المنطقة ويمكنك التصرف لحالك لقضاء شؤون المنزل وشؤون العائلة وغير ذلك،

نتج عن ذلك تعطيل لسير عمل المكاتب والفضاءات وإهدار للمال العام وهذه نقطة تعجب، عندما نجد سيارات من 2003 ومن سنة 2004 ومن سنة 2006 هذه السيارات أصبحت قديمة وغير صالحة للاستعمال، عوض أن يتم استعمالها في خدمة المواطنين ولتبحث عن حل لمشاكل المواطنين الذين لم يعملوا، يتم تمتيعهم بهذه السيارات لتزيد كما يقال "الحبل على الجرارة".

أكثر من هذا لديك اليوم أربعة مديريين عامين يتم إعفاؤهم شفاهيا أي أننا اليوم في "العزبة"، يمكنني اليوم إعفاؤك شفاهيا، يتم إعفاء مدير عام من بين هؤلاء تحصل على هذه الرتبة منذ ثلاثين سنة، يتم إعفاؤهم شفاهيا، ولكن يتواصل تمتيعهم بامتيازاتهم ويتم تعيين مديريين عامين جدد بالنيابة، لدينا 12 خطة في الجملة، يصبح لدينا 26 مدير مركزي وهذا في اختلاف مع مقتضيات المقرر المؤقت عدد 18/28 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمصادق عليه من قبل الوزارة والمتعلق بالهيكل التنظيمي للوكالة الذي ينص على عدد 21 إدارة ووحدة مركزية لا غير ويتم تجاوز هذا أي من 21 نجد 26 مدير. كيف تم ذلك؟ السيد الوزير، هل أنت على علم بهذا؟ هل أنت على علم بهذا في الوزارة وهو موجود لديك؟ هذه هي التعيينات، تبارك الله كتاب من التعيينات وكلهم مكلف وهذه الموضحة الجديدة في التسيير، كل المديرين مكلفين وهذا مقرر التكليف وتم وضع "les fonctions" المتحصلين عليها، حقيقة كتاب أتصفحه، هذا مقرر 18/28.

سيدي الوزير، ماذا يمكنني أن أضيف لك؟ هل أعطيك أكثر من هذا؟ هل يمكنك الاستماع لي؟-الله يبارك.-

التكفل بجملة من المصاريف الراجعة بالنظر لوزارة التشغيل والتكوين المهني وهذا في مخالفة صريحة للمنشور عدد 5 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 المتعلق بالأعباء المثقلة على المؤسسات والمنشآت العمومية بعنوان مصاريف راجعة للوزارات أو الجمعيات أو المنظمات أو أي هياكل أخرى عمومية وخاصة اقتناء الهدايا وتوفير USB clé 30 تتضمن شعار وزارة التشغيل والتكوين المهني بالموارد المالية للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وذلك في إطار مشاركة إطارات الوزارة في أشغال الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل الملتئم بالدوحة من 15 إلى 16 أكتوبر 2025، يتم اليوم توفير "30 clés" وهدايا للمشاركين بهذا المؤتمر، لديك المنشور عدد 5 لسنة 2021 من رئاسة الحكومة الذي يقطع مع هذه الممارسات، أن تقتني مؤسسات للوزارة، ولكن هذا يحصل، كيف ذلك؟ هل يجوز هذا؟

كم هائل من المخالفات ولن أتحدث عن السيد رئيس مكتب التشغيل -ولن أذكر الإدارة- الذي أخذ السيارة وتعرضت السيارة لحادث مع دراجة نارية وهناك قضية جزائية مفتوحة بهذا الخصوص، ما هذا؟

السيد الوزير، أتمنى أن نستمتع لإنجاز يمكنه أن يطفئ غضب المواطنين ويرى المواطنون أن هناك عدالة في المؤسسات وأنها ليست "عزبة السيد الوالد" ليتم التصرف بهذا الشكل في مؤسسة دولة، هذه مؤسسة دولة وجب احترامها واحترام أملاكها والمحافظة على ما لديها وما يعود لها بالنظر، وإن شاء الله -وأقول جيدا إن شاء الله- نرى قرارات من لديكم بخصوص ما تم ذكره، والأکید أنه موجود لديكم على المكتب، ربما قد سهبت عن هذا أو ربما لم يصلك، اليوم أمام كل الشعب التونسي تم إعلامكم وإبلاغ كل الناس، أغلق هذا الملف وأتجاوزه.

السيد الوزير، السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية تم تعيينها منذ 24 أوت 2024 أدخل اليوم لموقع وزارة التشغيل فلا أجد أي شيء بخصوص الشركات الأهلية، عليكم أن تقوموا بـ "rebrique" على الأقل "نظروا بها العين"، كتابة دولة وكاتبة دولة بالإضافة إلى الإدارة الموجودة وهناك "appui" وإرادة من السيد رئيس الجمهورية وهناك دولة بأكملها تعمل على هذا المولود الذي نحتضنه، هذا المولود ولد قبل وقته، علينا أن نوزع المشروبات و"الزير" لينتفش وفي الوزارة لا يوجد له موقع! لا يوجد أي "rebrique" بخصوص الشركات الأهلية في موقع الوزارة! إن كنتم لا تتبنونه أعلمونا بذلك السيد الوزير.

أمر آخر اليوم هذا "harcèlement" الموجود والتحليل تجاه العائلات التونسية، هذه العقود التي يفتننا أبنائنا وعندما يذهبون لهذه الدول يجدون أن هذه العقود "des arnaques"، ما معنى اليوم أن تقابل شخصا في سفارتنا في إحدى الدول الخليجية يقول لك أن التونسيين يتسولون أمام المسجد، لأهم تم التنكيل به وبيعهم عقود عمل مزورة؟ كيف نحى هؤلاء؟ اليوم تجد شخصا يفتح شركة للتوظيف هنا والأخر يفتح شركة للتوظيف هناك، من المفروض ألا يحصل هذا في البلاد، علينا اليوم حماية أبنائنا وكفاءتنا لتستمر تونس لأن تونس ستستمر، مع الشكر.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة سيرين المرباط، ثماني دقائق، تفضلي.

#### السيدة سيرين المرباط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية وكافة الوفد المرافق البشوش،

ميزة هذه الوزارة -وقد ذكرت لهم هذا في المرة الفارطة- أن كلهم يتسمون بالبشاشة وحقيقة هناك في هذه الوزارة تفاعل رهيب وتحية خاصة للسيدة رئيس الديوان السيدة جهان والسيدة هيفاء.

سأبدأ بما يجب أن أبدأ به على الصعيد المحلي سيدي الوزير، لقد مللنا الوعود على الصعيد المحلي، خاصة عندما يأتي وزير سابق بتاريخ 10 فيفري 2023 أي منذ أكثر من سنتين، عند زيارته لمركز التكوين المهني بالمالاسين، ماذا قال؟ قال: "البياكل التابعة لوزارتهم المهمة" أي أن السيد الوزير السابق قد صنفنا بنفسه "بالمهمة"، إذن بعد سنتين من المهمة، ماذا قدمنا؟

السيد الوزير، ما المشكل الذي نعاني منه بمركز التكوين المهني بالمالاسين؟ المشكل أننا في 2016 تم وضع "plan" وفي 2017 تم تغيير مثال التهيئة العمراني فأصبح "le plan" غير متطابق، بلدية تونس تعمل حسب القانون، لذلك لا نستطيع أن تسند رخصة بناء إلا بعد تقديم "plan".

السيد الوزير، هل من المعقول أننا لم نستطع إلى حد الآن القيام بـ "plan"؟ وزارتكم مشكورة تفاعلت معنا عندما كانت هناك شجرة الكاليتوس التي تسببت بشقوق في الحائط وأنقذنا أنفسنا من حدوث كارثة إن سقط الجدار، ولكن يجب اليوم إعادة كامل الجدار والثلاث مليارات التي تم رصدها لهذا الجدار لم تعد تفي بالغرض وهنا أقدم بتحية خاصة للسيد عضو المجلس المحلي بالسيجومي السيد زياد الليحيوي الذي يتحرك مع ممثل الوكالة التونسية للتكوين المهني وتم عقد جلسة مع السيدة نرجس المدير العام للتراخيص في بلدية

تونس وتم تحريك الملف، السؤال المطروح هنا السيد الوزير، لماذا لم يتم التحرك في هذا الخصوص، بينما بإمكاننا إعادة بناء هذا الحائط بكل سهولة؟

السيد الوزير، أنتظر منك زيارة ميدانية رسمية لمركز التكوين المهني بالزهور وبالمالاسين.

سنتطرق الآن إلى ملف بلغتي بخصوصه 200 إرسالية تقريبا وهو ملف الخدمة المدنية التطوعية، الذي لم أفهمه، أنا ككاتب شعب لم أفهمه عندما أقرأ كلمة "تطوعية" أقول "volontaire"، عندما أقرأ مطالبهم أقول "تشغيل هش"، عندما تم مدي باتفاقية 2014 التي تم التنصيب عليهم كتشغيل هش وبين الآليات التي يجب تسوية وضعيتهم، وجدت محاضر جلسات، وجدت مطالب، مطلب لرئيس الحكومة، هذه مراسلة من السيد وزير التكوين المهني والتشغيل إلى السيد وزير الداخلية السابق، طبعا نجد جلسة العمل الوزارية بتاريخ 14 ماي ومن حضر فيها وجلسة عمل أخرى وزارية أي أن الملف مطروح على الصعيد الوطني، السؤال المطروح اليوم السيد الوزير، يندرج الأعدوان العاملون ضمن منظومة العمل التطوعي في جمعيات المجتمع المدني في مجال العمل الهش الذي يجب القطع معه، ما هو تصور الوزارة لحل مشكل الأعدوان العاملين ضمن منظومة العمل التطوعي خاصة أن هناك اتفاق ممضي بين وزير التكوين المهني والتشغيل والاتحاد العام التونسي للشغل بحسب محضر جلسة العمل الوزارية بتاريخ 14 ماي 2013؟

سيدي الوزير، نرجو الحصول على جواب رسني لغلق كامل هذا الملف.

لدينا ملف آخر يهم أعوان وإطارات مراكز التكوين المهني من حاملي الشهادات العليا، الأستاذية في الرياضيات وشهادة المرحلة الأولى من التعليم العالي اختصاص رياضيات إعلامية، المنضويين تحت إشراف الوكالة التونسية للتكوين المهني، يتقدمون لسيداتكم بطلمهم، عارضين عليكم وضعيتهم المهنية الحالية كإداريين مدمجين بالسلك الإداري بعد تسوية وضعيتهم السابقة كمكونين عرضيين إلى حدود سنة 2017. هذا الملف كامل-وأظهرت الملف- سأمذك به في نهاية الجلسة وسأمذك أيضا بملف آخر شخصي باسم مواطنة، عملت كعرضية بمركز التكوين المهني بباطر، هذا الملف أنا مؤمنة بإيصاله لكم.

سنصل الآن إلى للوزارة ككل، نقائص وزارة التشغيل والتكوين حسب قراءتي المتواضعة، التكوين لا يتوافق مع سوق الشغل، عندما تحدثت مع السيدة رئيسة الديوان قالت بأن هناك عمل الآن على المستوى "énergétique" والتكنولوجية، ولكن ما زال ناقصا، الوزارة ما زالت تقدم تكويننا نظريا قديما لا يستجيب لمتطلبات الشركات والمهارات الجديدة، النتيجة أن الشباب يتخرج من مراكز التكوين المهني بشهادة ولا يجد عملا.

الإدارات ثقيلة وبطيئة، الإجراءات الإدارية متعبة، الخدمة الورقية كثيرة، وهذا يقتل الروح لدى الشباب الذي يريد بعث مشروع أو التسجيل في التكوين، ضعف التواصل مع القطاع الخاص، شركات تحتاج ليد عاملة مؤهلة والوزارة ما زالت في التكوين العمومي الغير كافي لوحده، غياب رؤية استراتيجية حديثة، لا يوجد "plan" واضح طويل الأمد، خمس سنوات، عشر سنوات، كيف يمكن تجهيز الشباب لاقتصاد متحول؟ لا يوجد أي جواب، عدم مواكبة التكنولوجيات الجديدة كالذكاء الاصطناعي، التحول الرقمي، الأمن السيبرني، الطاقة

المتجددة، هذه القطاعات فيها آلاف الوظائف لكن التكوين المهني للأسف ما زال متوقفا في نفس البرامج القديمة.

لا توجد أية متابعة للشباب بعد التكوين، فهم يدرسون ثم يعودون لمنزلهم، لا توجد أي مواكبة أو توجيه، لا يوجد أي ربط مباشر مع سوق الشغل، برامج التشغيل المؤقت هي ترضية وليست حلولا وكأننا اليوم نقدم حبة مسكن لشخص مصاب بمرض السرطان.

يجب أن تكون هناك رؤية ثورية جديدة لوزارة التكوين المهني والتشغيل، نطلب منك خاصة السيد الوزير الدفع معنا بما أنك عضو حكومة، وتجلس معهم في المجلس الوزاري، أنا أشك في الحقيقة أن كل الوزراء يجلسون مع بعضهم لأنه كما ذكرت في المرة الفارطة هناك أربعة وزراء ووزيرة يعملون والبقية يذهبون ويأتون، ولم نستطع نحن سواء تفريغ قلوبنا.

سيدي الوزير، هناك قانون سيتم سنه يوم 16 ديسمبر سيعتبر من القوانين التاريخية وضمن الثورة التشريعية التي نحارب من أجلها وبهم انتداب من طالت بطالتهم وبالألمس وبعد الساعة الواحدة ليلا، وهذا أمر تاريخي جدا، تم التصويت ضمن لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بالإجماع على رصد اعتمادات مالية مخصصة لمن طالت بطالتهم، نطلب منك اليوم بما أنك وزيرهم ومرجع نظرهم أن تدافع على هذا الملف في المجلس الوزاري.

السيد الوزير، أيضا برامج كآليات التشغيل التي تحدثنا عنها منذ حين التي تعطي عملا لمدة ست أشهر ولدة سنة وبعد ذلك يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل، الواقع لا يتغير بمسكنات، لذلك نرجو إعلام الذين يعملون بالخدمة المدنية من البداية أن لديهم عملا على مدى سنة أو ستة أشهر وأيضا يتم إعلام العاملين بالألية 16، يتم إعلام كل هؤلاء حتى يكونوا على علم بذلك، ففي قانون منع المناولة قمنا بـ "les vacataires" وتم إبرام عقود يتم تجديدها مرة واحدة في ستة أشهر وبعد سنة يتم ترسيمهم أليا، نرجو طرحا لكل هذا اليوم.

السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية، ستنظرين مني زيارة في القريب العاجل لتحريك شركة أهلية بمنطقة السيجومي تخص القرية الحرفية، وهي مشروع رئاسي بامتياز للسيد رئيس الجمهورية، نريد إنجاحه، أمدمكم الله بالصحة جميعا من ذكرتهم ومن لم أذكرهم والرجال أيضا لأنهم بقوا ينظرون لي عندما شكرت النساء وشكرا.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم صابر المصمودي، ثلاث دقائق، تفضل.

#### السيد صابر المصمودي

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق،

بداية فيما يتعلق بالميزانية أعتقد أنه مقارنة بالعديد من الوزارات فإن الزيادة دون المأمول خاصة أنه كما ورد في التقرير وفي التقديم أمام اللجنة، فإن التكوين المهني اليوم يعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهم من ذلك ما ذكر حيث لم يعد ينظر إليه كبديل عن التعليم الأكاديمي، بل كمسار استراتيجي لذلك لا بد مزيدا من الدعم.

السيد الوزير، فيما يتعلق ببرامج التكوين وكذلك برامج التشغيل، ذكر في التقرير أنه يتم العمل على تطوير برامج المرافقة لفائدة الفئات ذات الأولوية على غرار فاقد الشغل والعاملات الفلاحيات وذوي الإعاقة.

اليوم لا تتوفر لدينا مراكز تكوين مخصصة لذوي الإعاقة، ويجب الالتفات إلى هذه الفئة خاصة أن سوق الشغل واسع، كما أن القانون التوجيهي يسمح بانتداب نسبة 2% من حاملي الإعاقة ونعتقد أن هناك مجهودا يجب بذله في هذا الإطار وحتى إن وجدت بعض المراكز على مستوى التربية المختصة، فإن الإشكال يكمن في معادلة هذه الشهادت وهو ما يتطلب توجيهها حكوميا في هذا الإطار ومواطن الشغل متوفرة ويجب السعي إلى دعم هذا الملف.

في علاقة بملف التشغيل ومكاتب التشغيل في الحقيقة ذكر أكثر من مرة أنه يوجد قانون جار العمل عليه في علاقة بمكاتب التشغيل بالخارج لكن إلى اليوم لم نر أي نتائج وأود أن أختتم بنداء إلى السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة، فهناك شركة أهلية بجهة صفاقس وتحديدا بمعتمدية صفاقس الغربية وهي معتمدية حضرية صغيرة، حيث توجد اليوم إرادة لتكوين شركات أهلية ومن بينها شركة رياضية أهلية بوادي الشعبوني، إلا أنه ظهرت صعوبات تتعلق بالبطاقة الجبائية، إذ يوجد ممثل واحد فقط في القبضة وبعد أشهر من الإجراءات تم تجاوز مسألة البطاقة الجبائية لكن عند التوجه إلى "RNE" طلب منهم دفع خطايا منذ تاريخ التأسيس وعند مراجعتهم قيل لهم لا بد من التوجه إلى الإدارة الجهوية للتشغيل، لكنهم لم يجدوا المنصة الخاصة بهم. هذه بعض الملاحظات ونأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار وشكرا.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم يسري البواب، له خمس دقائق، تفضل.

#### السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة،

مرحبا بالوفد المرافق،

أبدأ بالشأن المحلي السيد الوزير، لدينا مركزان للتكوين في الإكساء وفي قطاع الخشب، ولكن منذ سنة 2008 كان هناك برنامجا لإحداث مركز نموذجي للبناء وتوابعه، وقد تمت دراسات في الغرض وكان مرتبطا آنذاك بمشروع كبير كان سيقام في تونس في Lac 2، وقد اشترطت شركة المقاولات أن تكون يد عاملة مختصة في هذا المجال موجودة واليوم ومنذ سنة 2008 الأرض موجودة، ولكن لا نعلم متى سيبدأ هذا المشروع.

السيد الوزير، من المفارقات الغربية في وزارتك أن الفضاء التشغيلي في تونس يشكو نوعا من النقص في التشغيل من جهة ومن جهة أخرى لا تتوفر اليد العاملة وقد اتصلت بي وحدة صناعية بجهة المنستير تطلب انتداب عمال وعاملات بمستوى السنة السابعة أساسي فما فوق، مع توفير عديد الامتيازات وضمان جميع الحقوق، إضافة إلى توفير النقل، وكانوا في حاجة لحوالي 150 عاملا وقد تواصلوا مع مكاتب التشغيل بالمنستير وجمال ولم يجدوا يد عاملة

وهم اليوم مهددون بخسارة أسواقهم ومن جهة أخرى سيدي الوزير، لا بد أن تكون لديكم سيادة على جميع المتداخلين في هذا الموضوع من أجل حل الإشكاليات التي تعيق التشغيل.

اليوم هناك تقريبا تسع مؤسسات وقد اجتمعنا مع صناعيين في قطاع صناعة مكونات السيارات لتوفير 20 ألف موطن شغل، مع تكوين يدوم شهرا ونصف وانتداب آلي بعد التكوين، ماذا حصل؟ يجدون أن الديوانة تعطل التكوين، كيف تم ذلك؟ بسبب عدم تزويد المكونات بالمواد الأولية اللازمة للتكوين، فأين وزارة التشغيل اليوم؟

السيد الوزير، عندما تتحاور مع الصناعيين والمهنيين يؤكدون أنهم في قطيعة مع مراكز التكوين ويعبرون عن أن الدولة أصبحت تكوّن للبطالة لا للتشغيل، هم يحددون احتياجاتهم بدقة لكن برامج التكوين تتجه إلى مجالات أخرى.

نحن كنواب توصلنا إلى العديد من الحلول من بينها تشغيل من طالبت بطالتهم وكذلك طرح برامج تفرض على الجامعات الخاصة انتداب نسبة معينة من الدكاترة المعطلين الذين يدرسون في الكليات الخاصة لكننا نصطدم برفض من الحكومة وبالتالي أجد نفسي اليوم كمشرع أقدم حولا لمشكلة التشغيل وخاصة المشكل الكبير الذي هو عندكم كوزير التشغيل وهم أصحاب الشهادات، نحن نحاول إيجاد مخارج، لكن للأسف الدولة تعد من بين أسباب التعطيل، فحاملو الشهادات في القطاع الفلاحي وخاصة المهندسون الفلاحيون الذين يكترون الأراضي من أملاك الدولة، يواجهون إشكالا كبيرا. إذ يحصل على أرض دولية ثم يتوجه إلى البنك للحصول على قرض لاقتناء جرار والمواد اللازمة للاستغلال لكنه يصطدم بالرفض لأنه لا يملك ضمانات كافية، باعتبار أن الأرض ليست مسجلة باسمه. هل وجدتتم أنتم كحكومة حلا لهذا الإشكال؟ هذا موضوع من المواضيع التي لا بد أن ينعقد مجلس وزاري لإيجاد حل عاجل له لأنه من غير المعقول أن يقوم صاحب شهادة باكتراء أرض ثم يجد نفسه عاجزا عن استغلالها لغياب التمويل.

لقد تم طرح هذا الموضوع مع رئيسة الحكومة ووزير أملاك الدولة ووزير الفلاحة دون التوصل إلى أي حل وهؤلاء من حاملي الشهادات القادرين على العمل، بل وبمكثهم أيضا تشغيل غيرهم من أصحاب الشهادات ومن عائلات أخرى في الميدان الفلاحي.

سيدتي كاتبة الدولة، السيد الوزير، أنتم اشتغلتم على ملف الشركات الأهلية، لكن عندما ننظر إلى الواقع نلاحظ أن الدولة تواجه إشكالا كبيرا يتعلق بحاملي الشهادات المعطلين عن العمل وعند الرجوع إلى المرسوم عدد 15 والمرسوم عدد 3 نتساءل أين هو التشجيع على انتداب حاملي الشهادات المعطلين عن العمل؟ نجد أن الامتيازات الممنوحة لمؤسسي الشركات الأهلية كبيرة جدا لكنها لا تقترن بأي تحفيز حقيقي لانتداب المعطلين عن العمل.

واليوم إذا لم يتم التنصيب على نسبة معينة من حاملي الشهادات والمعطلين ضمن مؤسسي الشركات الأهلية وإذا لم تلتزم هذه الشركات بتشغيل حد أدنى منهم، فكيف يمكن أن تساهم في التنمية؟ فالتنمية لا تتحقق بمنح من لهم شغل و"باتيندات" امتيازات إضافية ونمكثهم من تكوين الشركة الأهلية هل هذه هي التنمية؟ إن التشغيل هو رافد من روافد التنمية، والتشغيل هو حق دستوري يضمن كرامة المواطن التونسي وأنتم مسؤولون على كرامة المواطن التونسي ككاتبة دولة وكوزير ولا يعقل أن تمنح امتيازات كبيرة دون تحقيق نتائج ملموسة في الكرامة والتشغيل.

أؤكد أن هذه هي مطالب المواطن التونسي اليوم. كما أذكر بأهمية إحداث مركز تكوين نموذجي في البناء خاصة وإن عاد النشاط في ليبيا مع الطلب الكبير على اليد العاملة في هذا القطاع لن نجد بعد ذلك عامل بناء في تونس وهو ما يستوجب إيلاء الأهمية القصوى وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة منال بديدة، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

في الحقيقة ليس من عادتي الشكر، لكن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني يستحق الشكر، لما يتميز به من نزاهة وتفان كبير في العمل إضافة إلى ما يجمع عليه أغلب النواب من أخلاق عالية وتنتمي أن نراه ضمن التركيبة الجديدة للحكومة في حال إجراء تحويل وزاري قريب.

كما أشيد بالسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية، أعتبر أنها نجحت في المهمة الموكولة إليها من حيث تحسن إقبال المواطنين على الشركات الأهلية وخاصة بعد التنقيح التشريعي الأخير الذي نال استحسان الجميع. وان شاء الله بالتوفيق.

في المقابل ورغم المجهود الكبير المبذول من قبل وزارتك فإن النتائج على أرض الواقع ما تزال قليلة ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب ولا إلى ما نطمح إليه كنواب شعب خاصة في ظل تزايد وتنامي نسب البطالة، ففي الحقيقة المعضلة الكبرى في بلادنا، ما يزال الكثير يربطون التشغيل بالوظيفة العمومية حيث يتجه الطالب بعد التخرج مباشرة نحوها وهو تصور خاطئ لأن المبادرة الخاصة وبعث المشاريع تمثلان المسار الحقيقي لمن يطمح إلى الاستقلالية وتحقيق النجاح بعيدا عن التبعية سواء للدولة أو للقطاع الخاص وهنا في الحقيقة يوجد تقصير من الدولة من خلال عدم تحفيز الشباب على المبادرات الخاصة وذلك في نقطتين:

النقطة الأولى تتعلق بتمويل الشباب وقد درست في الجامعة طلبية المرحلة الثالثة هناك طلبية لديهم قدرات كبيرة ولو أتيحت لهم الفرصة لتمكنوا في ظرف خمس سنوات من تحقيق نتائج هامة وإخراج بلادنا من كل الأزمات لكن الإشكال يكمن في غياب التمويل، فهم يبحثون عن تمويل ولا يجدونه وهنا يطرح التساؤل: لماذا لا يتم تمكين هؤلاء الشباب من تمويل دون ضمانات ولا فوائض؟

ومن هذا المنطلق أدعو الحكومة إلى تنقيح قانون البنوك لسنة 2016 وخصوصا البنك التونسي للتضامن "BTS" الذي يفترض أن يكون داعما للمواطن لكنه في الواقع لا يختلف عن بقية البنوك من حيث الأعباء المالية، فهناك من تحصل على قرض بقيمة 5000 دينار واضطر إلى إرجاع أكثر من 12000 دينار. لذلك، من الضروري إما إصلاح هذا الإطار أو إحداث هيكل تمويلي بديل يوفر تمويلات للشباب دون ضمانات أو فوائض.

أيضا الدورات التكوينية للتشجيع على المبادرات الخاصة، فحتى مكاتب التشغيل والعمل المستقل تشهد تفاوتات في أدائها بين الجهات، إذ يتم التشجيع في بعض الولايات دون غيرها كما أن العديد من الشباب يجهدون كيفية بعث مشروع خاص من حيث الإجراءات والتحفيزات والامتيازات الجبائية واختيار المشروع المناسب، لذلك من الضروري تكتيف الدورات التكوينية وتعميمها على مستوى المعتمديات حتى لا تقتصر على بعض الولايات فقط.

كما يجب إيلاء عناية أكبر بقطاع التكوين المهني الخاص السيد الوزير، يمكن لقطاع التكوين المهني الخاص أن يكون شريكا فاعلا في إنجاح منظومة التكوين المهني في بلادنا لكن للأسف أصبح هذا القطاع حكرًا على بعض لوبيات التكوين المهني والدولة تحمي هذه اللوبيات من خلال التنظير وكأنها تسعى إلى غلق السوق لفائدة كبار الفاعلين في المجال. أما الباعثين الشبان الصغار، أصحاب المراكز الصغرى فلا يجدون حظهم لا من حيث الإجراءات ولا بالنسبة إلى التنظير الذي يبقى لثلاث سنوات إضافة إلى صعوبة الحصول على شهادات الكفاءة أو المهارة.

وفي هذا الإطار أود التطرق إلى مسألة التنظير في الاختصاصات شبه الطبية وأنا أعتبره ملف فساد بامتياز، بل فيه خرق للدستور. إذ تم منذ سنة 2013 غلق باب التنظير في هذه الاختصاصات مما أدى إلى احتكارها من قبل عدد محدود من المراكز. فهل يعقل أن تضم ولاية بأكملها مركزا واحدا فقط في هذا المجال؟ أين هو مبدأ المساواة الذي ينص عليه الدستور التونسي؟

كذلك التنظير في اختصاصات جديدة مثل مرافق الحياة، يتطلب تجهيزات باهظة الكلفة ما يقارب 150 و170 ألف دينار، كنا نأمل وجود مرونة أكبر في هذا الجانب وأقترح في هذا الصدد على الوزارة إلغاء التنظير ويقتصر دوركم على الرقابة والدعم والمراقبة كما أن شروط إسناد شهادات المهارة الحالية تمثل بدورها عائقا أمام تطوير التكوين المهني الخاص في بلادنا.

من طالت بطالتهم السيد الوزير، فإن عددهم حسب تقديرنا لا يتجاوز 10 آلاف شابا وشابة وهو عدد يمكن للدولة استيعابه خاصة وأنا تقدمنا بمقترح في قانون المالية ونعمل على دعمه خلال الجلسة العامة ونأمل منكم التفاعل الإيجابي بخصوص من طالت بطالتهم.

أود التطرق إلى معتمدية بئر علي بن خليفة التي تتمتع بموقع استراتيجي فهي تتوسط أربع ولايات وست معتمديات، لكنها تعاني فهي تحتل النسب الأولى في البطالة والانقطاع المدرسي ونحن في حاجة ماسة إلى إحداث مركز تكوين مهني بها وقد تقدمنا بهذا الطلب عدة مرات دون استجابة، ونأمل منكم إعادة النظر فيه خاصة وأن شباب المنطقة يضطرون للتنقل لمسافات تفوق 120 كيلومترا ويمكن أن يستفيد من هذا المركز أيضا متساكنو المعتمديات المجاورة.

كذلك لا يوجد مكتب تشغيل للعمل المستقل بالمعتمدية، مما يضطر الشباب إلى التنقل إلى معتمدية المحرس للتسجيل ونقترح في هذا الصدد إحداث مكتب دائم ويمكن استغلال دار الخدمات الموجودة بالجهة لهذا الغرض.

نتمنى التحفيز أكبر على الإقبال على الشركات الأهلية، السيدة كاتبة الدولة، في بئر علي بن خليفة، حيث توجد في كل عمادة مجموعة كبيرة، لكن نسق التأطير ما يزال بطيئا، ونتمنى من السيدة كاتبة الدولة زيارتنا في هذه المعتمدية ونتشرف أن تكوني بيننا ونتمنى التوفيق للجميع وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة مهي عامر، لها خمس دقائق، تفضلي.

**السيدة مهي عامر**

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التشغيل والتكوين،

اليوم أود أن أشكر الوزارة على التفاعل الإيجابي معنا وعلى التواصل طيلة سنتين خاصة فيما يتعلق بإحداث نقطة اتصال لتقريب خدمات مكتب التشغيل والعمل المستقل بالتضامن بمعتمدية المنهله وقد انطلقت هذه النقطة يوم 25 نوفمبر الماضي على أن تكون بصفة دورية يومي الثلاثاء والخميس من كل أسبوع وذلك في إطار تقريب الخدمات من طالبي الشغل وكنا قد طالبنا بتغيير مقر مكتب التشغيل والتكوين المستقل بحي التضامن، غير أن الإشكال يتمثل في صعوبة الحصول على مقر مناسب بسبب إشكاليات الكراء والوزارة لم تتوصل إلى إيجاد مقر لتحويل هذا المكتب ونريد بعد إحداث نقطة الاتصال، فإننا نواصل مساعدتنا من أجل نقلة هذا المكتب.

كذلك نود أن نشكرهم على التجاوب والتفاعل بخصوص القوانين المتعلقة بالشركات الأهلية والتغييرات والتنقيحات التي تمت مؤخرا خاصة القوانين الخاصة بشركات النقل بين المنهله والتضامن حيث كانت لنا شركة جهوية للنقل وكان هناك إشكالا كبيرا في بعض القوانين، أشكرهم لأنه تم التفاعل إيجابيا معهم.

السيد الوزير، أود التطرق إلى مؤسسات التكوين الخاصة التي تشتغل دون رقابة كافية، مواطنون يدفعون تكاليف تكوين أبناءهم لمدة ثلاث سنوات، ثم يتفاجؤون بأن الشهادة غير معترف بها وهذا في الحقيقة يطرح التساؤل حول دور وزارة التشغيل والتكوين المهني في المراقبة، فالمواطن يخسر ماله لمدة سنتين أو ثلاث سنوات ثم يقولون له لا هذه المؤسسة غير معترف بها.

كما أود الإشارة إلى مركز التكوين المهني بحي التضامن وهو مركز كبير يضم عديد الاختصاصات لكنه لا يستفاد منه بالشكل المطلوب وقد تطرقنا إلى هذا الموضوع في عدة مناسبات داخل مجلس النواب وفي اللجنة وفي الجلسات العامة نظرا إلى موقعه المعزول وقد طالبنا على الأقل بإحداث وسيلة نقل لتأمين الوصول إلى هذا المركز حتى يتمكن المواطنون من الذهاب إليه فالمنهله منطقة كبرى، مثلا في الصنهاجي، حي الرفاهة، حدائق المنزه، لا يستطيعون التنقل إلى المركز بسبب بعده وصعوبة الوصول إليه مما أدى إلى ضعف الإقبال عليه ومع ذلك لا يزال هذا الإشكال قائما منذ سنتين دون تفاعل كاف إلى حد الآن.

أود التطرق إلى مسألة التشغيل بصفة عامة، فوزارتكم هي وزارة التشغيل غير أننا عند النظر إلى واقع البطالة نجد عددا كبيرا من العاطلين عن العمل وهنا يطرح السؤال أين الاستراتيجية الوزارة؟ وأين التصور الذي من شأنه أن يحد من البطالة؟

إن المطلوب ليس بالضرورة إدماج هؤلاء في الوظيفة العمومية، بل تأطيرهم ومرافقتهم لبناء مشاريع خاصة. غير أن الإشكال أن العديد من الشباب يدخلون في مشاريع ثم يفشلون ويخسرون، ما يجعلهم يعيشون حالة من الخوف والتردد خاصة بعد تجارب سابقة لأقارب أو معارف خسروا مشاريعهم ولذلك من الضروري أن تكون الوزارة حاضرة منذ بداية دراسة المشروع إلى إنجازه ولا أن تمنحه قرض ونتركة يواجه مصيره وحده.

كما يجب التوجه نحو إدراج اختصاصات جديدة تتماشى مع متطلبات المرحلة مثل الاقتصاد الأخضر والطاقات البديلة وتحلية المياه وغيرها من المجالات الحديثة، فمن غير المقبول أن تبقى مراكز التكوين تعمل باختصاصات قديمة لا تواكب سوق الشغل في حين أن الاختصاصات الجديدة غير مفعلة بالشكل الكافي كما ينبغي تعزيز

التنسيق مع المؤسسات الصناعية لتحديد الاختصاصات المطلوبة فعليا وهنا يطرح السؤال أين هي تصورات وزارة التشغيل والتكوين؟

وفيما يتعلق بحاملي الشهادات العليا الراغبين في القيام بمشروع فلاحي، لا يستطيعون استغلال أرض فلاحية وخاصة من أملاك الدولة، ففي الآونة الأخيرة تواصل معي شاب بطلب للحصول على قطعة أرض من أملاك الدولة لإنجاز مشروع فلاحي إلا أن الأخيرة طلبت منه أن ينتظر "البته" أو طلبات العروض وعند التساؤل متى تفتح طلبات العروض يقولون له نحن منذ سنة 2020 لم نقم بطلبات العروض مما يعطل المبادرة لذلك، من الضروري على وزارة التشغيل والتكوين أن تتواصل مع وزارة الفلاحة وتكون هناك نسبة معينة لتمكين أصحاب الشهادات العليا الراغبين في الاستثمار...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم شكري بن البحري، له أربع دقائق، تفضل.

**السيد شكري بن البحري**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة،

مرحبا بإطاراتنا الكرام،

أنا لن أتحدث لا عن مهمة التشغيل ولا عن الاستراتيجية ولا عن البرامج ولا عن الاستثمارات، منذ العام الماضي وما قبله، لدينا طلب واحد في دقيقة واحدة وليس أربع دقائق.

مطلب واحد في معتمدية عقارب، إحداث مكتب تشغيل وعمل مستقل لفائدة 50 ألف مواطن، هذا هو مطلبهم سيدي الوزير، منذ سنوات ونحن ننتظر هذا المطلب، منذ سنوات ونحن نحلم به وهو ما نعتبره المفتاح، منذ سنوات ونحن ننتظر أن تكون الوزارة حاضرة في وسط المعتمدية.

إحداث هذا المكتب يمكن أن يحل لنا العديد من الإشكاليات خاصة بالنسبة إلى طالبي الشغل وطلبي المرافقة والمبادرات، نضطر إلى التنقل إلى المحرس وإلى صفاقس وأنتم تعرفون وسائل النقل غير متوفرة وذلك من أجل تقديم مطلب أو الاستفسار أو على الأقل محاولة الاستفادة من برامجكم لذلك، فإننا منذ سنوات ننتظر هذا الطلب.

لقد طلبتم منا أن نضع عقارا على ذمة الوكالة وهذا العقار اليوم وهو المطلب رقم 50 قد وفرته البلدية ووضعت على ذمتكم وقد أرسلت بهذا الطلب أيضا في سؤال كتابي بتاريخ 29 أبريل 2025 وتحدثت مع السيد المدير العام، مشكورا وكان منفتحا على هذا الطلب، نأمل اليوم أن نجد إجابة واضحة هل سيتم إحداث هذا المكتب أم لا سيدي الوزير؟

سيدي الوزير، إذا نقول على المباشر سيتم إحداث مكتب تشغيل بعقارب في القريب العاجل وهذا ما تؤكدك السيد الوزير.

شكرا جزيلا السيد الرئيس، شكرا جزيلا السيد الوزير، بارك الله فيكم، وفقكم الله.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، سأطلب من السيدات والسادة النواب المحترمين الالتحاق بالقاعة: رضا الدلاعي وبسمة الهمامي ومنصف المعلول ومراد الخزامي وياسين مامي ويوسف الطرشون وعزيز بن الأخضر.

أنا مجبر على رفع الجلسة، لا يمكن الانتظار أكثر وشكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء الأفاضل على مداخلة القيمة.

الشكر موصول للسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة والوفد المرافق، شكرا على حسن الإصغاء.

والآن نرفع الجلسة لعشر دقائق ثم نمر إلى النقاش العام في جزئه الثاني المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

استراحة لعشر دقائق، سيدي الوزير، تفضل.

(كانت الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال)

**استئناف الجلسة**

**ومواصلة النظر في مشروع ميزانية**

**مهمة التشغيل والتكوين المهني**

(كانت الساعة الخامسة إلا خمس دقائق بعد الزوال)

**السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات السامية للوزارة المحترمون،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

في البداية أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للسيدات والسادة أعضاء لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، وأعضاء لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب، على التقرير الهام الذي قدموه حول ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني وما تضمنه من تشخيص موضوعي للتحديات الماثلة والرهانات المطروحة.

كما يسعدني أن أرحب بالسيد رياض شود، وزير التشغيل والتكوين المهني وبالسيدة حسناء جيب الله، كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية وبالوفد المرافق لهما متمنيا لهما التوفيق والسداد في مهامهم الوطنية.

ولا يفوتني أيضا أن أتوجه بالشكر والثناء للسيدات والسادة نواب البرلمان على ما يبذلونه من مجهودات متواصلة خدمة للوطن والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

هذه المناسبة نستحضر المبادئ التي قامت عليها ثورة 17 ديسمبر 2010 المجيدة التي عبرت عن الإرادة الشعبية في بناء مجتمع قائم على الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وكان مطلب الشغل والعدالة أحد أبرز محركاتها، لما عانتها الجهات والفئات من تهميش وهيمنة منظومات قديمة عطلت طموحات الشباب، فمعضلة البطالة التي استفحلت لسنوات لا يمكن فصلها عن السياسات السابقة التي عمقت الفوارق بين الفئات والجهات وأسهمت في تكريس اللامساواة،

وانتهجت سياسة تشغيل قائمة على المحاصصة وتقاسم النفوذ، مما حال دون إرساء مناخ عادل وشفاف يضمن تكافؤ الفرص للجميع.

وقد أدت هذه المقاربات إلى تراجع ثقة المواطن في جدوى البرامج العمومية وإلى تعميق الإحباط لدى شباب قضى سنوات طويلة في البحث عن شغل كريم ورغم تعدد المبادرات الحكومية، فإن مؤشرات البطالة ما تزال مقلقة وهو ما يدعونا إلى إعادة التفكير في السياسات التشغيلية وفق رؤية وطنية شاملة، تبنى على مقاربة تشاركية.

وفي هذا الصدد يؤكد المجلس الوطني للجهات والأقاليم على استعداده الكامل للمساهمة في صياغة هذه الرؤية الجديدة، بما يعيد الثقة لشبابنا، ويمنح الجهات دورها الطبيعي في تحديد حاجياتها وإمكاناتها.

وفي حضور السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية، يهنا أن نؤكد على أهمية هذا التوجه الوطني، باعتباره ركيزة أساسية لبناء اقتصاد شعبي قائم على العمل التشاركي والتضامن المجتمعي فالشركات الأهلية هي آلية اقتصادية لبناء مشروع وطني يعيد للمواطن مكانته في إنتاج الثروة واستثمار طاقاته، بعيدا عن منطق الاحتكار والربح، ولعل قطاع الفلاحة يمثل أوضح مثال حيث يواجه المزارعون ضغوطا من السماسرة واللوبيات، والحل يكمن في تعزيز التعاونيات والشركات الأهلية التي تتكفل بالإنتاج والتصنيع والتوزيع وحتى التصدير، بما يقطع مع هيمنة المحتكرين ويعيد الاعتبار للمنتج الحقيقي.

السيد الوزير،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

فيما يتعلق بقطاع التكوين المهني، الذي يعتبر حجر أساس لكل إصلاح اقتصادي واجتماعي، ولا يمكن تحقيق عدالة في توزيع الفرص دون تعميم مؤسسات التكوين على مختلف الجهات والأقاليم وربط تخصصاتها بواقع كل منطقة وبجاراتها التنموية، فالتكوين المهني الناجع هو الذي يواكب متطلبات سوق الشغل ويمنح أبناء تونس تأهيلا فعليا يمكنهم من الاندماج في الحياة المهنية بفرص متكافئة.

ومن موقع مسؤولياتنا نرى أن للجهات دورا محوريا في تحديد حاجياتها والتوجيه نحو الاختصاصات المستقبلية، دعما لمسار التنمية المتوازنة وتعزيزا لدور الشباب في بناء اقتصاد وطني متجدد.

ختاما، نؤكد التزامنا الثابت بالعمل مع بقية هيكل الدولة للمضي قدما نحو بناء اقتصاد عادل، يعيد الاعتبار للشغل كحق دستوري وكأساس للكرامة الإنسانية ويضع الجهات في صدارة مسارات التنمية والإصلاح.

وفقنا الله لما فيه خير تونس وشعبها.

ونمر الآن إلى النقاش العام وأحيل الكلمة بداية للسيد النائب المحترم جلال القروي، له ثماني دقائق، تفضل.

**السيد جلال القروي**

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

مرحبا بكم السيد الوزير المحترم،

أشكركم على حضوركم اليوم أمام مجلس نواب الشعب وأود أن أستغل هذه المناسبة لأعبر بكل مسؤولية وموضوعية عن جملة من

الملاحظات التي توصلنا إليها من خلال متابعتنا الدقيقة لأنشطة وزارة التشغيل والتكوين المهني والمؤسسات تحت الإشراف وعلى رأسها الوكالة التونسية للتكوين المهني "ATFP" حيث لاحظنا حضورا إعلاميا مكثفا ومتواصلا على شبكات التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام غير أن هذا الحضور بقي للأسف في حدود الدعاية والترويج لشعارات وبرامج قديمة، دون أن يواكبه نفس المستوى من الوضوح في النتائج أو الجراءة في التقييم أو الجدية في المكاشفة.

إذ تم تقديم نظام المبادرة الذاتية كمنجز جديد والحال أنه يعود إلى سنة 2020 بموجب مرسوم مؤرخ في 10 جوان 2020 وهو ما يدفعنا إلى التساؤل بكل مشروعية: ما الجديد الذي أدخل عليه؟ ما هي نتائجه الفعلية؟ ما مدى مساهمته الحقيقية في تقليص الاقتصاد غير المنظم؟ ما هي الإجراءات المتخذة لإدماج الناشطين في القطاع الرقمي الإبداعي "freelance" في هذا النظام؟

كما تم الترويج للمنظومة المعلوماتية المندمجة للتصرف في أنشطة التكوين "SIGAF" التي انطلقت منذ سنة 2022 دون أن نلاحظ إلى حد اليوم أي تأثير ملموس على مستوى الحوكمة أو الشفافية أو تحسين الأداء وبتساءل هنا متى يمكن للرأي العام ولمثلي الشعب أن يطلعوا على تقييمات شفافة ولو مرحلية، تركز على مؤشرات موضوعية مقنعة حول نتائج هذه المنظومة؟

وفي ذات السياق تابعنا الندوة الإقليمية حول التكوين في صيانة السيارات الكهربائية والهجينة، المنعقدة بالوردانين بتاريخ 11 نوفمبر 2025 والتي تم خلالها الإعلان عن جعل مركز الوردانين مركزا نموذجيا في هذا الاختصاص كما تم، خلال زيارتكم لمركز باجة بتاريخ 12 ماي 2025، الإعلان عن بعث هذا التخصص، لكن، إلى حد هذا اليوم، لم نسجل أي تقدم فعلي في إعداد الفضاءات التكوينية ولا في اقتناء المعدات الموكبة للتطورات التكنولوجية في هذا المجال والأهم من ذلك، لم نسجل برامج تكوين حقيقية للمكونين في هذه التقنيات الحديثة التي تستوجب كفاءات عالية ومهارات دقيقة غير متوفرة حاليا لدى عدد كبير من الإطارات ولا تمتلك شهادات جودة معترف بها، الأمر الذي يجعل هذه المبادرة أقرب إلى النوايا المعلنة منها إلى المشاريع المنجزة.

كما نطرح هنا سؤالاً جوهريا حول مآل برنامج دعم التكوين والإدماج المهني "PAFIP" الذي انطلق منذ سنة 2015 وبإشراف على نهايته بعد أكثر من عشر سنوات من التنفيذ والذي كان يفترض أن يشمل تكوين أكثر من 600 مكون في مكونه غير المادي في اختصاصات من بينها صيانة السيارات الكهربائية والهجينة لكن هذا البرنامج عرف تعطلا غير مبرر ولم يتم إنجاز شيء يذكر منه إلى اليوم، رغم مرور أغلب مدته الأمر الذي أنتج آثارا سلبية خطيرة، تمثلت في حرمان المكونين من تطوير كفاءاتهم وتأخير جاهزية المنظومة التكوينية الوطنية لمواكبة التحولات الصناعية والتكنولوجية وهو ما انعكس سلبا أيضا على القدرة التنافسية للمؤسسة التونسية، وعلى جاذبية الاستثمار في القطاعات الواعدة.

وما زاد الأمر خطورة اعتماد الوزارة في بعض مكونات هذا البرنامج على مؤسسة أجنبية غير معتمدة حتى في بلدها الأصلي ولا تمتلك شهادة جودة معترف بها لتأهيل مهندسين تونسيين من ذوي الكفاءة وهو ما يطرح تساؤلا جديا حول معايير اختيار الشركاء الأجانب وحول حماية السيادة التكوينية الوطنية.

كما تابعنا إعلانكم عن جعل دورة سبتمبر 2025 دورة استثنائية ترفع فيها طاقة التكوين وتبعث فيها اختصاصات جديدة غير أننا لم نسجل إلى حد الآن أي مؤشرات تؤكد استثنائية هذه الدورة، إذ لا تزال عديد المراكز تعاني من نفس الصعوبات السابقة فبعضها مغلق، كمراكز الفتاة الريفية والصناعات التقليدية وبعضها يشكو ضعف الإقبال وقدم التجهيزات وضعف البنية التحتية والنقص الفادح في المعدات والوسائل، رغم أنها مشمولة ببرامج دعم وصفت بأنها تمس قطاعات ذات أولوية قصوى وهو ما يجعلنا نتساءل بكل مسؤولية لماذا لا يتم تنظيم ندوة رسمية يتم خلالها نشر مؤشرات النجاح ونسب الإنجاز بكل شفافية من باب المصادقية تجاه الشبان المتكويين والرأي العام؟

وفي الخلاصة سيدي الوزير، لاحظنا إصراركم في عديد المناسبات على القول بأنكم تعملون وفق مقاربات جديدة وتصورات حديثة تتجاوز رهانات الماضي لكن الواقع الميداني والمؤشرات المتوفرة تثبت أن الإشكاليات ما تزال هيكلية وأن الرؤية ما تزال غير واضحة وأن مناهج التكوين لم تعرف تحيينا جذريا وأن آليات التشغيل ما تزال تفتقر إلى المتابعة بمؤشرات موضوعية موثوقة باستثناء بعض التقدم المحتشم في الشركات الأهلية.

لذلك فإننا لا نطالبكم اليوم بمعجزات، لكن نطالبكم بما هو أساسي في الدولة الحديثة الشفافية والنقد الذاتي والمصارحة ونشر آجال واضحة لمأل البرامج المتعثرة قبل الحديث عن إيجابياتها وتقديم خطط دقيقة لترميم ما ضاع وتفادي تكرار الأخطاء مستقبلا لأن العمل الجاد لا يخشى الحقيقة والتعثر إذا قدم بشجاعة وشكرا لكم.

#### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد الكو، له ثمان دقائق، تفضل.

#### السيد محمد الكو

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء النواب،

السيد الوزير والوفد المرافق لكم، مرحبا،

مهمة التكوين والتشغيل وعكست المفردات عمدا لأنه لا يمكن أن يكون تشغيل بدون تكوين، فالخطر الاجتماعي الذي يهدد استقرار البلاد اليوم هي أزمة بطالة تفاقمها أزمة هيكلية في التكوين.

سيدي الوزير، سأبدأ بعرض بعض الأرقام الصادمة والتي أوردتها المعهد الوطني للإحصاء حيث أن معدل البطالة الكلي لا يزال يحوم حول 15.4% وهو رقم مقلق وترتفع بطالة حاملي الشهادات العليا بشكل متواصل لتصل إلى 24.9%. بطالة الشباب ممن سنهم بين 15 و24 سنة -وهذا الرقم الأخطر الذي يعكس ضياع جيل- بلغ 40.1%.

التمييز المؤسسي أي البطالة النسوية، نسبة بطالة الإناث من حاملي الشهادات العليا بلغت 32.3 مقابل حوالي 14.5% للذكور، وهو تمييز اجتماعي واقتصادي يجب معالجته، فإذا علمنا أن المجتمع سواسية 50% من الذكور و50% من الإناث، فكيف بنسبة كبيرة عاطلة عن العمل؟

سأواصل تقديم بعض الأرقام حسب الأقاليم الخمسة، حيث توفر أرقام التعداد العام للسكان والسكنى الصادرة في أواخر 2025 تفاوتات كبيرا بين الأقاليم ففي الإقليم الخامس حيث نسبة البطالة الأعلى وطنيا تبلغ 36.9% عند الإناث و19.5% عند الذكور.

الإقليم الرابع 31.8 نسبة البطالة عند الإناث و14.8% عند الذكور. الإقليم الأول 17.2% نسبة البطالة عند الإناث و10.7% عند الذكور وفي الإقليم الثاني والثالث هي أقل.

هذه الأرقام هي دليل آخر على غياب العدالة الترابية، والخلل الكبير في سياسة التشغيل المتبعة، وبالتالي خلل تنموي مرعب، فيسجل الإقليم الخامس أعلى نسب بطالة على المستوى الوطني، هذا التباين يؤكد أن سياسات التكوين والتشغيل ليست محايدة ولا تخدم العدالة بين الجهات والأقاليم، الإشكالية الحقيقية ليست فقط في نقص الوظائف، بل في الفجوة الهائلة بين مخرجات منظومة التعليم والتكوين وحاجات سوق الشغل الفعلية، حيث ما زلنا ننتج الآلاف من حاملي الشهادات النظرية بينما يعاني السوق من نقص حاد في المهارات الوسطى والتقنية المطلوبة عالميا كالطاقات المتجددة والتكنولوجيا الدقيقة وصيانة الآلات الصناعية.

كما تعاني مراكز التكوين المهني من إشكاليات هيكلية مزمنة: قدم التجهيزات، نقص الإطارات المتخصصة مما يجعل خريجها غير قادرين على الاندماج المباشر في سوق العمل التنافسي.

القطاع الخاص ما زال في عزلة، إذ يستثمر قليلا جدا في التكوين لعدم وجود آليات تشريعية وإلزامية تربط المؤسسات الاقتصادية بالمنظومة التكوينية بشكل عضوي.

سأمر إلى اقتراح بعض الحلول: يجب أن تقوم سياستكم على ثلاث ركائز أساسية، الإلزامية، المواءمة والعدالة الترابية:

أولا، إصلاح المنظومة التكوينية بالإلزام والمواءمة، فالشراكة الإلزامية أي سن قانون يلزم المؤسسات الاقتصادية الكبرى بمساهمة فعلية في التكوين أي التدريب والإشراف والتمويل المشترك للمراكز بدلا من الاكتفاء بالاستغلال.

ثم التعليم المزدوج، التوسع الفوري في نظام التكوين بالتداول العمل والدراسة معا لضمان أن يتطابق التكوين 100% مع متطلبات السوق ثم العدالة الترابية والشركات الأهلية، يجب تفويض الصلاحيات والميزانيات للمهاكل الجهوية لربط التكوين بالخصوصيات الاقتصادية لكل إقليم، مثلا التركيز على الصناعات الغذائية في الشمال والطاقات المتجددة واللوجيستيات في الجنوب.

تعزيز نماذج الشركات الأهلية، تبني هذا النموذج كحل هيكلية لخلق الثروة على المستوى المحلي في الجهات التي تعاني من بطالة حاملي الشهادات.

ثم تثمين التكوين المهني، تغيير الصورة النمطية، إطلاق خطة وطنية شاملة لتثمين التكوين المهني ورفع له ليكون وجهة أولى للشباب، بدلا من كونه الملاذ الأخير وربطه بفرص الهجرة القانونية والعمل بالخارج عبر اتفاقيات واضحة، فيجب طرح الهجرة المنظمة كأحد أهم الحلول لمكافحة الهجرة غير النظامية والقول أن التكوين المهني الجيد هو أول خط دفاع ضد الهجرة غير الشرعية.

وبالتالي الوزارة مطالبة بالشفافية في تعميم هذه الاتفاقيات وإلزام مراكز التكوين المهني بتكثيف التكوين في المهن ذات الطلب الخارجي وربط ميزانيات التكوين بأهداف الهجرة المنظمة.

إن العدالة الترابية في التشغيل والتكوين تتطلب وضع مؤشرات أداء ملزمة للحد من الفجوة التنموية بين الأقاليم الخمسة واعتماد برامج تكوين مواجهة تفاضليا لتقليص بطالة الإقليم الخامس.

يجب الكشف بصفة دورية عن بيانات البطالة التفصيلية حسب المعتمديات داخل الولاية الواحدة لتحديد بؤر الحرمان بدقة وتوجيه الموارد نحوها.

ربط التكوين بالمقومات الموجودة في كل إقليم لتلبية حاجياته من جهة ولحسن توظيف طالبي الشغل والإزام مراكز التكوين المهني بعقد شراكات حقيقية مع المؤسسات الصناعية، مع توفير التمويل اللازم لبرامج التكوين المزدوج داخل هذه المؤسسات.

أمر إلى ولاية قابس وهي مثال حي لهذا التناقض فهي قطب صناعي ورغم ذلك تعاني من مستويات بطالة هي ضمن الأعلى في البلاد، هذا يطرح تساؤلا حول مدى فعالية التكوين المهني في تلبية احتياجات الجهة في مختلف الحاجيات التنموية، هذا من جهة ومن جهة أخرى عجز النسيج الصناعي والاقتصادي عن استيعاب البطالة المرتفعة وهي القطب الصناعي الحيوي ومن المفروض أن تكون أزمة البطالة أقل وقعا.

في نقطة أخيرة، سيدي الوزير، هناك من أصحاب الشهادت العليا من يعملون لما يفوق 15 سنة في جمعيات ذوي الإعاقة، منهم من تم منحهم صفة مكون مهني دون أن يتم إدماجهم مع وزارة التكوين والتشغيل ويتقاضون أجورهم من التضامن الاجتماعي، فهل يتم إدماجهم ضمن وزارة التكوين والتشغيل؟ أو ما هي الحلول المقترحة لحل هذه الوضعية الهشة؟ وشكرا.

#### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم جاب الله بن صالح، له ست دقائق، تفضل.

#### السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، بما أنك طرف في الحكومة، والسيد رئيس المجلس حاضر، سأوجه رسالة للسيد رئيس الجمهورية لتكون شاهدا معي سيدي الوزير، صدقا سيدي الرئيس، كلما أقدم مداخلة على التمرور ووضعية الفلاحين في قبلي يزداد التنكيل بهم أكثر وأكثر، لولا ثقتنا بك سيدي الرئيس، ونحن لسنا دعاة فوضى ولا دعاة شغب، بل أهل عزة وكرامة ولا نقبل الإهانة، ومنتظر منك موقفا تاريخيا، فقد زاد التنكيل عن حده.

مرحبا بالسيد الوزير وكل إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، حضوركم المكثف يبين أهمية الوزارة ودورها الاجتماعي في النهوض والحد من البطالة في الجمهورية التونسية، زيادة عن قراراتكم في تخفيض المساهمين في الشركات الأهلية والأراضي الفلاحية الدولية والمقرات البلدية التي وضعتموها على ذمة المساهمين في الشركات الأهلية، مشكورون عليه ونتمنه لكن المعضلة الكبرى هم أصحاب الشهادت العليا ممن طالت بطالتهم ولن يكون حلها في الشركات الأهلية والقطاع الخاص، نتساءل عن استراتيجيتكم مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ورئاسة الحكومة حتى نجد حلا جذريا، فقد قمنا بمبادرة وإن شاء الله لا يحدث فيها أي تعقيد.

سيدي الوزير، قبلي ولاية داخلية وهذا يعني أن فرص العمل قليلة، واعتماد الولاية على الفلاحة وخاصة على التمرور وأصبح هذا القطاع لا يوفر مواطن شغل، بل أصبح عاجزا حتى عن توفير أبسط

الضروريات لفلاحي قبلي، فالمطلوب تحويل ولاية قبلي إلى مدينة وعاصمة صناعية بامتياز بإحداث أكثر ما يمكن من مناطق صناعية ومصانع ومعامل وشركات من شأنها أن تعوض الفراغ الذي سببته الفلاحة من خلال التمرور.

ضرورة توفير اختصاصات جديدة ومركز تكوين من شأنها خلق فرص جديدة للعمل.

البنية التحتية وخاصة في مجال النقل بين الولايات من شأنها أن تجعل الشركات لا تتردد في الاستثمار في ولاية قبلي.

سيدي الوزير، ربما خطأ الولاية أنها كانت في الجنوب، والذي زاد الطين بلة هو اعتمادها على التمرور فقط، لتقع في صعوبة التسويق والترويج، ويجد الفلاحون أنفسهم في مواجهة مع من لا رحمة لهم، كما لم تنصفهم الدولة.

سيدي الوزير، صدقا قبلي كانت عاصمة اقتصادية وذات حركية لا مثيل لها في فصل الخريف، ولا يمكن وقتها للمخابز وأكشاك التدخين أن توفر الخبز والسجائر للوافدين على قبلي، والآن نقطة استفهام بالنسبة إلى قبلي -"والفاهم يفهم"- صدقا، سيكون هناك نزوح جماعي عن ولاية قبلي في القريب وبمساهمة الدولة في هذا ومنتظر ردة فعل خاصة من السيد رئيس الجمهورية، فهذا تقريبا النداء العاشر أو العشرين للسيد رئيس الجمهورية وأرجو التفاعل وشكرا.

#### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم فتحي الأعماري، له ست دقائق، تفضل.

#### السيد فتحي الأعماري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزير التشغيل والتكوين المهني والوفد المرافق،

زميلاتي زملائي من الغرفتين،

أسعد الله مساءكم جميعا،

سيدي الوزير، ضرورة توحيد منظومة الإعلام بين وكالة التكوين المهني ووكالة التشغيل لتسهيل توفير المعلومة لكل راغب في التكوين والتشغيل.

دعم مراكز التكوين المهني العمومي بولاية مدنين بإطارات وأعاون مكونين للرفع من نسبة التكوين، لكثرة الشباب الراغبين وفتح آفاق أمامهم.

الترفيغ في منحة عقد الإعداد للحياة المهنية فمتمحة بـ 200 دينار صراحة غير كافية في وقتنا هذا.

تبسيط الإجراءات بالانتفاع بالأراضي الدولية الفلاحية وغير الفلاحية، لكن حذار التفويت في الملك العمومي على وجه الملكية عن طريق الحيازة المستمرة لفترة زمنية.

سيدي الوزير، إذا وعدت الدولة تنفذ، وهنا أتحدث عن مركز التكوين المهني بين قردان المعطل منذ 2019، اكرتت الوزارة مع تقليص مواد التكوين الأساسية بالمركز.

كانت زيارتكم إلى ولاية مدنين في ديسمبر 2024 زيارة ماراطونية تقريبا إلى جميع المعتمديات وفي المساء كانت جلسة مطولة في مقر الولاية وخرجنا من الجلسة متفائلين وهذا ما نريده لبلادنا.

خلال الزيارة إلى معتمدية بن قردان، تحدثنا عن مركز التكوين المهني وبحضور السيد الوالي والسيد المعتمد أكدوا لك أنه لا يوجد أي مشكل عقاري، والعقار على ملك وزارتك وبحضور المدير الجهوي للتشغيل وعدتم بأنه ستسند الصفقة إلى المقاول في الثلاثية الثالثة من 2025 وتبدأ الأشغال بداية 2026، لم يحدد مكتب الدراسات إلى اليوم على حسب علمي كراس الشروط فقط موجودة.

سيدي الوزير، أتم عضو بالمجلس الوزاري وأنا كنايب عن جهتي من حقي إعلامي بأي عرقلة وجدت في أي مشروع يخص منطقتي، لا يعقل كنايب وطني أذاع عن مشاريع الجهة وهنا أتحدث عن الرسائل أو المراسلات التي تأتي من هنا وهناك لعرقلة المشاريع، فمن واجبك إعلام النائب الوطني وبدوره يعلم المجلس المحلي، الجسم المنتخب في المعتمدية لحلحلة الإشكاليات ويكون كل شيء هنا واضحا وشفافا، نحن اليوم في مسار البناء والتشييد، إذ يكفل الفصل 46 من الدستور التونسي الحق لكل مواطن ومواطنة في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل وشكرا.

### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة أومينة حرباوي، لها ست دقائق.

### السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والوفد المرافق لكم،

يشرفني أن أتوجه إليكم اليوم لإثارة مسألة دقيقة تمس مباشرة حقوق أعوان الوكالة التونسية للتكوين المهني، وتتعلق بطريقة احتساب منحة الإنتاج منذ سنة 2023. فقد تم خلال السنوات الأخيرة اعتماد احتساب المنحة على أساس 70% من الأجر الخام دون إدماج الزيادة العامة بـ 5% التي أقرتها رئاسة الحكومة، وهو ما أدى عمليا إلى تقليص القيمة الحقيقية للمنحة، وتجاهل مقتضيات القانون الأساسي وتحديد الفصل 149 الذي ينص بشكل صريح وواضح على أن منحة الإنتاج تحتسب بنسبة 70% من المرتب الخام كاملا ودون استثناء.

هذا الإخلال لا يمس فقط الجانب المالي للعون، بل يضرب في العمق مبدأ المساواة أمام القانون ويخلق حالة من عدم الاستقرار داخل مؤسسة وطنية محورية تعنى بالتكوين المهني وبتأهيل شبابنا لسوق الشغل وعليه أتوجه إليكم سيدي الوزير لتسوية فورية لاحتساب منحة الإنتاج بما يتوافق تماما مع أحكام الفصل 149.

ثانيا، الإقرار بالمفعول الرجعي لهذه التسوية منذ تاريخ بداية الإخلال، منذ سنة 2023 ضمنا لحقوق الأعوان ورفعنا للغبن الذي لحقهم وتكريسا لسيادة القانون ومبدأ الشفافية.

سيدي الوزير، إن القطاع العام لا يمكن أن يقوم بدوره كاملا دون احترام القوانين المنظمة له ودون ضمان العدالة والحقوق في التكوين المهني، لا يمكن أن يدعم ويطور في ظل شعور باللامساواة داخل مؤسساته، نرجو منكم التفاعل العاجل في هذا الملف واتخاذ إجراءات مناسبة.

سيدي الوزير، كنت تدخلت في جلسة فارطة مع سيادتكم حول مكونين في اللغات وكانوا بالأساس مكونين عرضيين، وبعد تسوية وضعيتهم تم تعيينهم في الإدارة كإداريين ويدرسون في نفس الوقت وهناك من ينتظر الانتداب، فلماذا لا ننتدبهم في الإدارة ويواصل

الأساتذة التدريس ورجاء أن تأخذوا هذا الخلل بعين الاعتبار هذه المرة لأنهم أساتذة بالأساس فلا ينبغي تعيينهم في الإدارة ويقوموا بمهمتين في نفس الوقت.

إحداث مركز تكوين مهني بسيدي حسين بما أنها تشهد أعلى نسبة منقطعين عن الدراسة على مستوى ولاية تونس، فضلا عن كونها منطقة ذات كثافة سكانية عالية.

استبشرنا خيرا بالتخفيض في عدد المساهمين في الشركات الأهلية، هذا ما طلبناه، إحقاقا للحق خطوة جيدة لتشجيع تكوين أكثر عدد من الشركات لكن مضت ثلاث سنوات على صدور مرسوم بعث الشركات الأهلية ورغم الحوافز الموضوعية ورغم التنقيحات الأخيرة بقيت النتائج دون المأمول، فمعظم الشركات المحدثه لم تنطلق فعليا في النشاط، أما الشركات التي ما زالت في طور التأسيس فما تزال تصطدم بصعوبات تعطل مسارها.

هذه الوضعية أثرت سلبا على الزخم الذي كان منتظرا وعلى مستوى الانخراط المجتمعي في هذا المسار الوطني ونحن نؤمن أن ما حدث ليس نتيجة قصور في الفكرة ولعدم تلاؤم القانون مع الواقع الموجود، بل هو نتيجة مباشرة لبيروقراطية وتعطل الإدارة وعدم انسجام جزء من المسؤولين في الهياكل العمومية والجهوية مع مبادئ دستور 2022. لقد أصبحت المراهنة على الفشل هي السياسة غير العلنية التي يعتمدها البعض.

إن التجارب الناجحة وحدها هي القادرة على تطوير هذه المنظومة ودعم فلسفتها وتجربة الشركات الأهلية المحلية أودنة للخدمات مثال حي على ما ذكرناه، فقد خسرت قرابة 14% من رأس المال وأضاعت أكثر من سنة كاملة بسبب سوء التأطير والتوجيه من القباضة المالية وبنك التضامن إلى جانب تجاهل التام من وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية لمطالب الشركة منذ 3 سبتمبر 2025 بخصوص التفاوض الرسمي حول مجالات الاستثمار الممكنة، في حين أن هذا الاتفاق يعد أساس دراسة المشروع، التي ينبغي تقديمها لبنك التضامن للحصول على التمويل، الرجاء سيادة الوزير، النظر في هذه المسألة لحلحلة هذه المشاكل بالشركات الأهلية وشكرا.

### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم مروان زيان، له أربع دقائق.

### السيد مروان زيان

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، سيكون موضوع المداخلة بعنوان "فتح آفاق لمنظومة التكوين المهني"، فنحن نعيش في منظومة صراحة متوقفة ومحدودة منذ سنتين ونذكر السادة المشاهدين أن مراحل التكوين المهني معروفة لأننا نبدأ بشهادة الكفاءة المهنية وهي "CAP" ثم مؤهل التقني المهني وهو "BTP" وبعد ذلك المؤهل التقني السامي وغير معقول أن نبقي محددين بـ "BTS" ولا يوجد بعدها مرحلة أخرى وحين نبحت ونرجع إلى القانون عدد 10 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008 المتعلق بالتقويم المهني الفصل 12 يقول -وهناك آفاق يمكن أن نطبقها ونعمل عليها وتم التفكير فيها في 2008 ولم تطبق- تمثل البكالوريا المهنية شهادة مهينة تمكن حاملها من الالتحاق بسوق الشغل، كما تمكنهم من الالتحاق بالتعليم العالي في الاختصاص الذي تتناسب مع الشعبة التي ينتمون إليه.

في الفصل 12 من القانون عدد 10 لسنة 2008 هناك آفاق تمكن من أن تكون هناك بكالوريا مهنية ويلتحق صاحب البكالوريا المهنية بالتعليم العالي، كما يمكن لمن عنده مؤهل تقني سامي أن يلتحق كذلك بالتعليم العالي شرط أن تكون عنده شهادة بكالوريا.

سيدي الوزير، سؤالي متى يمكن أن نفتح آفاقا جديدة لمنظومة التكوين؟ وهل هناك برنامج في هذا السياق أم لا؟ وهل هناك فتح آفاق لمن عندهم مؤهل تقني سامي كي يلتحقوا بمراكز تكوين في دول أجنبية وأن يواصلوا تكوينهم خارج الوطن؟ هل يحق كذلك لمن عنده "BTS" في تونس أن يلتحق بالتعليم العالي أم لا؟ وسأذكر بحالة، فأغلب من يدرسون "BTP" هم الذين أعادوا دورة المراقبة في البكالوريا في العام الأول والعام الثاني ولديه مستوى بكالوريا، فيحيد الالتحاق بالتكوين المهني لكن حين نحلل المسألة فهو ليس فاشلا لأنه فشل في دورة المراقبة البكالوريا، فهو سيدرس "BTP" وينجح ويحجز الشهادة ويلتحق بـ "BTS" ونجد المناظرة والعدد محدود لمن سينتقل من "BTP" إلى "BTS" ويكون في منافسة مع من عنده شهادة البكالوريا وإذا سيدرس "BTS" فإما أن يكون عنده مؤهل تقني مهني ويمر عبر مناظرة إلى "BTS" أو حصلا على بكالوريا.

سيدي الوزير، المشكلة هنا بالنسبة إلى من سيدرس "BTS" تجده "licencié" يعني حصل على البكالوريا وقد صرفت عليه الدولة ودرس ثلاث سنوات وحصل على "licence" وبقي في بطالة ويفكر أن يلتحق بمنظومة التكوين المهني ودخل في منافسة مع من عنده "BTP" ولم يحجز على البكالوريا ويريد أن يواصل الدورة التكوينية ليلتحق بـ "BTS". كذلك مسألة أخرى تخص من يرسب العام الأول والثاني والثالث في الجامعة وبما أن عنده البكالوريا يلتحق بـ "BTS" فيجب فتح آفاق لمن عندهم "BTP" ونوسع العدد أكثر حتى يلتحقوا بـ...

#### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم بلقاسم يعقوبي، له أربع دقائق، تفضل.

#### السيد بلقاسم يعقوبي

شكرا سيدي الرئيس،  
السيد وزير التكوين المهني والتشغيل،  
السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،  
حضرات السادة والسيدات،  
مرحبا بكم جميعا،

سيدي الوزير، تتمثل مهمة وزارة التكوين المهني والتشغيل في تطوير وتأهيل الأفراد لسوق العمل من خلال تقديم تكوين مهني أساسي ومستمر ودعم المبادرات الفردية والتشجيع على التكوين بالإضافة إلى تحسين آليات التشغيل وضبط سياسات العمل. تشمل مهامها أيضا تكوين إطارات والتكوين المهني وتطوير المناهج والبحث البيداغوجي وتنمية الشراكات بالهيئات المحلية والدولية وتساعد الراغبين في بحث مشاريعهم الخاصة من خلال تقديم الدعم ووضع مخططات العمل والبحث عن التمويل والموافقة والإحاطة خلال المراحل الأولى من تأسيس المشروع.

سيدي الوزير، كما على الوزارة أن تعمل على تلبية طلبات اليد العاملة المؤهلة وتدعيم برامج التوجيه والتكوين في إطار التأهيل

وإعادة التأهيل المهني واليوم نتحدث عن التكوين المهني ونجد أبناءنا الذين ينقطعون عن الدراسة من عمر 6 إلى 16 سنة يتسكعون في الأتيج والشوارع، لا دراسة ولا تكوين، نسبة 1.1% من الذكور و0.9% للإناث لم يلتحقوا بالدراسة من الفئة العمرية التي ذكرناها لكم و4.8% من الذكور و2.1% من الإناث ينقطعون عن الدراسة سنويا وتتراوح أعمارهم ما بين 6 و16 سنة. كما أن نسبة 6.5% من الفئة العمرية ما بين 12 و16 سنة خارج التعليم والتكوين والرعاية المخصصة لهم، حسب آخر إحصاء، كما نجد عدد المنقطعين عن الدراسة في سنة 2022 - 2023: 108 ألف تلميذ أي ما يفوق 5% من مجموع التلاميذ المسجلين.

سيدي الوزير، أين سيذهب هؤلاء؟ سيدخلون سوق الانحراف والجريمة المنظمة ويستغلونهم اليوم في ترويج المخدرات داخل الوسط المدرسي أي أصبحت لديهم مهنة إذ يتم استقطابهم للعمل.

سيدي الوزير، تحدثنا عديد المرات أن نرجع إلى التكوين المهني المجاني حتى نحفظ هؤلاء الأطفال، فسيصبحون في يوم ما خطرا حتى على الدولة وفي كل عام يغادرون ويتسكعون في الشوارع.

سيدي الوزير، من جهة أخرى نجد البطالة تتزايد يوما بعد يوم خاصة الذين ليست لديهم شهادت لا في التعليم ولا التكوين ويمر بهم العمر وأصحاب عائلات ويستغلونهم في المناولة بأجر زهيد جدا رغم صدور قانون منع المناولة يتم اليوم طرد الكثيرين ويتصلون بي دوما، فإذا أن نطبق القانون يا سيدي الوزير أو لترجع المسألة كما كانت.

ثانيا، سيدي الوزير، هناك عدة أماكن ينعدم فيها التكوين المهني الذي نتحدث عنه مثلا متعدد الاختصاصات وفي عدة أماكن في الأحياء الشعبية الكبيرة، ثم تركزه في أريانة أو حتى في منطقة داخلية أو في القبروان ويبعد 60 كم فكيف سيذهب الشاب ليتكون؟

#### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم علي الماجري، له دقيقتان.

#### السيد علي الماجري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل والوفد المرافق،

سيدي الوزير، أطرح جملة من التساؤلات في ما يتعلق بالسياسات الوطنية ما هي الأهداف الاستراتيجية الدقيقة للوزارة في المرحلة القادمة خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وسوق العمل المتغير؟ هل هناك خطة وطنية متكاملة لملاءمة مسارات التكوين المهني مع حاجيات الاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة والصناعات الصغرى والمتوسطة؟

في ما يخص التشغيل هل هناك تقييم شامل لبرامج الإدماج وآليات دعم المبادرة الخاصة؟ هل تم العمل مع إزالة العراقيل الإدارية والمالية التي تعيق الشباب عن بحث مشاريعهم في مختلف الجهات؟

بالنسبة إلى الميزانية هل الاعتمادات المرصودة كافية لتغطية حاجيات المراكز الجهوية للتكوين وتجهيزها؟ هل تم اعتماد مقارنة عادلة في التوزيع تضمن التوازن بين الجهات خاصة تلك التي ما زالت تنتظر رصيدها من التنمية والتشغيل؟ إلى أي مدى تساهم هذه الميزانية فعليا في التقليل من نسبة البطالة؟ هناك غموض في طريقة

توزيع حصص الجهات من برنامج التوظيف بالخارج، فهل يكون التوزيع حسب الولايات فقط أو حسب المعتمديات لضمان العدالة بين مختلف المناطق؟

في منوبة، غياب التكوين في الصناعات التقليدية وهل من برنامج خصوصي للتشغيل والتكوين يعتمد على الميزات الطبيعية والاقتصادية والبشرية لكل جهة وخاصة المناطق التي بها مؤشرات تنموية ضعيفة؟ كذلك نطلب من وزارة تعميم منحة التكوين على جميع المتكويين وهل هناك تنسيق فعلي بين وزارتكم وبقية الوزارات ذات العلاقة لضمان انسجام السياسات في هذا المجال الحيوي؟

وأختم بالقول إن نجاح الدولة لا يقاس بما ينجز فقط، بل بما يتحقق في كل الجهات، في المناطق التي لا تزال تنتظر دفعا حقيقيا لمسار التنمية، وهنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر بجهة منوبة معتمديات البطان، الجديدة، طبرية، برج العامري وخاصة العروسية التي ما زالت تشكو نقصا في فرص التكوين وفرص التشغيل رغم ما تزخر به من طاقات بشرية قادرة على الإسهام في بناء الاقتصاد الوطني متى أتاحت لها الفرصة والإمكانات وشكرا.

#### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير، لها أربع دقائق.

#### السيدة سعيدة شقير

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي وزير التشغيل والتكوين المهني،

حضرات السيدات والسادة النواب،

اسمحوا لي أن أحيي الجهود الكبيرة والمميزة التي قامت بها وزارتكم خلال الفترة الماضية خاصة فيما يتعلق بصيانة عديد المراكز والمبيلات والمطاعم وورصد اعتمادات استثنائية خلال الصائفة لتأمين العودة التكوينية لدورة سبتمبر، هذا عمل يثمن ويسجل للوزارة ولكل إداراتها.

كما أثنى إصداركم شهادة المهارة الموجهة للذين أنهوا من السابعة إلى التاسعة أساسي بما يتيح لهم الالتحاق بالتكوين في عديد الاختصاصات وأتوجه إليكم بجزيل الشكر على هذا القرار الذي انتظرناه لأكثر من عشرين سنة وسبق أن ناقشته معكم في مناسبات سابقة. هذه الشهادة قطعت الطريق أمام الأطراف والعصابات التي كانت تتاجر بمعاونة شبابنا وتستغل أوضاعهم الهشة، اليوم نعيد لهؤلاء الأبناء حقهم في التكوين ونوجههم نحو مستقبل أفضل.

نريد أبناءنا داخل مراكز التكوين لا في الشارع، فاعلين في بناء الوطن لا ضحايا للهشاشة والانحراف.

أولا سيدي، التهم السكاني والحاجة إلى يد عاملة شبه طيبة مؤهلة، بلادنا تعيش اليوم حسب الإحصائيات الرسمية منحنى واضح نحو التهم، أبائنا وأمهاتنا الذين قضوا عمرهم في خدمة الوطن يستحقون يدا عاملة مختصة تتكفل بهم وترعاهم بكرامة ومهنية، وفي المقابل نبه السيد وزير الصحة إلى النقص الفادح في الأعوان شبه الطبيين بالمستشفيات والوحدات الصحية، الطلب كبير ليس فقط داخلنا بل أيضا خارجيا، دول عربية وخليجية وإفريقية وأوروبية وعلى رأسها ألمانيا التي تطلب 30,000 مواطن شغل في الاختصاصات الشبه الطبية، وهنا نعتز بالكفاءات التونسية التي أثبتت جداتها وكفاءتها، لكن الطلب اليوم أكبر من العرض ولهذا أرى أنه لا مانع، بل من الضروري تشجيع الباعثين للاستثمار في مجال التكوين شبه الطبي،

بما يدعم جهود الدولة ويرفع الطاقة الاستيعابية في اختصاصات مطلوبة محليا ودوليا.

ثانيا، رقمنة منظومة "SIGAF" وربط الهياكل إلكترونيا، متى سيتم تفعيل منظومة "SIGAF" للرقمنة؟ تسهل هذه المنظومة المعاملات بين الهياكل الخاصة للتكوين المهني والإدارة الجهوية والوزارة وستسهلهم في تسريع الخدمات وتخفيف الضغط الإداري بما يخدم الشباب.

ثالثا، المتكويين الأفارقة وصورة تونس، تونس كما تعلمون كانت ولا تزال وجهة مهمة للطلبة والمتكويين الأفارقة وكثير منهم أصبحوا وزراء وكوادر في بلدانهم، يجب أن نحافظ على هذه العلاقات المتينة لكن يواجه المتكويون الأفارقة اليوم صعوبات في الحصول على شهادة الحضور المؤشرة من الإدارة الجهوية وهو شرط أساسي للحصول على بطاقة إقامة، التأخير في إصدار هذه الشهادة يعرضهم للتبعات الأمنية وقد يصل إلى عقوبة بالسجن لأكثر من شهر رغم أنهم دخلوا تونس في إطار التكوين، هذا الوضع قد ينعكس سلبا على سمعة تونس خصوصا أن دولة مجاورة أصبحت الوجهة الأولى لهؤلاء المتكويين، مما يحرم بلادنا من مداخل هامة من العملة الصعبة ومن دورها التقليدي كقطب للتكوين إفريقيا.

ختاما، سيدي الوزير، نثمن كل ما تحقق وندعم جهود وزارتكم ونأمل في تطوير منظومة التكوين المهني حتى تكون رافعة حقيقية للتشغيل وحماية لشبابنا وفضاء للتعاون الدولي خاصة مع الدول الإفريقية وشكرا.

#### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم رفيق الشنوفي، له دقيقتان.

#### السيد رفيق الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة والوفد المرافق،

أولا سيدي الوزير، لا بد من مواصلة إصلاح مناهج التكوين المهني وكذلك تنويع الاختصاصات وجعلها مواكبة للعصر ومتطلبات سوق الشغل، يجب تطوير أساليب الدمج في سوق الشغل وجعل التكوين جاذبا للمتكويين وذلك بعرض عقود الشغل حسب رغبات المتكويين المتميزين، تبسيط الحصول على قروض صغرى لإحداث مؤسسات صغرى حسب اختصاصات التكوين للراغبين في ذلك.

إحداث مركز للتكوين المهني بمعتمدية الفحص خاصة أنها تفتقر لمثل هكذا مؤسسة مع العلم أنها أكبر معتمدية في ولاية زغوان وذلك في إطار تقريب مراكز تكوين من الشباب ومن المؤسسات الصناعية، مزيد تنظيم عقود العمل بالخارج، مع توسيع وعرض قائمة الاختصاصات المطلوبة حتى نوفر أكثر عدد ممكن من مواطن الشغل، إيجاد آلية للترغيب في الالتحاق بمراكز تكوين خاصة للذين انقطعوا عن الدراسة لاستيعابهم وتعليمهم مهارة عوض عدهم في عداد البطالة، دعم مراكز التكوين بالعملة والإداريين والمكويين في إطار انتدابات جديدة، حتى نضفي النجاعة وتوفير أسباب النجاح والتطوير للمركز على غرار مركز التكوين المهني بزغوان، مزيد تطوير مكاتب التشغيل، فعوض المساعدة لإيجاد مواطن شغل أصبحت تعاني من الرتابة والروتين اليومي وأصبحت تقتصر على تسجيل الشبان الباحثين عن مواطن شغل، حتى تكاد تكون مكتبا للتسجيل وليس مكتب تشغيل.

بالنسبة إلى الشركات الأهلية هنالك إلى الآن تساؤلات كثيرة حول كيفية إحداثها، فالمطلوب مزيد التعريف بذلك بعقد لقاءات على مستوى المعتمديات والعمادات والتشجيع على الإحداثيات الجديدة للراغبين في ذلك لمزيد توفير مواطن شغل، تيسير توفير الأراضي الفلاحية للشركات الأهلية وهو مطلب مطلوب جدا وبالإحاح خاصة أنها من السبل الأساسية لإنجاح وتطوير الشركات الفلاحية منها، مع جزيل الشكر.

### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم مراد البرقاوي، له أربع دقائق.

### السيد مراد البرقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية وبكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، في البداية أتوجه بتحية وطنية إلى أصحاب الشهادت العليا المعطلين عن العمل،

من واجبي اليوم أن أتكلم وأدافع عنهم لأنني كنت منهم وأعرف المعاناة التي يعيشونها والظروف القاسية بالنسبة إلى هؤلاء المعطلين الذين أفنوا أعمارهم في تحصيل العلم والمعرفة، وضحت عائلاتهم بالغاالي والنفيس من أجل العلم وهم يحملون بمستقبل أفضل لحفظ كرامتهم، لكن تواصلت سياسة المماطلة والتسويف والتجاهل طيلة سنوات عدة من قبل الحكومات المتعاقبة والفاشلة ولم تقدم أي حكومة استراتيجية مدروسة لانتدابهم على دفعات والجميع يعلم كيف كانت تقسم الغنائم في الانتدابات. هؤلاء لا ينتظرون منة أو هبة من أحد، بل يطالبون بحق مكفول بالدستور، هؤلاء أرفعهم البطالة والانتظار والوعود الوهمية، لكنهم لم يفقدوا الأمل.

سيدي الوزير، في ظل تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، أن الأوان لسن قانون واضح وصرح ينصف من طالبت بطالته، بإحداث منصة رقمية منصفة وعادلة تضمن ترتيبهم وحققهم في الانتداب المباشر حسب معايير السن وسنة التخرج ورسد الاعتمادات اللازمة لذلك لأن هذا الملف طال أمده، وجميعنا نتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية والدستورية.

سيدي الوزير، في مجال برنامج التكوين المهني قرأت التقرير وأفدت سيادتكم أن برنامج التكوين المهني في تونس يمثل اليوم ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأريد أن أسألك هل زرت مركز التكوين الفلاحي ببروطة وعينت النقائص فيه؟ وهو بصراحة يعاني من عدة نقائص من بينها نقص المكونين والعملية والقاعات والمبيت الحالي آيل للسقوط والصور مائل منذ سنوات وهذه أبسط الأشياء، نريد أن يرجع هذا المركز مشعا كما كان من قبل، فالطلبات كثيرة عليه من جميع الولايات وتم رفض 45 مطلبيا هذه السنة لعدم قدرته على استيعابهم.

سيدي الوزير، القيروان في حاجة إلى مركز تكوين مندمج يشمل عدة تخصصات بما يسمح للمكونين باختيار التخصص الذي يتناسب مع ميولهم، فالظروف الاجتماعية في المناطق الداخلية لا تسمح للناس الراغبين في التكوين ليغادروا بعيدا إلى تونس وسوسة والظروف لا تسمح، على الأقل يكون هناك مركز مندمج في القيروان فيه كل الاختصاصات ويكون النقل متوفرا على الأقل حتى يتكون ويعود لمنزله وهذا أسهل.

سيدي الوزير، ضرورة إحداث مراكز تكوين بالمناطق الداخلية مثل معتمدية منزل مهيري، العلا، عين جلولة، مناطق مهمشة إلى الآن بصراحة، كذلك تبسيط وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل لباغتي المشاريع الناجعة حتى نضمن استمرارية المشاريع وخلق مواطن الشغل.

بالنسبة إلى الشركات الأهلية، مزيد دعم الشركات الأهلية مع الإحاطة والمرافقة لتحسين ظروف عملهم مثل شركة الذهبيات بالعلا، شركة سيسب السبيخة والشركة الأهلية بمنزل مهيري التي تنتظر الأرض لاستكمال استثمار باقي المشروع، وفقهم الله، كذلك تعزيز التمويل لمراكز الفتاة الريفية.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى أصحاب الشهادت في المجال الفلاحي فهم يكترون الأرض ولا يمكنهم أخذ قروض، ما داموا لا يملكون "titre bleu" لا يمكنهم أن يستثمروا، فانظروا مع الوزارات المتدخلة مثل وزارة أملاك الدولة ووزارة المالية ووزارة التشغيل، فإذا سيكتري الأرض ويتركها فكأنه لم ينجز أي شيء وشكرا سيدي الوزير والسيدة كاتبة الدولة.

### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم محمد العايش الجامعي، له ست دقائق.

### السيد محمد العايش الجامعي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

ما رضاء الله إلا برضاء الوالدين،

السيد وزير التشغيل،

السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،

السادة الإطارات، مرحبا بكم،

السيد الوزير، سأتلو على مسامعك ما هو موجود في مهمة التشغيل والتكوين، في نطاق استيعاب التدفقات المتزايدة من طالبي الشغل في مواجهة هذه التحديات، توجهت سياسة الدولة نحو التشجيع على بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة، المشاريع الفردية أو الجماعية أي الشركات الأهلية وغيرها، المبادرة الخاصة، يعني الخيارات المطروحة أمام العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادت العليا تم تبويبها سيدي الوزير في خمس محاور استراتيجية: مواصلة نشر ثقافة المبادرة، تطوير خدمات المرافقة وآليات الإحاطة بالباعثين، مواصلة الدعم المالي، تحرير الطاقات من التعقيدات والإجراءات الإدارية وهذا الأهم، خامسا حوكمة المبادرة الخاصة.

نعود إلى البند الرابع السيد الوزير وهو السبب الرئيسي في عزوف الشباب عن بعث المشاريع، هذه الإجراءات المعقدة والبيروقراطية الإدارية السيد الوزير ما هي الترتيبات التي ستنجز عنها وما هي الإجراءات الجديدة التي ستجعل الشباب يبادر ولا يخاف؟

بالنسبة إلى الشركات الأهلية السيدة كاتبة الدولة، هناك استراتيجية متبعة للتحفيز على إنشاء الشركات الأهلية ضعيفة وتكاد تكون غير مجدية، قبل الترغيب السيدة كاتبة الدولة لا بد من تبسيط الإجراءات وخاصة في قانون الشركات الأهلية أنصوور أنه وقع التحيين خاصة في نسبة المساهمين فتخفيضها من 50 إلى 20 سيكون فيه تحفيز وتشجيع أكثر.

الترفيح في السقف الأعلى لقيمة القروض، هل سيتم الترفيح فيها من 350 ألف دينار إلى أي سقف؟

تصنيف المشاريع ذات الأولوية خاصة الفلاحة، نريد أن تتوفر لديكم تصنيفات في كتابة الدولة، تقومون بتصنيف المشاريع المنجزة ولما لا إسناد منح معتبرة لكل شركة ناجحة خاصة التي تتمتع بطاقة تشغيلية من 20 عامل وتصل بعد سنتين إلى 50 أو 60 عامل لما لا نسند لهذه الشركات مثلا منحة معتبرة كالتخفيض من الديون لكي نحفز الشباب.

في نفس الوقت بالنسبة إلى الشباب حاليا لا بد من التوعية والقيام بعدة منتديات مسترسلة لكي يفهموا ما معنى الشركات الأهلية فعندما تحدثت مع عدد منهم لا يفهمون معنى قانون الشركات الأهلية وفرحوا به حالما، سمعوا به نريد أن تكون هذه المبادرة حتى مع الاعلام لما لا؟

لم لا يكون لكم سيدي الوزير السبق في تغيير صبغة الأراضي مع أملاك الدولة، يمكنكم أن تكونوا سباقين مع السلطات الجهوية في تجهيز الأراضي على ذمة الشركات الأهلية أو المبادرة الخاصة تكون تحت ذمة كتابة الدولة للشركات الأهلية لكي نجنب المبادر التعقيدات الإدارية من وزارة أملاك الدولة للولاية ثم يرجع للمعمدية ثم للبلدية، نحذف كل هذا ومن كتابة الدولة يجد كل شيء متوفر.

سيدي الوزير، كنت في السنة السابقة قد تطرقت إلى ضرورة تغيير المنهجية البيداغوجية في التكوين المهني، التلميذ الذي انقطع عن الدراسة وسئم منها عندما يجد نفس نمط الدراسة سيشتد بالملل فلا بد من تغيير المنهجية لما لا تتوفر أنشطة ثقافية، أنشطة رياضية، نقوم بعدة إنجازات لترغيبه في التكوين المهني وهناك اختصاصات غير موجودة السيد الوزير، اختصاصات صغيرة تتطلب ستة أو سبعة أشهر في التكوين خاصة الحلاقة والتجميل لما لا تكون موجودة في بعض مراكز التكوين؟

اختصاص "spécial" كان موجودا سابقا في وزارة التربية والتكوين المهني، يدرس ثلاث سنوات ثم يتخرج مدرس في التكوين المهني، لما لا يعود هذا الاختصاص سواء اجتاز البكالوريا أم لا يدرس، ثلاث سنوات ثم يتخرج كمدرس؟ المنقطع عن التعليم يجب أن يتم ادماجه داخل هذه المراكز باختصاصات جديدة تشجعه لا تنفره.

المسألة الأخيرة التي أود التطرق إليها هي العقود الهشة ونذكر وزارة التعليم العالي، هناك عقود قديمة ورجعت لمنظورهم بنفس القوانين القديمة، بما أنك بحاجة إلى منظور في المعاهد العليا للفنون الجميلة خاصة من المتكويين في الصناعات التقليدية ويساعدون الطلبة موجودين وعددهم ليس كبيرا يعني بالعشرات، فلما يتم تعيينهم عن طريق عقود هشة بـ 350 دينار؟ وفي نفس الوقت يكرر نفس العقد كل سنة. رجاء سيدي الوزير نريد إجابة في خصوص العقود الهشة لكي يعرفوا أنه لا مكان لها وشكرا.

### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا ونمرر الكلمة الآن للسيدة ريم بن الحاج محمد، ست دقائق في الوقت المخصص لها.

السيدة ريم بن الحاج محمد

شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم،

على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي الرئيس،

زملائي السيدات والسادة النواب،

أرحب بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والوفد المرافق،

نظرا إلى ارتفاع نسب البطالة خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات العليا وتفاقم الفجوة بين مخرجات المنظومة التكوينية وحاجيات سوق الشغل يجب على هذا القطاع أن يحظى بمكانة هامة كونه ركيزة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

التكوين المهني يعتبر أداة استراتيجية لمواجهة التحولات الاقتصادية المتسارعة لكن الواقع يكشف صعوبات عرقلت وأدت إلى عدم نجاحه ومن أهمها ضعف جاذبية مراكز التكوين المهني، نقص التجهيزات والبنية التحتية، غياب التوجيه المبكر نحو المسارات المهنية، عدم اعتبار أنه خيار للنجاح وقاطرة للتميز وعدم ملائمة الاختصاصات مع القطاعات الصاعدة مثل التكنولوجيا، الاقتصاد الأخضر والصناعات الذكية.

وفيما يتعلق بالتشغيل فإن السوق التونسية تعاني من اختلال واضح بين العرض والطلب، لدينا آلاف مناصب شغل غير مشغولة في قطاعات مهمة مقابل آلاف عاطلين عن العمل الذين لا يجدون فرصا تتناسب مع تكوينهم أو تطلعاتهم.

أصبح إصلاح منظومة التكوين والتشغيل ضروريا عبر تحديث البرامج، رقمنة التكوين وإدماج القطاع الخاص في تصميم المسارات التكوينية والعمل على تعزيز الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية بهدف التكوين حسب الطلب وتوفير فرص للتربصات التطبيقية الحقيقية.

سيدي الوزير، ألم يحن الوقت لمراجعة برامج التشغيل بما يجعلها أكثر نجاعة واستدامة بعيدا عن الحلول الوقتية وغير المنتجة؟ كذلك دعم المبادرة الخاصة وتوجيه التمويلات نحو المشاريع المجددة والقادرة على خلق قيمة مضافة.

سيدي الوزير، إن التكوين والتشغيل ليس مجرد ملفات قطاعية، بل هما ركيزة أساسية لاستقرار المجتمع وتحقيق التنمية وأي إصلاح اقتصادي لن ينجح ما لم نضع الشباب التونسي في قلب المنظومة من خلال تكوين جيد وفرص شغل لائقة.

وفي الشأن الجهوي يمثل التكوين المهني لولاية تونس محورا أساسيا في دفع التنمية وتشغيل الشباب خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية المتسارعة ورغم ما تزخر به ولاية تونس من مؤسسات تكوين متنوعة فإنها لا تزال تواجه عدد من التحديات الهيكلية التي تستوجب تدخل عاجلا وناجحا.

في ولاية تونس العديد من مراكز التكوين مهمة في مجالات متعددة مثل الخدمات، الحرف، الإعلامية، الصناعة والفندقة لكن هذه المراكز تعاني من ضغط كبير على بعض الاختصاصات مقابل عزوف عن اختصاصات أخرى مطلوبة في سوق الشغل، نقص تجهيزات حديثة وخاصة ما يتعلق بالمهنة الرقمية والذكاء الاصطناعي والروبوتيك، ضعف الربط العملي بين التكوين وحاجيات المؤسسات الاقتصادية في الولاية والمناطق الصناعية المحيطة بها، غياب منظومة توجيه فعالة تمكن الشباب من اختيار مسارات مهنية ناجحة وتؤكد التقارير أن عددا من القطاعات في ولاية تونس يعاني من نقص في اليد العاملة المختصة مثل مهن الكهرباء والميكانيك، مهن الصيانة الصناعية، تقنيات الشبكات مهن الفندقية والمطاعم، المهن الفنية المرتبطة بالصناعات الثقافية والسمعية البصرية ورغم هذا النقص لا

نجد استجابة تكوينية كافية لتغطية الحاجيات الحقيقية لسوق الشغل، لذلك فإننا ندعو إلى تحديد تجهيزات مراكز التكوين المهني في الولاية لتتماشى مع التكنولوجيا الحديثة وسوق الشغل الفعلية.

إحداث شراكات مباشرة بين المراكز والمؤسسات الاقتصادية بهدف التكوين حسب الطلب وتوفير تربصات تطبيقية ذات جودة. إعادة توزيع الاختصاصات داخل الولاية حسب النقائص المسجلة في سوق الشغل، قطاعات مهمة مقابل آلاف العاطلين لا يجدون فرص تتناسب مع تكوينهم أو تطلعاتهم. لذلك أصبح إصلاح هذه المنظومة ضروري، رقمنة التكوين، تحديد برامج، إدماج القطاع الخاص في تصميم المسارات التكوينية ليكون العمل على تعزيز الشراكة مع المؤسسات بهدف التكوين حسب الطلب، خلق فرص للتربصات التطبيقية الحقيقية، التوجه نحو البرامج الموجهة لقطاعات المستقبل كالطاقات المتجددة، الذكاء الاصطناعي، البرمجة والصناعات الثقافية والإبداعية، تقديم حوافز للشباب لمشاريعهم الخاصة ورقمنة التكوين عبر منصات حديثة تعزز التكوين عن بعد في اختصاصات تكنولوجيا المعلومات، إطلاق حملات توجيه مهني موجه للتلاميذ والعائلات للتعريف بفرص التكوين وأفاق التشغيل الحقيقية وإدماج الشباب المنقطع عن الدراسة من خلال مسارات التكوين قصيرة وسريعة الإدماج، كذلك تشجيع المبادرة الخاصة عبر مرافقة الحرفيين والمتكويين لبعث مشاريع صغرى في الحرف والخدمات.

إن ولاية تونس بما تملكه من كثافة سكانية وطاقات شبابية ومؤسسات اقتصادية كبرى قادرة أن تكون نموذجا وطنيا في التكوين المهني إذا توفرت الإرادة والإصلاح الحقيقي.

سيدي الوزير، تعالت الأصوات البارحة وتمهقت حول المظلمة التي صارت لمدير المبيت بقمرت، مكونين مقيمين يطالبون بإعادته إلى منصبه ويشهدون بأخلاقه العالية وانضباطه وحسن تسييره سيدي الوزير. إن ثبت عدم تورطه فلا داعي لإبعاده وعقابه، لا لظلم الناس والله رقيب ونصرة المظلوم واجب شرعي وسلوك إنساني وليجعلنا الله ناصرين للمظلومين وشكرا.

### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن السيدة النائبة المحترمة فوزية الناوي، لها أربع دقائق.

### السيدة فوزية الناوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

نثمن عملكم ودعمكم المتواصل ملف التكوين المهني وتطويره بما يتماشى مع أولويات الدولة وتوجهاتها الاستراتيجية.

سيدي الوزير، سأبدأ مداخلي بالحديث عن مجموعة من خريجي المعهد العالي للتربية المختصة، قرابة 300 مربي: "لقد تلقينا تكويننا أكاديميا وتطبيقيا عالي المستوى في ميدان التربية المختصة ولنا جاهزية كاملة للعمل في مؤسسات التربية للمراكز المختصة والجمعيات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخصوصية، إلا أن واقع التشغيل لا يعكس هذا حيث نعيش بطالة قاسية ومزمنة دون بوادر جدية لحل هذا الوضع."

الدفعات خريجي التربية المختصة تعاني من البطالة من سنة 2019 إلى 2025 أي ستة سنوات من التهميش، رغم الشغورات في

المراكز والمؤسسات المختصة فهي موجودة لكنها لا تفعل ولا تسد، مما يطرح تساؤلا حقيقيا عن مستقبل هذا الاختصاص الحيوي، وتزايد تفاقم عدد الإعاقة في الأطفال يجب جبر كل الجمعيات والمؤسسات والمراكز في انتداب المربي المختص. المربي المختص يتمتع بمؤهلات علمية لتحسين المردود الإيجابي المنتظر للأولياء لطفلم الذي يعاني من إعاقة.

سيدي الوزير، في نفس السياق 111 متعاقدًا بوكالة احياء التراث، رغم القانون الموجود إلا أن المديرية ترفض قطعيا تسوية الوضعية.

سيدي الوزير، نحن اليوم أمام مرحلة تتطلب منا جميعا مضاعفة الجهود لتعزيز التعويل على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة الوطنية الغذائية وولاية منوبة بإمكانياتها الفلاحية الكبيرة مؤهلة لتكوين قطب أساسي في هذا التوجه شرط أن نوفر لها الإطار البشري المختص عبر منظومة تكوين مهني فعالة متطورة ومرتبطة بحاجيات السوق الحقيقية ومن هذا المنطلق نؤكد على ضرورة إحداث مراكز تكوين مهني متخصصة في المجال الفلاحي والصناعات التحويلية بولاية منوبة، مما يشمل تربية الماشية، الإنتاج النباتي، الصناعات الغذائية والمكننة الفلاحية.

هذه الاختصاصات ليست مجرد تكوين تقني، بل هي استثمار مباشر في الأمن الغذائي الوطني لكننا ندرك جميعا وضعية الدولة، وصعوبة إحداث مراكز جديدة وانتداب الإطارات في الوقت الحالي، لذلك نرى أن الحل الواقعي والعلمي هو التوجه نحو شراكات فعلية مع القطاع الخاص، شراكات تقوم على مبدأ الدولة تتولى الإشراف البيداغوجي والمراقبة وضمان جودة التكوين والقطاع الخاص يوفر البنية التحتية، التجهيزات والمرونة اللازمة لإطلاق هذه المراكز بصفة عاجلة كما نؤكد على أهمية تنظيم قطاع التكوين الخاص بشكل أدق وتشديد الرقابة على مطابقة الشهادت لمستوى التكوين المعتمد، حتى نحفظ قيمة الشهادة المهنية ونضمن تأهيل خريجين قادرين فعلا على الاندماج في سوق الشغل.

من جهة أخرى من الضروري التنسيق مع وزارة التربية لتمكين التلاميذ من الالتحاق المبكر بمسارات التكوين المهني دون انتظار الوصول إلى السنة التاسعة أساسي حتى نحد من الانقطاع المدرسي ونفتح أمامهم أبوابا عملية ومسارات مهنية واضحة.

سيدي الوزير، إن إحداث اختصاصات في الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية بولاية منوبة سيمكن شباب الجهة من خلق مشاريعهم الخاصة من تامين منتجاتهم ومن دعم الاقتصاد الوطني بقيمة مضافة حقيقية وهو مسار يتماشى تماما مع الخيارات الوطنية في السيادة الغذائية ودعم المبادرة الخاصة.

وفي الختام، نؤكد أن بعث مراكز تكوين مهني فلاحية وتنظيم القطاع الخاص وتفعيل الشركات ليس مجرد مطلب جهوي، بل هو ضرورة وطنية لضمان التنمية والتشغيل وتعزيز استقلالية بلادنا فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

سيدي الوزير، نأمل أن تجد هذه المقترحات صدى عمليا ضمن برامج الوزارة وخطتها المستقبلية وشكرا.

### السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم هيثم الطرابلسي، له أربع عشرة دقيقة.

## السيد هيثم الطر ابلسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التكوين والتشغيل وكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، سأقسم مداخلي إلى محورين، المحور الأول التكوين المهني والمحور الثاني التشغيل وستكون في شكل أسئلة وأتمنى أن أحظى بإجابات على كل الأسئلة لأنها مهمة للإيضاح للرأي العام ولإزالة الضبابية لأنه بحكم قربي ومعرفتي للعديد من إطارات هذا القطاع وبما أنها تنتمي إلى اللجنة وأنا رئيسها لدي معلومات واطلاع كبير على هذه المهمة وأعرف أن الأجواء مشحونة بعض الشيء وهناك حالة من الاحتقان لدى فئة تنتهي لهذا القطاع.

بالنسبة إلى التكوين المهني ما هي أسباب إنهاء مهام أئني عشرة مديرا مركزيا بالمصالح المركزية؟ وهل تم احترام الترتيب القانونية للنظام الأساسي للوكالة التونسية للتكوين المهني؟ ولماذا تم اختيار موعد 25 جويلية لإنهاء مهامهم؟ هل هؤلاء سيدي الوزير تتعلق بهم شبهات فساد أو ملفات فساد لاختيار هذا التاريخ؟ وإذا كانت هناك شبهات هل تمت إحالة الملفات للقضاء؟ وإذا لم تكن هناك شبهات وتم اختيار هذا الموعد ألا ترى أنه له تأثيرا على عائلاتهم؟

ما هي أسباب إقالة أكثر من 30 مديرا بالمؤسسات الفرعية لمراكز التكوين المهني بنفس التمشي والتي طالت العديد من الكفاءات الوطنية والشابة؟ وهل تم تعيين مديرين في نفس المستوى؟ لأنه حسب علمي هناك من تم تعيينه في نفس الخطة ولا يملك شهادة عليا، لدي الأسماء لكن لن أذكرها.

ما هي المعايير والمقاييس التي تم اعتمادها لاختيار مدير إدارة التخطيط لا سيما وأنه ورد علينا أن هذا الأخير لا علاقة له بهذا الاختصاص أي التخطيط ولم يباشر مهامه إلى حد هذا اليوم لعدم درايته ولقلة خبرته لإدارة هكذا منصب، كما أنه بقي وواصل عمله وخطته السابقة ولم يلتحق بما كلف به.

سيدي الوزير، ما هي المعايير والمقاييس التي تم بها تعيين مدير إدارة التصرف بالموارد البشرية؟ ما هي المعايير والمقاييس التي تم بها تعيين مدير إدارة المساندة والتفقد التقني والبيداغوجي؟ وهل صحيح أن هذا الأخير كان عضوا لمجلس الشورى لحركة النهضة؟ عندي الاسم، واحتراما له لن أذكره.

تم بتاريخ 17 نوفمبر 2025 إصدار مذكرات بكافة المؤسسات حول الترشح لخطة وظيفية دون تحديد عددها ولا مواقعها ولا معاييرها وهي خطط تم الحسم فيها سابقا وتمت التعيينات قبل إصدار هذه المذكرات.

سيدي الوزير، هناك تراجع في طاقة التكوين من 100 ألف متكون سنة 2010 إلى 50 ألف حاليا مع تراجع في البنية التحتية لمؤسسات التكوين وتوقف التكوين في العديد من المؤسسات، تقريبا في كافة مراكز تكوين الفتاة الريفية والصناعات التقليدية وعكس هذا نلاحظ حضورا مكثفا في وسائل الإعلام ونشريات يومية على شبكات التواصل الاجتماعي دون مشاريع أو برامج جديدة أي أن البرامج التي نراها هي برامج قديمة.

بالنسبة إلى تقديم المبادر الذاتي، هو برنامج قديم يعود إلى سنة 2020 وفقا للمرسوم الخاص به المؤرخ في 10 جوان 2020 وحقيقة هناك عدم إقبال على هذا البرنامج ولم ينجح كما كنا نتظره وبالنسبة

إلى النظام المعلوماتي المندمج للتصرف في أنشطة التكوين فهو مشروع قديم منذ 2022 دون أثر أو تجديد.

سيدي الوزير، تم إقرار بعث اختصاص صيانة السيارات الكهربائية والهجينة بمركز التدريب بباجة خلال زيارتكم بتاريخ 12 ماي 2025، غير أننا لم نسجل أي تقدم في الإنجاز. هذا المشروع يتطلب إعداد للفضاءات التكوينية، اقتناء معدات تواكب التطورات الحاصلة في هذا الميدان، أعداد المكونين وتكوينهم في هذه التقنيات الحديثة والتي ليست متوفرة لا في المكونين ولا في المركز الذي تم فيه إقرار ادراج هذا الاختصاص يعني لا يوجد أي تقدم. السيد الوزير هل هناك إجراءات لاحقة أو برنامج عمل؟

السيد الوزير، ما مآل برنامج دعم التكوين والإدماج المهني المعطل والذي انجر عنه حرمان أكثر من 600 مكون في اختصاصات عدة منها اختصاص صيانة السيارات الهجينة؟

الندوات والتظاهرات بخصوص جعل دورة سبتمبر 2025 دورة استثنائية من خلال الترفيع في طاقة التكوين وبعث اختصاصات جديدة لكن الواقع سيدي الوزير يعكس غير ذلك، إذ لم نسجل أي مؤشر يدل على ذلك فبعض المراكز ظلت مغلقة مثل مراكز الفتاة الريفية والصناعات التقليدية ومراكز تشكو ضعف الإقبال واختصاصات مهجورة ونقصا فادحا في المعدات.

بالنسبة إلى مشروع رقمنة الوكالة منذ 2018، أين وصل؟

سأتحدث الآن عن التشغيل "L'ANETI" هل أن توزيع واستغلال السيارات الوظيفية والإدارية بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل يخضع للإجراءات والتراتب المعمول بها بالأوامر الحكومية والنظام الأساسي الخاص بالوكالة أم لا؟ وإن كان كذلك لماذا ينتفع السيد المدير العام للوكالة بسيارة من نوع "Ford Everest" ذات 13 خيول بسبعة مقاعد تحمل الرقم المنجمي عدد 22364515 وهي هبة في إطار التعاون الدولي ومخالفا بذلك الشروط المحددة بالأمر الحكومي والذي يحدد بأن لا تتجاوز التسعة خيول جبائية، مع العلم أنه تم اقتناء سيارة "Peugeot 508" للغرض وكان من الأجدر استعمال هذه السيارة فيما يفيد البلاد.

سيدي الوزير، هل صحيح أنه تم إسناد ست سيارات إدارية مع وصولات بنزين 200 لتر شهريا لمكلفين بتسيير إدارات مركزية بالنيابة كاهية مدير، رغم أن القانون الأساسي الخاص بأعوان الوكالة ينص على إسناد هذه الامتيازات للمتحصلين على خطة مدير مركزي فقط؟ هل صحيح أنه تم إسناد 113 رخصة استعمال سيارات إدارية حتى في الإجازات السنوية رغم قدم أسطول السيارات الذي يعود بعضه إلى سنوات 2003 و2004 و2006؟

سيدي الوزير، ما هي أسباب إنهاء مهام أربعة مديرين مركزيين خلال شهر جويلية 2025 في نفس التاريخ مع تكليف ستة من رؤساء الدوائر كاهية مدير لتسيير الإدارات والوحدات المركزية وخرق للفصل 72 من النظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة؟

بقاء إدارة الموارد البشرية شاغرة لمدة ثلاثة أشهر ولم يتخذ أي إجراء إلى حد هذا اليوم، المديرين المركزيين الذين تمت إقالتهم أصبح عددهم 26، رغم أن الهيكل التنظيمي للإدارة ينص على 21 إدارة ومدير مركزي.

سيدي الوزير، بماذا تعلق شراء أثاث مكتب وطاولة اجتماعات لفائدة السيدة المديرية المركزية بدون ذكر الاسم دون بقية الإدارات

رغم أن العديد من مكاتب التشغيل تعاني نقصا فادحا في المعدات والتجهيزات؟

رئيس مكتب التشغيل في ولاية من الولايات الداخلية قام باستعمال السيارة الإدارية بدون حق أو سند قانوني يوم السبت 31 ماي 2025 لفضاء شأن شخصي وتعرض إلى حادث سير انجر عنه أضرار بالسيارة تمثلت في كسر البلور والأضواء الأمامية وواقى الصدمات وقد لحقت أضرارا سائق دراجة نارية تمثلت في كسور، ولكن بالرغم من وجود محضر وقضية جارية في جبر الضرر فإن الإدارة العامة لم تتخذ أي إجراء إداري.

بالنسبة إلى الشركات الأهلية، أدعو السيدة كاتبة الدولة إلى مزيد التسويق لهذه الفكرة وخاصة في الأرياف وفي الأحياء الشعبية، فبالنسبة للأحياء الشعبية لم يسمع أحد بهذا المشروع، لا بد من مزيد التسويق عبر وسائل الإعلام ويمكن القيام بزيارات في هذه الأحياء وتوزيع "des flyers" للتعريف بهذا المشروع لدى الشباب.

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني ومهمته التنمية واختصاصنا تنمويا، السيدة المكلفة بهذا الأمر لم نر منك تفاعلا كبيرا واتصالات مباشرة بالأعضاء ونحن 77 نائبا عددا ليس كبيرا كان بإمكانك التواصل معنا ومعرفة الإشكاليات بالجبهة والمشاريع المعطلة وكيفية العمل معا وكيفية تسويق هذا البرنامج مع بعضنا وشكرا.

### السيد رئيس المجلس الوطني للجبهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة نورس الهيشري، لها ست دقائق.

### السيدة نورس الهيشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والسيدة كاتبة الدولة وكافة الإطارات السامية المرافقة لهم،

مرحبا بكافة زملاء من الغرفتين،

اليوم ونحن نناقش مهمة التشغيل، الحقيقي يجب أن يكون حديثنا على واقع التشغيل والبدايل المطروحة التي نعود إليها لاحقا وما آلت إليه الأمور في علاقة بهذا الملف.

اليوم لا شك أن التجربة السابقة أثبتت فشلها في إيجاد حلول لمجابهة معضلة البطالة وهذا لكي لا نقول أنها جذرت سلوكيات وظواهر شرعت للفساد وهنا لا يمكنني أن أمر دون أن أذكر بجميع السياسات التي يعتمدونها في الولوج إلى سوق التشغيل والانتداب بالوظيفة العمومية والقطاع العام ولا ننسى المصطلحات الشهيرة "هل لديك خيط في الوزارة الفلانية؟ انظم للحزب الفلاني وسوف نتدبك، ادفع "الباكو" وسوف نتدبك وكل هذا الحديث. هذه العقلية سيدي الوزير نريد أن نقطع معها خاصة في زمن البناء والتشييد.

سيدي الوزير، توصية مني ومن زملائي نحن نعلم أن بعد طول انتظار سيتم في سنة 2026 فتح باب الانتداب ولا نريد عودة نفس المصطلحات: كفانا من الوساطات والمحابة والموالة في الحقيقة نريد القطع مع هذه السياسة ونحن هنا كنواب أعين لا تنام إن شاء الله وكل من سيتدب دون وجه حق سأعرض أمره على البرلمان ونفضحه بإذن الله. فالحق في التشغيل لجميع التونسيين دون استثناء.

سيدي الوزير، في حديثنا عن التكوين المهني لا يمكنني في الحقيقة أن أمر دون تبيين المجهودات والخطوات الرامية للنهوض بهذا القطاع وإنما نؤكد كمجلس وطني للجبهات والأقاليم، على ضرورة التفكير اليوم في بعث أقطاب تكوين على مستوى الأقاليم الخمسة، لما لا يكون هناك قطبا للتكوين على مستوى إقليمي لكل جهة وخصوصيتها، تماشيا مع مشروع البناء القاعدي والمشروع الجديد للمجلس الوطني والفلسفة الجديدة.

في الشأن الجهوي سيدي الوزير، كنت قد اتصلت بك سابقا بخصوص مكسب التكوين المهني بقرية، هذا المكسب سررت بتواجده في جهتي وشعرت بسعادة كبيرة لما له من جمالية واختصاصات وقد لاحظت مستوى عاليا لدى أبنائنا في التكوين وكنت أتمنى منك سيدي الوزير أن تزور وتتمن وأنا أعلم أنك لا تقوم بزيارات نوفمبرية وقد تحدثت معك سابقا ولكن هذا المكسب يحتاج تثمينا ويجب زيارته لكي تشجع المواطنين أكثر على التكوين المهني، اليوم لم يعد التكوين المهني مقتصر على من انقطع عن الدراسة أو نربط التكوين المهني بالفشل ويمكن لأي شخص أن يحقق حلمه في الدراسة أو عن طريق التكوين المهني فبالحرف والتكوين يمكننا بلوغ أهدافنا.

سيدي الوزير، أود أعلمك بحالات النقل التعسفية حيث وصلتني قائمة من زميلي نائب الإقليم شملت عددا كبيرا من أعوان مراكز التكوين المهني الذين تم نقلهم في منتصف السنة وحقيقة يعد تعسفا وخاصة في جهتي في مركز تكوين قمرالية وقع نقل عشرة أعوان من برج السدرية وسليمان وأغلبهم من النساء ونحن نعلم مكانة المرأة داخل العائلة ويتم نقلها للعمل في مكان بعيد.

فيما يخص الشركات الأهلية أتمن مجهوداتك السيدة كاتبة الدولة، وكما ذكرت السنة الفارطة أكررها هذه السنة كلي ثقة في نساء تونس وأنا أعلم أن التجربة صعبة في بداياتها. هذا المشروع الوطني أطلقه السيد رئيس الجمهورية في إطار محاولة لتأصيل الاقتصاد التضامني والاجتماعي في البلاد التونسية.

السيدة كاتبة الدولة، ما نعلمه جميعا أن الفكرة إلى حد الآن لم تصل إلى المستوى الذي نطمح إليه في الشركات الأهلية لأنها فكرة ناجحة وناجحة جدا ورأيناها في دول شقيقة وفي دول أخرى، فكرة الشركات الأهلية ممتازة ونتمنى أن تصل في تونس لما نطمح إليه.

السيدة كاتبة الدولة لماذا تخضعين هيكلية لوزارة التشغيل والتكوين المهني؟ لما لا تكون فكرة الشركات الأهلية هيكلية خاصة بمفرده؟ لما لا يتم طرح الفكرة في مجلس وزاري وأن يكون لديك هيكلية خاصة بك، الشركات الأهلية مهمة جدا اليوم فلم نبقها تحت وزارة؟ من الضروري أن تكون مستقلة خاصة وأن هذه الشركات تتطلب التنقل والزيارات فلماذا تبقى تحت وزارة التشغيل والتكوين المهني؟ هذا مقترح نتمنى أن يطرح في مجلس وزاري.

أما بخصوص المشاكل المرتبطة بأمالك الدولة، هل التنقيحات التي تمت في الفترة الأخيرة والتي استبشرنا بها خيرا، هل أن كل من يتقدم بعقار فلاحي يمكنه الاستفادة أم لا؟ ما لاحظته من خلال زياراتي الميدانية لأنني أتنقل كثيرا في جهتي وأتداول مع المواطنين، ما يحصل عكس ذلك تماما وهناك تكييلا كبيرا من طرف أمالك الدولة وقد سبق أن طرحت هذا الموضوع السيد الوزير، نتمنى من السيدة كاتبة الدولة إيجاد حل لمسألة أمالك الدولة.

بالنسبة إلى الشركات الأهلية يجب أن يكون هناك امتيازاً قانونياً وإجراءات مبسطة للعقارات.

فيما يخص الإعلام السيدة كاتبة الدولة، كنت أتمنى ونحن في بداية هذه التجربة أن يكون لديك حضور في الإعلام لكن ما لاحظته أنك غائبة تماماً في حين نرى بقية الوزراء حاضرين ونفس الشيء بالنسبة لكتاب الدولة. صحيح أننا استحسننا فكرة الشركات الأهلية ونريد الدفع بها نحو الأمام لكن هذا يتطلب حضوراً دائماً في الإعلام وتكون هناك برامج تستقبل المؤسسين في التلفزة على الوطنية التي لا نرى فيها سوى السلسلة الهزلية "شوفلي حل" والمسلسلات القديمة؟ يجب أن تكون هناك برامج تعرف بقيمة هذه الشركات الأهلية وتطرح مشاكلها، فمن الضروري تكثيف حضوركم في الإعلام والحديث عن هذه الشركات حتى تتمكن من النهوض بالتوجه الذي يقوم به السيد رئيس الجمهورية.

ختاماً سيدي الرئيس، لن أطيل في رسالة مضمونة الوصول إلى السيد رئيس الجمهورية، نؤكد بأننا ما زلنا على ذات اليقين بأن ما حدث في 25 جويلية 2021 كان يجب أن يحدث وأن ما تلاه من إنجازات وخطوات ثورية هو تصحيح لمسار ثورة الشعب التونسي الحر وحقه في حياة كريمة. سنظل معا في كل خطوة تستجيب لإرادة الشعب، سنمضي بروح المسؤولية والانتماء إلى هذه الأرض الطيبة ونحن على يقين بأن الخراب الذي توارثناه منذ عقود سيمضي وأن الحلم لا بد أن يجد طريقه في التحقق مهما تعاضمت التحديات والرهانات.

عاشت تونس، عاشت الجمهورية وشكراً.

**السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم**

شكراً، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علاء غزواني، له ست دقائق.

**السيد علاء غزواني**

شكراً سيدي الرئيس،

مرحباً بك السيد الوزير وكافة الوفد المرافق لك،

سيدي الوزير وأنت وزير التشغيل الذي يشتغل كثيرا وهذه حقيقة نتمناها فشكراً على كل هذه المجهودات.

اليوم مداخلتي ستعلق سيدي الوزير بأصحاب الشهادت العليا.

سيدي الوزير، تفعلت الهمم وانفعلت الصدور واشتعلت في أعماقنا الأسئلة حتى انفجرت، تراكمت السنوات وتكاثفت الخيبات واشتدت الآلام وما نحن اليوم نقف أمامكم أصحاب الشهادت العليا مجددا الذين طالت بطالتهم وتضاعفت معاناتهم وتقلبت أحوالهم بين حلم كبير وواقع مهين، نحن لم نأت هنا للمزايدة ولا للصراخ العشوائي، جئنا نحمل ألم وطن وصرخة جيل وحقا لم يعط. جئنا نقول إن الصبر تفعل والألم انفعال والحق اشتعل ولم يعد فينا أحد قادر على الصمت. سنوات كاملة ونحن نقول "غدا ستحل، وغدا ستحل" لكن الغد بقي في الغد ونحن نكبر ونشيخ ونرى أعمارنا تتسرب بين أيدينا.

أقصى ما يؤلم اليوم ليس الفقر، بل أن تشعر أنك عالية في بلادك وأنت غير قادر على عيش حياتك وغير قادر على مساعدة أهلك وغير قادر على بناء منزل أو تنجز مشروعا، ولا تخطو خطوة إلى الأمام.

البطالة سيدي الوزير اليوم ليست وضعا اجتماعيا فقط، البطالة اليوم أصبحت مرضا، مرضا نفسيا واجتماعيا وعقليا، تكسر الطموح وتمزق الثقة وتمسح الابتسامة من وجوه الشباب، أم توظف ابنها بدمعة وأب يشيخ قبل الوقت وشاب يضيع بين الكتب القديمة والسيرة الذاتية التي صارت مهترئة من كثرة الطباعة.

نحن لا نريد التشغيل عن طريق التناظر لمن طالت بطالتهم اليوم الذين في سن الخمسين وفي الأربعين، نحن نرفض التشغيل عبر مسابقات صورية فيها يعرف الناجح قبل أن تبدأ، نحن نطالب بالانتداب المباشر، فقط الانتداب المباشر ولا شيء غيره لأن التناظر أصبح بابا للمحسوبية، بابا للمحابة بابا لمن له وساطة وليس لمن له شهادة، نحن نريد عدالة حقيقية وليس عدالة على الورق.

الشعب الجامعية اليوم التي تحيل إلى البطالة وهنا دعني أقول كلمة، كلمة تحكي مرارة آلاف الطلبة لماذا تدرسون شباب هذا الوطن شعبا تعرفون مسبقا أنها تحيل إلى البطالة؟ لماذا ما زلتم تفتحون اختصاصات بلا سوق شغل؟ لماذا تخرجون آلاف العاطلين كل سنة وأنتم تعرفون أن لا مكان لهم؟ هل يعقل أن تكون الجامعة آلة لصنع البطالة؟ هل يعقل أن ندرس ثلاث سنوات وخمس سنوات وسبع سنوات وفي الأخير نجد أنفسنا في طابور العاطلين؟ إذا كانت الدولة تعرف أن تلك الشعب لا مستقبل لها فلماذا تدرسونها ولماذا تعلقون آمال الشباب فيها؟ نحن نطلب الانتداب المباشر لا عن طريق التناظر في إطار قانوني واضح وبرنامج زمني معين، يحفظ كرامتنا ويرجع لنا ثقتنا وهو حق من درس وتعب واجتهاد وصبر وأبداع.

سيدي الوزير، نحن لم نشغل، نحن تركنا نشغل، نحن لم نضعف، نحن وضعنا في الضعف ونحن مستمرين، ثابتون، متمسكون بحق الانتداب المباشر.

نمر السيد الوزير إلى ملف التشغيل الهش وسأمر إلى موضوع محرج اليوم للإدارة ومحرج للدولة التونسية، سأمر إلى ملف التشغيل الهش في مسرح الأوبرا بدار الثقافة. نريد أن نطرح عليك مظلمة تعرض لها أعوان مسرح الأوبرا الذين وقع طردهم بعد خمس سنوات عمل إثر صدور قانون منع التشغيل الهش ووقع التحيل عليهم بعقد عمل مقنع، تفقدية الشغل قامت بواجبها من أجل إيقاف هذه المهزلة وتسوية وضعيتهم، إلا أن الإدارة تعنتت ورفضت، إدارة المسرح الأوبرا رفضت فكرة سيادة رئيس الجمهورية في وضع حد للتشغيل الهش ووقع استبدالهم بعمال آخرين. نريد أن نسألكم سيدي الوزير اليوم هؤلاء الأعوان من سيأخذ حقهم؟ راسلنا السيدة وزيرة الثقافة وراسلنا كل الجهات المعنية فحقيقة أعوان مسرح الأوبرا مظلومون واليوم أنت آخر وزير نوجه له هذا السؤال.

سيدي الوزير رجاء وأكررها رجاء إنصاف أعوان مسرح الأوبرا.

نمر إلى السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية، أتمن عملك وأحيي روحك الوطنية وما تقومين به، اليوم الشركات الأهلية في جندوبة خاصة وأعني بذلك شركة الصفاء، وهي شركة تتجه نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي لكنها اليوم تصارع وجودها. فالرجاء حلحلة إشكالياتها وتشجيعها على أن تصل إلى مبتغائها وأن تنجح في إرساء هذا المشروع وشكراً.

**السيد يوسف البرقاوي، نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم**

شكراً السيد النائب، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم سالم الماكي، له من التوقيت أربع دقائق، تفضل.

## السيد سالم الماكي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة والوفد المرافق،

في إطار مناقشة المهمة سأطرح جملة من الإشكاليات الجوهرية التي تمس من منظومة التشغيل وتكوين المهني في بلادنا وللفت انتباه وزارتك إلى ضرورة تسريع الإصلاحات باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعاني مراكز التكوين المهني من نقائص هيكلية خطيرة، أهمها عدم ملاءمة المناهج مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور القطاعات الصناعية والرقمية وتشهد المراكز خاصة في الجهات الداخلية ضعفا في الموارد البشرية، وغيابا للخدمات الأساسية، مثل المبيتات والمطاعم والتجهيزات البيداغوجية. لا بد من الإسراع في إنجاز مراكز تكوين جديدة في الجهات المحرومة واعتماد الإصلاح الشامل في الحوكمة والتسيير، لجعل هذه المراكز أكثر جاذبية للشباب، كذلك ضرورة تفعيل شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص وتوجيه التكوين نحو القطاعات الواعدة.

نقترح على وزارتك دراسة إمكانية إحداث مسار تقني وتأهيلي ينطلق من السنة السابعة ويتوج بكالوريا تقنية، بما يعيد الاعتبار للتعليم المهني، ويقلص من نسبة الانقطاع المدرسي، العمل على إدماج المنقطعين من التعليم الثانوي في مسارات تكوين مجددة، العمل على جعل الترتيبات المهنية إلزامية لخريجي التعليم العالي، لربط التكوين بسوق الشغل، لا يمكن أن ننجح في إصلاح التشغيل دون إصلاح الخريطة التكوينية، لذلك نطالب باعتماد هيكله تكوينية جديدة تستجيب لحاجيات كل ولاية، وتتماشى مع خصوصيات سوق الشغل في كل جهة.

السيد الوزير، البرامج مثل "فرصتي" و"المبادر الذاتي" برامج مهمة لكن غياب التقييم الحقيقي جعلها غير قادرة على خلق الأثر المطلوب، لذلك نطالب بتقييم موضوعي لهذه البرامج ومراجعتها بما يضمن جديتها وفعاليتها، من حقنا اليوم أن نطرح هذا السؤال مباشرة وبوضوح: إلى متى تواصل الدولة تجاهل ملف أصحاب الشهادات العليا الذين طال بهم الانتظار حتى تجاوزت بطالتهم السنوات؟

التشغيل حق دستوري وحق إنساني لا يقبل المساومة ولا التأجيل ولا يمكن أن تكون هناك عدالة مالية بلا عدالة اجتماعية ولا دولة كرامة بلا تشغيل كريم. لماذا تشتت المناظرات مستوى تعليميا ثانويا فقط؟ ولماذا هناك توجه لإقصاء خريجي الجامعات؟ هل أصبح التعليم العالي عبئا على الدولة بدل أن يكون قيمة مضافة؟

السيد الوزير، لدينا فئة من الشباب اشتغلت سنوات في ظروف صعبة كعرضيين تابعين لوزارة التشغيل والتكوين المهني، ثم تم إيقافهم سنة 2020 دون إدماجهم مع نظرائهم، هناك من اشتغل ولم يرسم وهناك من تم إدماجه دون أن يعمل يوما واحد، فقط لأنه تابع لمنظومة معينة، هذا خرق صارخ لمبدأ المساواة. نلتمس من وزارتك التدخل العاجل لحل ملف مئات الشباب من حاملي شهادة البكالوريا والمتخرجين من مراكز التكوين الخاص في اختصاص مساعد ممرض، هؤلاء يمتلكون تكويننا كاملا وخبرة ميدانية في المؤسسات الصحية لكن شهاداتهم غير معترف بها لا من وزارة الصحة ولا من وزارتك.

نلاحظ شبه غياب لمراكز تكوين في اختصاصات حديثة مثل ميكاترونك السيارات، تكنولوجيا التحكم عن بعد، صيانة الإلكترونيات الدقيقة، مع العلم أن آلاف الشباب يرغبون في التكوين فيها حتى بمستوى أولى أو ثانية ثانوي، لذلك ندعو إلى توسيع هذه الاختصاصات وتخفيض شروط الالتحاق بها، لأن السوق في حاجة لها،

أما بالنسبة إلى الشركات الأهلية الفلاحية فقد تأسست منذ ثلاث سنوات لكن إلى اليوم ما زالت معطلة ولا تشتغل فعليا، بسبب عدم تمكينها من الأراضي الدولية وتعطل الإجراءات خاصة في جهة باجة، نطالب بتسريع الربط الإداري والقانوني لفتح هذه المؤسسات أمام الشباب، وفقكم الله وشكرا.

### السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب على ما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم حسنين محفوظي، له من التوقيت أربع دقائق، فيلتفضل.

### السيد حسنين محفوظي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

مكاتب التشغيل معطلة اليوم، ولم نر لها دورا هاما في الجهات الداخلية، لم أسمع بمعطل انتفع بخدمة أو بشغل بمكاتب التشغيل خاصة في ولاية القصرين باستثناء قيامه بالتحيين والمغادرة، وهذه حقيقة مرة، أين دور مكاتب التشغيل في مرافقة الشبان وتكوينهم؟ سيدي الوزير، عمال المناولة في "SERGAZ" و"Poulina" في القصرين يوجهون لك اليوم نداء عاجلا وكأن قانون منع المناولة يندثر من ولاية إلى أخرى، إذ لم نر له أي أثر في ولاية القصرين.

أصحاب الشهادات العليا أصحاب حق على وزارتك وعلى الدولة ككل في التشغيل، الحلول موجودة في الأراضي الدولية ونعرف أن القصرين من أكبر الولايات التي فيها أراض دولية، فلماذا لا تنسقون مع وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة وتسهلون لهم إجراءات الكراء؟

سيدي الوزير، يطالب أصحاب الشهادات العليا في سببلة بمقاسم منذ 2016 بعثوا بهم لمتابعة تكوين فلاح، ووعدوهم بأن يعطوهم أراض دولية، ولا شيء إلى حد الآن وقاموا معهم بعشرات محاضر الجلسات، خرج الملف مؤخرا من الولاية لوزارة أملاك الدولة، وإلى حد الآن لا شيء، ما داموا وعدوهم، فلماذا لم يعطوهم؟ الحلول موجودة، لو تقسم الأراضي الدولية الفلاحية على أصحاب الشهادات العليا ستقلص البطالة.

وجب عليكم اليوم إعادة فتح مركز التكوين المهني لسياقة الشاحنات والحافلات بسببلة وقد كان موجودا من قبل وأغلق، هل هذا هو البناء والتشييد؟

مضاعفة منح دعم الشركات الأهلية.

إحداث مركز تكوين في الفندق والمطاعم بكل من سببلة وحيدرة باعتبارهما قطبا سياحيا ثقافيا واعداد.

إعادة الإشعاع لمركز الفتاة الريفية بعمادة مشرق الشمس من معتمدية سببلة بإحداث اختصاصات تكوين للفتيات ذات مستقبل وتكوين دامج لسوق الشغل.



هل يمكن أن تعطينا الإحصائيات الخاصة بالمنخرطين في برنامج المبادر الذاتي والمنظومة الإعلامية الفاشلة المنعدمة دوماً؟ قمتم بإعفاء مكلف بمأمورية سابق، منذ 14 شهراً لا يقوم بأي شيء.

هل تعرف أن عدة قطاعات تبحث عن خريجي مراكز التكوين ولا تجد؟ أكثر من 16 متكون في الاختصاص مثل السياحة، ما الجديد في ملف مديرة وحدة المبيت والمطعم التي تكتري الأطباق للأعراس؟

أردت أن أسأل عن مركز التكوين لمن ستعطون هذه الاختصاصات؟ أردت أن أذكرك بملف 200 عوننا الذين تم انتدابهم بصفة غير قانونية في التكوين المهني، أين وصل البحث أم أنه تم غلق الملف؟ شكرا سيدي الرئيس وشكرا سيدي الوزير.

### السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائبة على ما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم علي الحسومي البيولي، له من التوقيت عشر دقائق. فليتفضل.

### السيد علي الحسومي البيولي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية والوفد المرافق

لكم، مرحبا بكم،

إن قواعد الدولة الاجتماعية لا يقوم إلا بسواعد شبابها.

إن ملف التشغيل والتكوين المهني ليس مجرد قضية وزارية، بل هو محرك التنمية الوطنية وشرط استقرارنا الاجتماعي والسيادي.

إن منظومتنا للأسف ما زالت تخلق جيلا متزايدا من حاملي الشهادات الباحثين عن عمل، لا جيلا من الكفاءات المطلوبة في سوق الشغل.

نبدأ من العدالة الاجتماعية وكرامة العامل، لا يمكن لوزارة التشغيل أن تكون ضامنة للاستقرار وهي تتغاضى عن التمييز في قلب هيكلها، نطالب بالتطبيق الفوري والحازم للقانون عدد 9 لسنة 2025 والتسريع في تسوية وضعية عمال المناولة التابعين للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. لا يمكن أن تستمر الوكالة التي من المفترض أن تكون نموذجا في إدامة التشغيل الهش؟ وبالتوازي أين هو الدور الحاسم لوزارةكم في ضمان استقرار العمال الذين يواجهون تسريحا متكررا يهدد استقرارهم؟

سيدي الوزير، غير معقول أن يستمر تشغيل عمال المناولة وتحديدات عاملات التنظيف بمراكز التكوين والعمل المستقل في وزارة اسمها وزارة التشغيل وهذه موجودة.

سيدي الوزير، إن الدولة تخصص الموارد عبر قوانين المالية لكن المشكلة تكمن في شلل التفضيل المتعمد وخلق الاستثمار، نسالنكم بصفة نقدية عن التعطيل الذي يطال تنفيذ خطوط التمويل الكبرى الواردة في قانون المالية لسنة 2025 والذي نص على تبسيط نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة إلى مصادر التمويل. لقد أحدث في فصل قانون المالية خطأ تمويل واضحين بمبلغ

جملة قدره 17 مليون دينار من موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة الشركات بما في ذلك قطاع الفلاحة والصيد البحري، أين هو التفعيل الفعلي لهذا الفصل المصادق عليه؟

إن التلكؤ في صرف هذا المبلغ رغم إسناد مهمة التصرف فيه إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالاتفاق مع وزارتي المالية والتشغيل يشير إلى فشل تنفيذي مباشر يخنق المبادرات الاقتصادية ويحرم الشباب والبحارة من فرص التمكين الاقتصادي. يتصل بي البحارة كل يوم رغبة منهم في الحصول على قرض لاقتناء قوارب صيد للعمل عليها، ولكن للأسف يجدون الصدد، ولا يمكن أن يتحصلوا على قروض وتم إقرار خط التمويل في قانون المالية لسنة 2025، ولم يتم تفعيله، لماذا هذا التباطؤ سيدي الوزير، في تفعيل خط تمويل ينتظره الشباب؟ ونمر.

ولا يغيب عنا أن البيروقراطية المقبته تخنق الشركات الأهلية وتعرقل مسار الحوكمة البديلة التي راهن عليها رئيس الجمهورية، فعشرات الشركات الأهلية أبدت رغبة جادة في استغلال وإصلاح قطاعات حيوية، مثل تعهدنا بتحسين قطاع النقل الفردي عبر استغلال محطات "الواج" في كامل البلاد، لكنها تصطدم بالتعطيل وهنا نسالنكم السيدة كاتبة الدولة عن الدور الفعال لخطة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية في كسر هذه القيود، وعن بنك المشاريع الغائب الذي من المفترض أن يحدد ويجهز المشاريع ذات القيمة المضافة والتي تتلاءم مع خصوصية الجهات وأيضا عن الدراسات العلمية والمرافقة الفعلية اللازمة لتحويل هذه الرغبات إلى مؤسسات اقتصادية مستدامة.

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية،

ختاما، ولكي نطلق طاقة التمويل الذاتي في الجهات، ونحول الشركات الأهلية إلى قاطرة للتنمية، لا إلى عبء بيروقراطي، نتقدم بتوصية استراتيجية وعبقريّة لتمكين هذه الشركات، نوصي باعتماد آلية البورصة المحلية بحيث يتم تحويل نموذج الشركات الأهلية إلى شركة مساهمة محلية يكون رأس مالها مقسم إلى أسهم طرح للاكتتاب العام المباشر للمواطنين المقيمين بالجهة ويتم تداول هذه الأسهم وبيعها وشراؤها عبر منصة إلكترونية وطنية، تعتبر بمثابة بورصة مصغرة محلية، تمكن هذه الآلية من التمويل الذاتي السريع حيث يتم تمويل الشركة فورا من مدخرات المواطنين بعيدا عن انتظار القروض البنكية المعقدة.

ثانيا، المشاركة الأهلية الفعالة فكل مواطن يمكنه الدخول كمستثمر ومساهم حسب قدرته المالية وتوزع الأرباح حسب عدد الأسهم مما يخلق رابطا مباشرا بين المواطن ونجاح المشروع الاقتصادي في منطقته.

ثالثا، تركز الحوكمة والمساءلة بتحويل الملكية إلى مساهمة عامة تفعل آليات الرقابة الشعبية على إدارة الشركة مما يضمن الشفافية والاستدامة وهذا حل تقدم به شباب، وحين أعطانا السيد الرئيس مرسوم الشركات الأهلية أعطانا الآليات القانونية لإحداث هذا الصنف الجديد من الشركات الأهلية، أما الآليات وتطوير هذه الفكرة فإننا نظور الفكرة المتلائمة مع واقعنا التونسي، فافتحوا الباب للشباب فعندهم مقترحات عملية يمكنهم أن يطوروا منصة ويقدموا لكم مقترحات جدية وعملية تساهم وتعطي الجدوى والمردودية

الحقيقية المرجوة من إحداث هذه الشركات الأهلية ولا نبحت عن الكم وعدد الشركات التي أحدثناها، وتتفاخر بأننا أحدثنا 260 أو 500 أو حتى 3000، فغايتنا هي الجدوى الاقتصادية والأثر المباشر لهذه الشركات الأهلية.

السيد الوزير،

السادة إدارات وزارة التكوين المهني والتشغيل،

إننا ننتظر منكم خطة عمل تنفيذية قادرة على تجاوز الفساد الإداري والشلل المالي وتضمن أن يكون التكوين المهني بوابة حقيقية للمتكمين والعدالة، لا مصنعا جديدا للبطالة وشكرا.

**السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم**

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة هدى الجلاصي، لها من التوقيت أربع دقائق، فلتفضل.

**السيدة هدى الجلاصي**

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع وبالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والوفد المرافق لك،

سيدي الوزير، أحمل لك الشكر والتقدير والاحترام من كافة مديري المعاهد الخاصة للتكوين المهني خصوصا من ولاية تونس، بما تفضلتم به في هذه المدة القصيرة منذ توليتهم مهامكم الوزارية لفض العديد من المطالب المزممة التي أرهقت القطاع الخاص للتكوين المهني وفي المقابل أحمل إليك تدمر عدد منهم ومن المتكويين والمتكونات من التأخير الكبير الحاصل في الخدمات الإدارية الصادرة عن الإدارة الجهوية بتونس، منها الحصول على شهادات حضور المتكويين المؤشرة من قبلها، إذ تبقى شهادة الحضور بالإدارة الجهوية أكثر من ثلاثة أشهر للتأشير عليها من قبل المدير الجهوي بتونس مما أدى إلى فقدان صلاحيتها وأن المعاهد في ولاية تونس تضررت من هذا التأخير وأصبحت تعمل بنصف طاقة استيعابها حيث انقطع جل المتكويين وانتقلوا إلى معاهد الولايات المجاورة للتسجيل بها والحصول على هذه الشهادة والتي تؤشر في ولايات أريانة ومنوبة وغيرها في أسبوع على أقصى تقدير وشهر للحصول على شهادة الختم.

وإذ أن مراكز الشرطة لا تقبل شهادة الحضور المسلمة من قبل المعهد الخاص للتكوين لاستخراج بطاقة التعريف، إلا إن كانت مؤشرة من طرف مصالح الإدارة الجهوية بتونس وهذا يعتبر إذلالا ومهانة لمدير معهد التكوين، إذ أن هذا الأخير مرخص له من طرف وزارتك ومراقب.

كما أن شهادات ختم التكوين تبقى أكثر من سنة للحصول عليها، بعد أن قضى المتكويين عامين، ينتظر عاما كاملا، علما أن هذه الشهادة هي مفتاح للولوج والاندماج في سوق الشغل وأن هذا التأخير في الحصول على شهادة ختم التكوين يحرم المتكويين من تقديم مطالب الشغل والمشاركة في المناظرات، الحصول على عقود عمل بالخارج، الحصول على قرض من البنك التونسي للتضامن، الانتصاب للحساب الخاص لفتح مؤسسته، إجراء تريبصات في إطار برنامج الإعداد الحياة المهنية، إذ أن عديد المتكويين تم إلغاء عقودهم ووقع تسريحهم من عملهم، نظرا إلى عدم الاستظهار بالشهادة التكوينية العالقة بالإدارة الجهوية والتي تمكنهم من الترسيم في مواقع عملهم.

تختلف الإجراءات الإدارية من إدارة جهوية لأخرى علما أن السيد المدير الجهوي للتشغيل والتكوين المهني بالتونس لا يعترف بالصور المطابقة للأصل للشهادة التي تثبت مستوى المتكويين وإنما يطلب في عديد الأحيان مده بالشهادة الأصلية وهذا غير قانوني ومخالف للقوانين الجاري بها العمل، فالرجاء منكم سيدي الوزير، التدخل لدى الإدارة الجهوية للتكوين بتونس للعدول عن مثل هذه الطلبات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمتكويين حتى يمكنهم من قضاء حاجياتهم بالسرعة المطلوبة وفي أفضل الظروف.

سيدي الوزير، تعرف أن عدد المنقطعين عن الدراسة مهول وملجأهم الوحيد التكوين المهني، أرجو رفع العراقيل وفتح الأبواب أمامهم وإبقاء شعلة الأمل بداخلهم وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم**

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم أحمد قار علي، له من التوقيت أربع دقائق.

**السيد أحمد قار علي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،

السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،

ستكون مداخلتي مخصصة للشركات الأهلية وسيكون عنوانها "الشركات الأهلية بين المنشود والموجود"، تعد الشركات الأهلية حجر الزاوية في البناء القاعدي من خلال العمل على خلق الثروة محليا وجهويا وبالتالي تحقيق التنمية اقتصاديا وتوفير مواطن الشغل، توصلنا إلى تكريس دولة عادلة اجتماعية حقيقية، ولكن هذا المنشود تاه وتعثر في ظل واقع تنخره العديد من الإشكاليات.

أولا، على مستوى التشريع، زخم تشريعي دون نظام قانوني محكم: شركات أهلية منظمة بالمرسوم عدد 15 لسنة 2022، أمر رئاسي عدد 498 لسنة 2022 والمتعلق بالنظاميين الأساسيين النموذجيين للشركات الأهلية المحلية والجهوية، مرسوم عدد 13 المتعلق بالصلاح الجزائي يتحدث كذلك عن الشركات الأهلية، المرسوم عدد 30 لسنة 2025 المتعلق بتنقيح المرسوم عدد 15 لسنة 2020، ضف على ذلك مشاريع تنقيح بعض القوانين من ذلك القانون المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية لتسهيل عملية تخصيص الأراضي الفلاحية الدولية لإنشاء شركات أهلية.

السيدة كاتبة الدولة، ساهم هذا الزخم التشريعي وتوزيعها على عدة نصوص في تعقيد مفهوم وإجراءات الشركة الأهلية لدى العموم، وزد على ذلك المجهود المتواضع من سيادتكم في التعريف بهذا المشروع، المنصة الإلكترونية لا تكفي، فلا بد من ومضات إخبارية تلفزيونية وإذاعية، مضت ثلاث سنوات وحين نتحدث مع المواطن يقول لك ما هي الشركات الأهلية؟

أنت كنائب شعب تفهمه وتقول له هي تتكون من كذا ورأس مالها كذا ويصدر مرسوم جديد يغير من جديد الإجراءات وتعيد إقحام المواطن وتقول له بأن هناك امتيازات وكذا، فيضجر ويقول لك، "دعني منه" وفي كل مرة أمر جديد، فالشركة الأهلية مفهوم جديد كان من الأجدى ترسيخه أولا لدى المواطنين ومن ثمة تعديله، حتى لو كان في التعديل فائدة أكبر.

## السيد شاكر بن بلقاسم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، نجد الوزارة اليوم موجودة في المجلس الأعلى للتربية لأهميتها في تأهيل وتكوين اليد العاملة ودورها هام، وفق الله الجميع إن شاء الله.

سيدي الوزير، يجب أن يواكب تكوين وتأهيل اليد العاملة التطورات وسوق الشغل اليوم ولنبدأ من توجهات الدولة، التعويل على الذات في خلق الثروة وحين أرى التكوين في الجانب الفلاحي عند وزارة الفلاحة وفي الجانب السياحي عند وزارة السياح، وتحدث عن الفلاحة والسياحة والصناعة وهي الأقطاب الناتجة اليوم في خلق الثروة ودعم ميزانية البلاد، فلماذا لا تتولى وزارة التكوين والتشغيل اليوم التكوين في الفلاحة والسياحة وتكون اليوم وزارة كاملة حقا في تأهيل اليد العاملة ككل؟ يعني لا تقتصر فقط على مسائل لا نقول عنها عادية حتى لا ننقص من حق المكونين الذين يؤدون واجبهم، أعانهم الله، وأعانكم أتم كوزارة، لكن اليوم نرى أن هناك قطاعات واختصاصات في التكوين لم تعد لها جدوى الآن.

اليوم إذا نعين الأطر في التكوين، يجب أن نعتمد كما قلت في هذه القطاعات الإنتاجية، فلماذا لا نتجه في التكوين خاصة في قطاع الصناعة في الصناعات التكميلية وهي بدورها تدخل في قطاع الفلاحة وفي وفرة الإنتاج الزراعي اليوم، ونعرف اليوم القطاعات الهامة في البلاد وسندرج تحت توجه الدولة.

نمر الآن إلى الشركات الأهلية وسنكون واقعيين، اليوم حين أرى شركات أهلية ودورها اليوم ليس فقط تقليص نسبة البطالة، بل خلق ديناميكية اقتصادية محلية وجبوية ولم لا إقليمية لأننا حين اقترحنا أن تكون هناك شركة أهلية إقليمية وقلنا أن عدد الشركات الأهلية المحلية والجهوية 50 ليس "compatible" لكن اليوم حين نتحدث عن 5 أقاليم فيمكن أن نوفر 50 وتساهم الشركات الأهلية الإقليمية في خلق وربط علاقات تجارية بين الأقاليم وهذه هامة.

واليوم بالنسبة إلى الشركات الأهلية الإقليمية، مثلا حين نتحدث عن الفلاحة فإن لكل إقليم خصوصياته الفلاحية وحين يتعامل الإقليم الأول مع الإقليم الثاني مثلا الإقليم الثاني نابل عندهم القوارص وهذا معروف ونتحدث في الإقليم الثاني كولاية، فاختارنا نابل والقوارص وفي الإقليم الرابع نتحدث عن التمور والتبادل التجاري بينهم اليوم سيكون مباشرا وستكون الشركة الأهلية ناجحة وتنقص على المواطن اليوم أن ينتظر منتجا وعشرة أنفار آخرين حتى يوصلوا له الإنتاج، فقفة التونسي ستعاني الغلاء، لكن حين نؤسس شركة أهلية من المنتج للمستهلك تكون فاعلة وهكذا يمكن أن نصل.

اليوم بالنسبة إلى الشركات الأهلية ودورها وهي موجودة في وزارة التكوين المهني والتشغيل، ليس دورا اعتباريا أن تكون موجودة، فحين نكون فئة معينة وأجد لهم بالتوازي موطن شغل في الشركات الأهلية، فهذه هي المسألة الهامة والفلسفة التي يجب أن نصل لها لأن تكوين اليد العاملة سهل لكن توظيفها في سوق الشغل صعب، إذن يجب أن نجد الحل للتوظيف، كما اقترحت عليكم، يجب علي حين أكون أن أوفر له فيما بعد يدا عاملة وسوق شغل من حيث الشركات الأهلية وشكرا.

ولاحظنا عدة فراغات تشريعية، من ذلك الشركات التي هي قيد الإنتاج، إذا أردت التخفيف من عدد المساهمين من 50 إلى 9 حسب المرسوم الجديد، ما هي الآلية القانونية في ذلك؟ وكذلك هل سيقع وجوبا الشطب عليها من السجل الوطني للمؤسسات وإعادة التسجيل بالسجل الوطني للشركات الأهلية؟ وما زال النظام القانوني للسجل الوطني للشركات الأهلية وتركيبته ومهمته ومقره في حد ذاته غير واضح وهل سيحدد بموجب مرسوم أو قانون؟ كلها ضبابية تحوم حول الإطار القانوني لهذه الشركات.

ما أريد أن أقوله، يجب أن نوحده النظام القانوني للشركات الأهلية في نص قانوني موحد تضبط فيه مفهومه، شروط تكوينه، إجراءات التسيير والامتيازات وطرق حل هذه الشركات، هذا على مستوى التشريع. كذلك للخطة التي تمت في بداية هذا البرنامج حول الهيكل المشرف الذي بدأ أولا تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، والآن وزارة التكوين المهني والتشغيل متمثلة في السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية بمفردها، لا مصلحة ولا هيكل ولا لجنة على مستوى الوزارة تعنى بهذه الشركات.

كما تم استبعاد الأشخاص والكفاءات الذين ساهموا في بلورة فكرة الشركات الأهلية ووضعوا حجر الأساس لهذا البرنامج، في ظل هذه الظروف من الطبيعي السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية أن تكون النتيجة على أرض الواقع دون المستوى المطلوب وهذا ما تعكسه الأرقام: 60 شركة من مجموع 250 دخلت طور النشاط وأغلها في القطاع الفلاحي، توفر فقط 380 موطن شغل، مردوديتها هزيلة ومساهمتها في التنمية ضعيفة وفي المقابل نضخ لها الامتيازات والدعم اللامحدود تقريبا 95 مليار الاعتمادات المرصودة خلال أربع سنوات، إعفاء كلي من كافة الأديات والمعالم المستوجبة لمدة عشر سنين من تاريخ الأحداث وغيرها من الامتيازات ولا تقتصر الحلول لنجاح هذه الشركات اليوم على توفير الامتيازات التي أثقلت في حد ذاتها كاهل الدولة.

يتطلب هذا البرنامج أولا توحيد ترسانة القوانين التي تعنى بالشركات الأهلية في نص واحد كذلك لا بد من العمل على الترويج أكثر لهذا النوع من الشركات وتقريبها وتفسيرها أكثر للمواطن عن طريق ندوات وومضات تلفزيونية ولا بد من العمل على جعل هذه الشركات شركات تستوعب قطاعات ذات أهمية ومردودية ومن شأنها استقطاب كل من يريد الانخراط في هذا النوع من الشركات، لا الاقتصار على القطاع الفلاحي فقط.

اليوم لا بد من تذييل التعقيدات الإدارية والتمتع بالامتيازات المرصودة أمام كل من يريد فتح مثل هذا النوع من الشركات، لقد تم إفراغ هذا البرنامج من محتواه رغم أهميته والأهداف المنشودة منه وعليه لا بد من تقييم شامل لأداء جميع الأطراف ومن فُشل في إدارة هذا البرنامج عليه أن يقدم استقالته، ليس عيبا، إنما العيب أن يتواصل الخطأ ويتم إفشال هذا البرنامج التي تعتمد عليه الدولة التونسية، اليوم هناك من قام على خدمة هذا البرنامج وفهمه، لم لا يتم تشريكهم والاستفادة من تجربتهم التي من شأنها أن تضيق وتتقدم بهذا البرنامج وشكرا.

## السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم شاكر بن بلقاسم، له من التوقيت أربع دقائق، فليفضل.

## السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب المحترم، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم ناجي بن كيلاني، له من التوقيت أربع دقائق، فليفضل.

### السيد ناجي بن كيلاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكل الزملاء،

كما أرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

في الحقيقة لن أضيف الكثير عما قاله الزملاء وكنت تناقشت مع السيد الوزير في اللجنة وكنا مجمعين على أن قطاع التكوين المهني في تونس في حاجة إلى مراجعة من حيث خريطة وتوزيعية المؤسسات التكوينية وفق التقسيم الترابي الجديد وتقريبها أكثر من المواطنين وكنائب على ولاية صفاقس فإن المراكز تعد على الأصابع وحتى المركز الأساسي "باش حامية" وهناك طلب بسيط لو تسمح إذا أمكن سيدي الوزير، أن تصبح الدروس بالليل كما كانت من قبل حتى نتيج فرصة لأكثر فئة ممكنة للتمتع بهذا التكوين.

التوزيعية - كما قلت - تفتقر أغلب المعتمديات في ولاية صفاقس إلى مراكز التكوين وحتى مراكز التكوين الموجودة وعلى قلتها، فإن البرامج والمواد التي يتكونون فيها لا تتماشى مع سوق الشغل، لذلك أصبحنا نتحدث فيما بعد عن البطالة حتى في خريجي التكوين المهني والتشغيل وهنا الطلب واضح في أن تتجدد البرامج، لأن الاقتصاد تطور وسوق الشغل اليوم في حاجة لأناس في تكوين معين، حتى لا نجد المتكون بعد إعطائه الشهادة يبحث عن شغل.

أيضا البرامج التي في وزارة التكوين المهني والتشغيل مثل "المبادر الذاتي" و"فرصتي" هناك مشكل ونقص في المعلومة لأنها لا تصل للفئة المعنية بها وهنا نتحدث عن تساوي الفرص حتى في المشاركة وتكون النسبة دائما قليلة، مثلا المبادر الذاتي يتم تخصيص نسبة ضعيفة تقريبا.

طرحنا وضعية خريجي التعليم العالي وبطالة أصحاب الشهادات العليا في كل مداخلة وتحديث عنها حتى في العام الفارط وهي مشكلة كبيرة ولا تخص وزارة التكوين المهني والتشغيل وحدها لكن كحكومة وكمجلسين في حاجة إلى تطوير التشريعات بما يتيح الفرصة لهذه الفئة أن تندمج سواء في الوظيفة العمومية والقطاع العام أو في القطاع الخاص.

بالنسبة إلى الشركات الأهلية للأمانة كمشروع وكبرنامج عولنا عليه كثيرا، كما عول عليه الشعب التونسي، في أنه سيخلق كبديل اقتصادي ويكون مكملا للقطاع العام وللقطاع الخاص وأنموذجا ومناولا جديدا للاقتصاد لكن نفس الإشكال للأمانة في تقديري الشخصي اليوم هناك ضعف في التواصل، وأغلب المواطنين ليست لهم فكرة وهنا كنت أحيذ أن يتم التسويق للبرنامج قبل أن ندخل في تنفيذه وهذا نقص كبير في التواصل وقد رأيت السيدة كاتبة الدولة قد قامت بزيارات ميدانية لبعض الولايات، لكن هذا غير كاف، لأننا اليوم يجب أن نرغب الشباب أولا في الشركات ويجب أن يفهم المنوال الجديد والاقتصاد التشاركي، لأننا خلقنا نظاما جديدا كي نقطع مع النظام القديم أو أن نخلق على الأقل نظاما لا يكون قطاعا عاما ولا قطاعا خاصا.

اليوم للأسف أرى ضبابية ولا توجد رؤية واضحة، وكما تحدثت الزملاء حتى النصوص التشريعية يقع تحويلها في كل مرة وهذا يعطل

وحتى الإدارات المعنية بموضوع الشركات الأهلية نشعر كأنه لا توجد نفس الخطة الاتصالية،

اليوم أهم شيء أن نسوق الفكرة للمواطنين، حتى يفهم المواطن الفكرة، وما معنى الاقتصاد التضامني ويفهم معنى الشركات الأهلية وبعد ذلك ننتقل في الإنجاز وتوجد في ولاية صفاقس تقريبا شركتان، وهي عاصمة اقتصادية وحتى في كل الجهات...

### السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل الفكرة.

### السيد ناجي بن كيلاني

شكرا، نعتد كثيرا على الشركات الأهلية ونريد الإكثار منها لأنها لن تخلق فرصة للحد من البطالة، ولكنها تخلق مناوالات اقتصادية جديدا يقوم على التشاركية، فنود أن يكون العمل الاتصالي والتواصل أكثر، وفقكم الله وشكرا.

### السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب على ما تفضلت به وأحيل الكلمة للسيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له من التوقيت ست دقائق، فليفضل.

### السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على خير الخلق وأشرف المرسلين،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسيدة كاتبة الدولة وبجميع إطارات الوزارة،

باسم المؤمنين بالعدالة والمصدقين للقيادة، والتي وعدت بأن تتحمل الدولة دورها في إرساء العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق الدستورية وحق التشغيل على وجه الخصوص.

سيدي الوزير، هل أنتم تساهمون في كتابة قدر المعطلين عن العمل في بحثهم عن شغل؟ أم أنكم تشهدونه فحسب؟ ما علاقة وزارتكم بالتشغيل؟ هل أنتم توفرون مواطن الشغل حقيقة؟ أم أن هذا العمل الذي توفرونه هو ما قال فيه جبران خليل جبران "أن نخبز علقما لا يشبع سوى نصف مجاعة الإنسان"؟

سيدي الوزير، نؤكد أن التشغيل ليس مجرد ملف قطاع، بل هو أساس الاستقرار الاجتماعي ومحرك التنمية ومنتظر من وزارتكم تقديم برنامج واضح فيما يخص دور الوزارة في تشغيل أصحاب الشهادات ممن طالت بطالتهم بالأرقام والأجال ويعرض على المجلسين.

في ما يتعلق بالتشغيل في المناطق الداخلية نود معرفة ما يلي: حجم الاعتمادات المخصصة للولايات ذات نسبة البطالة المرتفعة، مدى تقدم برنامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

الإجراءات العملية لجذب الاستثمار وخلق مواطن شغل مستدامة وحول جملة الإجراءات التي تدعم الاستثمار الخاص وخاصة من فئات الشباب وإيجاد حلول للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومزيد حوكمة مكاتب التشغيل لتخرج عن دورها الكلاسيكي إلى الدور الديناميكي كمصلحة جهوية قادرة على الإضافة.

كما نتمن أيضا كل الإجراءات التي اتخذت ونسجل بإيجابية بعض المبادرات، لكننا نلاحظ في المقابل بعض النقائص: بطء الإجراءات

الإدارية وضعف -عفوا- التنسيق بين الهياكل الجهوية والمركز، فحين يبعث الشاب مشروعه اليوم فإن تمويله يفوق 40 مليون يبعث للمقر الرئيسي وينتظر شهورا حتى لا نقول سنين وعليه نسأل سيدي الوزير، عن خطة الوزارة لتطوير منظومة التكوين لكي تتماشى مع التحولات الاقتصادية والرقمية وكيفية إدماج الاختصاصات الجديدة ذات القيمة المضافة، كما نطلب أن تأخذ الشركات الأهلية موقعها الحقيقي والأساسي في النسيج الاقتصادي، بما يزيد من المراقبة والدعم وتبسيط الإجراءات والإحاطة وتوفير الأسواق كخيار إرادة الشعب، فالشعب بادر بطواعية ومسؤولية، نذكر جملة كمثل لبدية التفكير.

سيدتي كاتبة الدولة، زرت قفصة في 11 جانفي 2025، ما مدى متابعتكم لمخرجات محضر الجلسة؟ لا وجود لأثر الشباك الموحد إلى حد الآن.

بالنسبة إلى الإدارة الجهوية للتشغيل والعمل المستقل بولاية قفصة، أريد أن أعرف دورها بالضبط باستثناء التكوين و"SIIP" على مستوى الرقمنة، يتم التسجيل في ولاية قفصة عن قرب لأن التغطية منعقدة في بعض الساعات، إلى أين وصل مشروع مكتب التشغيل بالحوض المنجني؟ ضرورة إحداث مراكز تكوين مهني، ودعم نظام التكوين المهني في ولاية قفصة خاصة أن الانقطاع المدرسي يشهد ارتفاعا طفيفا خلال السنوات الأخيرة.

ختاما، سيدي الرئيس، أقول لمن سولت له نفسه أن يضع نفسه مقام ترجيح وعلم وحكمة ويتجاوز بذلك كل الأعراف والأخلاق والقوانين، نقول له أن الشعب التونسي أراد وفعل وحسم في كل هذه المسائل وتونس دولة حرة متحررة بقوانينها وبمؤسساتها ونقول له كما قال الفرزدق

"قَدْ أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ

يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ"

"مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ"

شكرا وعاشت تونس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي النائب،

وتعقبا على كلامك، الأكيد أن الشركات الأهلية على أهميتها في تونس آلية حديثة تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر إشراك المواطنين في مشاريع جماعية لتنمية الجهات الداخلية وفرص عمل محلية لكنها ما زالت تواجه تحديات في التمويل والتسيير وتحتاج إلى إصلاحات مستمرة، لذا السيدة كاتبة الدولة، عليك وضع رؤية وطنية واضحة والتنسيق مع الوزارات الأخرى خاصة التشغيل والفلاحة والصناعة والمالية لضمان تكامل السياسات وإرساء آلية متابعة وتقييم.

أكد أيضا أن وزارة التشغيل والتكوين تضطلع بدور محوري في وضع السياسات الوطنية الخاصة بالتشغيل وتنمية الموارد البشرية وتعمل أيضا على تطوير برامج التكوين المهني والإحاطة بطالبي التشغيل، باختصار وزارة التشغيل حسب رأي المتواضع هي حلقة الوصل بين التعليم وسوق العمل وبين المبادرة الفردية والسياسات الوطنية، مما يجعلها من أهم الوزارات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس، شكرا مرة أخرى.

شكر خاص للسيد وزير التشغيل وكاتبة الدولة للشركات الأهلية وكل إطارات المرافقة، كلا باسمه وصفته، هكذا نكون قد أنهينا أشغالنا الخاصة بمهمة التشغيل والتكوين المهني ونرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة حتى يتمكن السيد الوزير من إعداد الأجوبة لنواب المجلسي وشكرا.

(كانت الساعة السابعة مساء وعشرين دقيقة)

### استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني

(كانت الساعة الثامنة وعشر دقائق ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

نستأنف أشغالنا ونمر إلى الاستماع إلى ردود السيد رضا شود، وزير التشغيل والتكوين المهني على استفسارات السيدات والسادة النواب من المجلسين، فليتفضل.

السيد رضا شود، وزير التشغيل والتكوين المهني

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين،

السيد المحترم رئيس مجلس نواب الشعب ونائباه،

السيد المحترم رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائباه،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تحية طيبة،

يسعدني باسمي وباسم السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية أن نناقش اليوم مع السيدات والسادة النواب المجلسين الموقرين ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2026 ويأتي نقاش المهمة في ظرف وطني هام، تميز بتحسين في أداء الاقتصاد واستعادة توازنه تدريجيا وانتعاشه في بعض القطاعات على غرار الفلاحة والصناعات التحويلية وستواصل جهود الدولة لتنفيذ مختلف الإصلاحات الاقتصادية كي تستمر هذه المؤشرات الإيجابية، مع التوقعات بمزيد تحسن نسب النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التضخم.

كما تم تسجيل استقرار نسبي في نسبة البطالة حيث بلغت 15,4% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2025 مقابل 16% خلال نفس الفترة من سنة 2024 وذلك حسب المؤشرات الإحصائية لمسح التشغيل للمعهد الوطني للإحصاء رغم أن البطالة في تونس تعتبر بطالة هيكلية، تعمل الوزارة على التقليل من نسبها من خلال تنفيذ السياسة العمومية في مجال التشغيل والمتمثلة في تنشيط سوق الشغل والتقريب بين العرض والطلب، تحسين التشغيلية والرفع من نسبة إدماج الباحثين عن شغل عن عمل لائق، الاستجابة السريعة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية من الكفاءات والمهارات، عبر تطوير التكوين المهني، باعتباره جزءا محوريا من منظومة الموارد البشرية، دعم الشركات الأهلية وريادة الأعمال للإدماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع الفئات.

وتعكس ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني ترجمة لرؤية سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد لتكريس أسس الدولة الاجتماعية، باعتبار أن الدور المحوري للدولة يتمثل في تأمين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، كما تجسم هذه الميزانية هوية

الوظيفة التنفيذية طبقا لما تقتضيه أحكام الدستور الذي راهن على الشباب، وعلى توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدراته وعلى تمكينه من كافة الوسائل حتى يساهم بصفة فاعلة في التنمية الشاملة للبلاد، إضافة إلى ضرورة توفير كل الوسائل القانونية والمادية للباحثين عن شغل مع سعي الدولة إلى توفير الإمكانات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين وإعلاء للدستور الذي اعتبر العمل حق لكل مواطن ومواطنة وعلى الدولة اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمانها على أساس الكفاءة والإنصاف، عملت مصالح الوزارة على تطوير تدخلاتها في مجال الشركات الأهلية وزيادة الأعمال والتشغيل والتكوين المهني وإجابة على تساؤلاتكم ومقترحاتكم القيمة.

أبدأ بالشركات الأهلية، عند ذكر الشركات الأهلية لا بد أن نستحضر الشعارات المركزية لثورة 17 ديسمبر، "الشغل والحرية والكرامة الوطنية"، هذه الشعارات رسختها دستور الجمهورية التونسية، - لدينا دستور واحد- من ذلك أن الشركات الأهلية في مبادئها الأساسية ضد كل إقصاء اجتماعي ومالي وثقافي وأن يتم تجذير المواطنين في أماكهم وأن هناك نوعا من الديمقراطية المحلية التي تمارسها.

النموذج التنموي الذي نريده اليوم هو من المحلي إلى الجهوي إلى الإقليمي إلى الوطني، بعد أن كان المركز هو الأصل أصبح المحلي هو الأصل، تم ترجمة ذلك في نموذج اقتصادي بتكوين الشركات الأهلية وبالشركات الأهلية يتم تدريب المتكويين على الديمقراطية المحلية لأن كل أشكال الإقصاء، كما ذكرتم سواء المالي أو الثقافي يؤدي وتعملون ما حصل في تونس، هناك فيديوهات جاء فيها: "شئونة يربطي بهذه البلاد؟"

الوطنية تبني وليست معطى سابق، هي معطى تبني عندما يشارك كل المواطنين في البناء والتشييد وكما تعلمون فإن المرسوم عدد 15 ل 20 مارس 2022 أحدث نظاما قانونيا خاصا بالنسبة إلى الشركات الأهلية، بعد تقريبا ثلاث سنوات تم التشخيص، هناك إشكاليات تشريعية كانت عائقا لانطلاق دخول الشركات الأهلية في طور النشاط الفعلي عند الدراسة منها العدد المرتفع للمشاركين، منها عدم وجود تشريعات تمكن من الأفضلية أو إعطاء بعض الامتيازات للشركات الأهلية لاستغلال أراضي الدولة الفلاحية.

عندما نتحدث اليوم عن استغلال الأراضي، هذه الأراضي لن تأخذها الشركات الأهلية، فالعنى هنا هو الاستغلال والعودة اليوم إلى ديوان الأراضي الدولية فقد تم استرجاع أكثر من 70 ألف هكتار إما أن هذه الهكتارات موجودة على بعد عين من المواطنين ويروها غير مستغلة، لذلك علينا إيجاد آليات لاستغلالها كما يجب وإحداث مواطن شغل وبعث تنمية محلية لاستقرار الناس وهذا ما يجسد الشعور بالانتماء. فكما لاحظتم، فإن المرسوم الجديد عدد 3، الصادر في 2 أكتوبر، قد خفص عدد المشاركين من 50 إلى 10 بالنسبة إلى الشركات الأهلية المحلية ومن 50 إلى 15 بالنسبة إلى الشركات الأهلية الجهوية.

ثانيا، نفس المرسوم أعطى إمكانية استغلال الأراضي الدولية الفلاحية عن طريق المراكنة. كاستغلال الملك البلدي والغابات ودائما عندما نتحدث عن الغابات، نجد أن هناك من يسكن بجوارها ومن يعيش داخلها، إذ تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 1,000,000 شخص يسكنون في الغابات وهؤلاء كانوا في السابق محرومين، أما اليوم فإن الدولة توفر الآليات اللازمة لإدماجهم اقتصاديا واجتماعيا، ليقع استغلال المواد غير الخشبية في الغابات.

ومن بين النقاط الهامة هي رقمنة عملية إحداث الشركات الأهلية عبر منصة إلكترونية حيث تم التقليل من الوثائق الورقية، مع إحداث سجل خاص بهذه الشركات، حتى تكون مختلفة عن الشركات التجارية لأن المبدأ الأساسي بالنسبة إلى الاقتصاد الذي نعتبره قطاعا ثالثا يضاف إلى القطاع العام والقطاع الخاص المتمثل في ارتفاع الأهل التشاركي الذي يعطي الأولوية للإنسان قبل الربح،

واعذرني السيد النائب سأستحضر المثل الذي قدمته منذ حين "الشركة تركة" أقول لا، ما عودتنا عليه الثقافات أن الأولوية للفرد على المجموعة، يمكن أن يكون الربح الفردي اليوم في إطار الربح الجماعي وهذه الثقافة تبني، إن تجارب الشركات الأهلية ليست تجربة تونسية فحسب، بل هي موجودة في كل الدول، وقد حققت نجاحا في العديد من الدول، لذلك لا يوجد سبب لعدم نجاحها في تونس إن تم توفير الأطر التشريعية والمرافقة والتمويل لها.

أصل هنا إلى التمويل، إن خطوط التمويل التي تم إحداثها على مستوى الصندوق الوطني للتشغيل، كان في السنة الأولى عن طريق البنك التونسي للتضامن فقط، أما في السنة الثانية فقد تم إبرام خمس اتفاقيات تمويل مع بنوك عمومية وخاصة وسيتم قريبا إبرام اتفاقيات مع سبعة بنوك أخرى عمومية وخاصة وعند الحديث عن التمويل بالنسبة إلى البنوك التي تقدر في حدود 300,000 دينار هذا على مستوى الصندوق الوطني، تمويلات الدولة، ما زاد عن ذلك سيكون على حساب الموارد الذاتية للبنوك وقد أصدر البنك المركزي منشورا حدد نسبة الفائدة وفق نسبة السوق النقدية مع فائض واحد أقصاه.

إن هذه الخيارات التنموية في الحقيقة لم يتم القيام بها لأول مرة على مستوى وزارة التشغيل والتكوين المهني، أن يتم إسناد العديد من الامتيازات أيضا للشركات الناشئة وللتعاضديات ولا يمكن لأي دولة عند وضعها لخيار ألا توفر أسباب نجاحها. قمنا اليوم بعملية تشخيص للشركات الأهلية وتبين أن أكبر الإشكاليات هي إشكاليات تشريعية لعدم وجود نصوص تحفيزية، لذلك من حق الدولة في إطار انتصارها لخيارات شعبية فالدولة عندما تجد أن نسبة البطالة ترتفع بين أبناء شعبها، فلا يمكن لا للقطاع الخاص ولا للقطاع العام الاستجابة لهذا الإشكال الحقيقي، ألا وهو البطالة.

تنوع الخيارات الاقتصادية، النماذج التي كانت تعتمد، أظن أن النتائج التي وصلنا إليها، أظن أنه من سنة 1975 - كما ذكر لي ذلك الزملاء- لم تشهد نسبة البطالة انخفاضا برقمين. هذه خيارات أدت إلى نوع من البطالة، أدت إلى عزل المناطق وإلى نوع من عدم الاكتراث بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي، اليوم التوجه في الشركات الأهلية على اعتبار -كما ذكرنا- أن المواطن هو الهدف الأساسي لهذه الدولة في تأمين الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

بالنسبة إلى الإحصائيات هي في الحقيقة متوفرة على مستوى الشركات الأهلية وسأقدم البعض منها: العدد الجملي للشركات الأهلية المحدثة، أحيانا نجد أن الأرقام تختلف لأن الإحداث يمر بالعديد من المراحل سواء على مستوى السجل الوطني للمؤسسات سابقا وعلى مستوى "الباتيندا" إلى غير ذلك، اليوم لدينا تقريبا 230 شركة، تضم 15,000 مشارك، عدد أصحاب الشهادات العليا الموجودين في هذه الشركات يبلغ 2400 فرد أو مشارك، عدد ذوي الإعاقة 174 شخص.

في حقيقة إهدار للمال العام، لدينا خطوط تمويل وهي في شكل قروض، ليست في شكل هبات ولا منح، هي في شكل قروض تسند

وُسترجع، لدينا العديد من خطوط التمويل، ليس فقط الشركات الأهلية، سنويا الفئات الضعيفة محدودة الدخل هناك خطوط تمويل في حدود 20 مليون دينار، ذوي الإعاقاة خصصنا لهم كذلك تمويل المبادر الذاتي، المؤسسات الصغرى والمتوسطة، المؤسسات الناشئة، خطوط التمويل الموجودة على مستوى الوزارة، ليست فقط لفائدة الشركات الأهلية، أردت توضيح هذه النقطة.

وباعتبارها قروض لهذا السبب نجد دائما أن الشركات الأهلية -لا بأس سأكرر هذا- ليست جمعيات خيرية، هي مؤسسات اقتصادية ربحية ذات منفعة اجتماعية، إن لم تكن هكذا، لا يمكننا المحافظة على ديمومتها، لهذا نسعى دوما إلى أهمية المرافقة.

أثرتم كذلك سؤالاً إلى أين يتجه من يريد بعث شركة أهلية أو من يريد الحصول على استفسار؟ اليوم لدينا مخاطب وحيد والذي بعد إصدار المرسوم أصبحت وزارة التشغيل والتكوين المهني هي الوزارة المكلفة بالشركات الأهلية وبالتالي الدعوة لكل أصحاب الأفكار في هذه المشاريع أن يتجهوا إلى الإدارات الجهوية للتشغيل والتكوين المهني ومكاتب التشغيل والعمل المستقل الموجودة تقريبا في كامل المعتمديات.

لماذا هذا التوجه؟ اليوم كما ذكرتم، هناك بعض المشاريع التي لم تكن ذات فائدة وتكون لدينا نظرة ورؤية للمشاريع حتى تكون ذات فاعلية وجدوى، ليس المطلوب من أي شخص يريد بعث مشروع الفكرة فقط، بل يقع تجويد الفكرة على مستوى مكاتب التشغيل والعمل المستقل ولدينا من الكفاءات في مكاتب التشغيل هذه تتولى مساعدته في إطار دراسة الجدوى، ومساعدته في مخطط الأعمال الخاص به وفي آليات التمويل لأننا نؤكد أن نجاح أي مؤسسة اقتصادية أهم شيء فيها هو المرافقة.

المرافقة قد تكون قبلية، قبل فكرة المشروع، فقد تكون المشاريع في بعض الأحيان ليست لها جدوى وتكون هذه المرافقة خلال إنجاز المشروع وخاصة بعده لأن اليوم العديد من المؤسسات -ولا أتحدث فقط عن الشركات الأهلية- تموت في الثلاث سنوات الأولى، ما يجعل أهمية المرافقة خلال السنوات الثلاث الأولى هامة جدا.

أقدم هنا بعض ما قامت به الوزارة في مرافقة هذه المؤسسات الاقتصادية التي عانت من صعوبات بعد هذه المدة، وجدنا اليوم آلية على مستوى الوزارة في دعم المؤسسات المتعثرة، هذه المؤسسات يمكن أن تكون قد تحصلت على قروض ولم تستطع سدادها أو واجهت إشكاليات على مستوى السوق أو التسويق، ما قمنا به على مستوى الوزارة، وهنا دائما أتحدث عن وزارة التشغيل والتكوين المهني، لم تكن في شكل منح، بل هي في شكل قروض وقد انتفعت بها 600 مؤسسة اقتصادية وحافظت بهذا الدعم المالي، وفق شروط ميسرة على 1000 مواطن شغل.

الخطة الاتصالية، نحن نتفق معكم تمام الاتفاق أن اليوم يجب أن تكون لدينا رؤية أكثر من حيث المجال الاتصالي، بدأنا في إعداد فيديوهات تفسيرية ولدينا دليل كذلك حول الشركات الأهلية سيكون في القريب في شكل رقمي، صحيح ذكرنا الدليل السنة الفارطة في نفس هذا المكان لكنه تأخر لأنه تمت مراجعة المرسوم، جعل المسألة التشريعية تنتهي ويكون هذا، ولكن هذا غير كاف، لا يكفي وجود دليل لذلك، الزملاء يستمعون إليّ، أقول لهم إن دور وزارة التشغيل

والتكوين المهني ليس عمل مكاتب فقط، بل هو عمل ميداني، كل وزارة لها خصوصياتها، علينا أن نخرج، فالיום توجد أزمة ثقة في الإدارة التونسية، أزمة ثقة في مكاتب التشغيل نظرا لأهمية العمل الذي تقوم به، أزمة ثقة في هياكل التكوين، علينا اليوم أن نذهب للمواطن، يجب أن نذهب للمعاهد، علينا الخروج للأسواق، علينا الخروج لكل مكان يوجد به أبناء شعبنا حتى نبليغ، أحيانا يمكن أن تكون المقاربة جيدة وتكون الأفكار والمشاريع جيدة لكن إذا بقيت حبيسة المكاتب فلن تكون لها أية جدوى.

مررنا حاليا فيديو تسويق لفكرة الشركات الأهلية والأمن نقوم بتمرير فيديوهات حسب كل المراحل: ما قبل الإحداث، خلال الإحداث، السجل، كيف ندخل ونسجل في سجل الشركات الأهلية؟ ما هو المسار؟ ما غيرناه سابقا، ما يسمى بحجز تسمية الشركة الأهلية، وكأنها آلية كانت موجودة في السجل الوطني للمؤسسات.

الآن ستكون لدينا نظرة حتى التسميات ستكون لنا نظرة بخصوصها، لا تتم الموافقة فقط على التسميات، طبيعة النشاط وطبيعة المكان، يجب أن تكون لنا رؤية بخصوصها، كما ذكرنا، حتى لا تكون هناك شركات أهلية بتسميات أحيانا تكون على غير الصيغ ويتم تسميتها حتى على صيغ أراضي فلاحية معينة، وكأنه استباق له.

بخصوص كيفية الحصول على هذه الأراضي وعلى هذه الشركات الأهلية صدر اليوم قرار بين وزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة وستكون هناك قائمة بكل الأراضي الدولية الفلاحية وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، أي يتم نشر قائمة الأراضي الدولية الفلاحية التي ستوضع على ذمة الشركات الأهلية، إذا قدمت شركة أهلية وحيدة، سيكون لها ذلك وتستكمل الإجراءات مع وزارة أملاك الدولة بخصوص إبرام العقود وإن تقدمت أكثر من شركة، تم النقاش على مستوى مجلس الوزراء وفي الأخير تم إقرار آلية القرعة تفاديا للتدخلات، مثلا يتم وضع مقياس أهم دراسة مثلا على الأرض، ما الدراسة التي قدمها وما الجدوى منها؟ دائما سيدخل الجانب الذاتي صحيح، قد لا ينصف البعض، لكن على الأقل تكون العملية أكثر شفافية وبحضور عدل منفذ دون تدخل الإدارة حتى نضمن شفافية المعاملات.

نمر إلى الجزء الثاني وهو التكوين المهني، اليوم العديد من السيدات والسادة النواب، أثاروا إشكالية الاختصاصات في التكوين المهني وأثاروا إشكالية البرامج والمراكز المغلقة وإلى غير ذلك، صحيح، ولكن دعونا نقول شيئا: هناك مهن ستبقى دوما، الكهربائي سيبقى موجودا دائما ولو بوجود الذكاء الاصطناعي، أقول ربما المهن التي ستقاوم الذكاء الاصطناعي هي المهن اليدوية، صحيح أن الذكاء الاصطناعي سيساعدنا في تحديد الحاجيات من إضاءة لكن الذكاء الاصطناعي لن يقوم بتركيب الفوانيس والآليات وبالتالي لا يجب التخوف كثيرا من الذكاء الاصطناعي، الأهم هو أن نحسن التعامل معه.

العديد من المهن ستختفي صحيح، ولكنني أقول أيضا أن العديد من المهن ستخلق من جديد، ولكن ما هو المطلوب من التكوين المهني اليوم؟ المطلوب أن يتأقلم لأن الكفايات المطلوبة لممارسة المهن الجديدة لن تكون هي نفسها، لذلك أعد المركز الوطني لتكوين المكوّنين وهندسة التكوين وحدة تكوينية حول الذكاء الاصطناعي وسيقع إدراجه في مراكز التكوين المهني.

المكونين وهندسة التكوين مثال قطاع الكهرباء، هناك "les compétences" هناك "les transcriptions" وهناك "le socle commun" بين الاختصاصات في مجال الكهرباء وبعد ذلك تصبح كهرباء بناء وكهرباء صناعية وكهرباء السيارات وكهرباء إلكترونيك إلى غير ذلك، حتى وإن تغيرت حاجيات سوق الشغل لن يعود المتكون للنقطة الصفر، بل يقوم بالتخصص فقط.

سأذكر بعض المشاريع واعذروني إن لم أذكرها كلها:

المتلوي: تم تجاوز الإشكال العقاري وبحول الله سنتحصل على رخصة البناء بداية من السنة القادمة،

بالنسبة إلى مركز تطاوين في المواد الإنشائية، انطلقت الدراسات حتى بالنسبة إلى وحدة المبيت في مركز تطاوين بطاقة للمبيت بـ 200، زغوان، تم إحداث وحدة مبيت بطاقة استيعاب تقدر بـ 200 فرد.

نصل الآن إلى مراكز الفتاة الريفية، لن أعود بكم إلى "historique" مراكز الفتاة الريفية التي لم تكن تابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني وتم إحالتها، لم يعد هناك اليوم حديث عن مراكز فتاة ريفية، اليوم هناك مشروع لتحويل مراكز الفتاة الريفية إلى أقطاب لريادة الأعمال والتكوين، اليوم سنتمن الجانب المحلي، ليس فقط مراكز الفتاة الريفية، بالعكس ليكون مثالا حيا وتجربة أن يتم الربط تكوين ريادة الأعمال وبعث المشاريع وهنا أفيد السيدات والسادة النواب الذين سألوني عن مراكز الفتاة الريفية، كل طلبات العروض بخصوص اختيارات المقاولات ستصدر قبل نهاية السنة، نتحدث عن بوثدي، نتحدث عن العروسة التي زرتها، في بني خدش، إذن كل مراكز الفتاة الريفية الموجودة لدينا تم إعدادها، بعد ذلك سنتفق حول الاختصاصات، علينا ربح الوقت.

بخصوص "plateforme" سنذهب في توجهه بالأ بتبقى "plateforme" كما كانت سابقا في بعض المراكز للميكانيك أو للكهرباء إلى غير ذلك، "وأصبحت "plateforme" متعددة و"polyvalente"، لذلك سأطمئنكم أنه بخصوص مراكز الفتاة الريفية فقد تمت حلحلتها جميعا.

أمر إلى التشغيل، هناك تساؤل هل أن الوزارة مكلفة بالتشغيل أم لا؟ من مهام الوزارة هي تنشيط سوق الشغل، هي الربط بين العرض والطلب، هي إيجاد الآليات لتحسين التشغيلية، ورغم ذلك لنا دور في التشغيل، العديد من النواب أكدوا على ضرورة انفتاح الوزارة على القطاع الخاص، دائما أقول وأكرر أن الغاية من وجود هذه الوزارة القطاع الخاص، نحن نقوم بتكوين أشخاص لعدة شركات اقتصادية، اليوم في العالم أهم مورد يمكن أن تبني عليه الدولة هي الموارد البشرية وتنميتها والتعلم مدى الحياة، اليوم أول سؤال يطرحه المستثمر عندما يأتي هو: هل هناك موارد بشرية أم لا؟ موضوع الدينار الرمزي والأرض لم يعد الموضوع اليوم، هناك دولة وأنتم أكيد تعرفونها، الهند، انظروا أين هي اليوم، الهند راهنت على الموارد البشرية وعلى كل ما هو مرتبط بالذكاء.

البرامج التكوينية، البرامج التكوينية لها خصوصية في التكوين المهني، ليست عملا إداريا فقط، البرامج التكوينية تعد مع الجهة مع القطاع الخاص، لتتلاءم مع سوق الشغل، صحيح في بعض الأحيان بعض المؤسسات تقول هذا ليس التكوين الملائم وهذا بحكم القانون، طريقة التكوين هي التكوين بالتداول بين المركز والمؤسسة الاقتصادية وهذا ما يسهل إدماج المتكونين، التكوين مثلا مدة سنتين في شهادة

على مستوى التجهيزات والصيانة تم بذل مجهودات كبيرة لكن يبقى دائما الإرث ثقيلًا، أقول هذا وأعيده، الإرث ثقيل لكن عندما ذكرت أن دورة سبتمبر كانت دورة استثنائية فإني أعني ما أقول لأن الاعتمادات التي تم تخصيصها للصيانة في ظرف وجيز، كانت هناك تدخلات على مستوى 70 مركزا بلغت حوالي 10 مليارات، استفادت منه العديد من المراكز.

الصفقات التي تم إبرامها على مستوى الوكالة التونسية للتكوين المهني تقدر تقريبا بـ 187 صفقة أي أن هناك تطورا ونحن دائما نحين، فأحيانا حتى آلية الإنجاز إن شهدت تحسنا فإننا سنذكر أنها تحسنت اليوم،

الإقبال على التكوين المهني، كما ذكرت فقد تغيرت النظرة للتكوين المهني، نحن لا نعتبره كبديل للتعليم العادي، نحن نعتبره خيارا استراتيجيا والتكوين المهني ليس أيضا مسلكا للفاشلين، بل بالعكس أعتقد جيدا أنه لا يدرس بالتكوين المهني إلا الأذكاء الذين لم يتلاءم ذكاؤهم مع المدرسة العادية لأننا نؤمن جيدا أنه لا يوجد فشل، بل هناك وضعيات فشل، وبالتالي إن أثرتنا على هذه الوضعيات فإمكاننا جميعا أن ننجح وهذا ما ترسخ في أذهاننا أن النجاح لا يكون إلا لقلة لا، كل إنسان نجاح وكل مسار مختلف وكل بشر لديه إمكانيات يمكن أن تبرز في مجالات معينة والذكاء أعيد هذا مرة أخرى ذكاءات، لا توجد وضعية وحيدة من الذكاء.

تحدثت عن ميكانيك السيارات الهجينة وقد ذكر على أساس أنني ذكرت هذا إثر قيامي بزيارة لباجة صحيح، لكن عندما ذكرت هذا لم أذكر اختصاصا، في الحقيقة أنا أعني ما أقول "c'est une compétence" كفاية سيقع إضافتها لاختصاص ميكانيك السيارات في باجة، بينما ما أعلنت عنه في الوردانين صحيح، إحداث تقني سامي في صيانة السيارات الهجينة والكهربائية وهذا لم أعلنه لئتم إحداثه الآن، سيكون بداية من فيفري 2027 لأن إحداث اختصاص جديد في التكوين المهني يتطلب برامج لا بد أن تعد وهناك تكوين للمكونين ويتطلب تجهيزات وبالتالي لا غنى عن هذه الاختصاصات ونحن نسعى إليها.

الطاقات المتجددة، اليوم لدينا العديد من المراكز التي تتولى التكوين في الطاقات المتجددة، أذكر بعض السادة النواب الذين تساءلوا عن الرؤية للتكوين المهني، فعلا لدينا رؤية للتكوين المهني، اليوم لم يعد التكوين المهني في المراكز فقط، أصبحنا نؤمن اليوم بأن التكوين يمكن أن يكون متنقلا وسيكون لدينا إن شاء الله وحدات للتكوين المتنقل لنذهب للمناطق البعيدة لحل هذه الإشكاليات وتكون موجودة على عين المكان قواعد تكوينية متنقلة،

اليوم لدينا التكوين التخصصي، بعض الاختصاصات لا يقع تدريسها لا في الجامعة ولا في التكوين المهني كشهادة وهنا سأذكر بعض الأمثلة، لدينا اليوم في بزر صيانة "les boites à vitesse automatique"، أصبح لدينا في أغلب المراكز اختصاص "diagnostique" السيارات، لدينا تكوين في الطاقات المتجددة في العديد من المراكز أي أن التوجه نحو التخصص ولهذا تم إصلاح التكوين المهني اليوم لتحسين التشغيلية لخبري مراكز التكوين المهني، لا بد أن نتجاوز مسألة الاختصاص،

لو تسأل اليوم كم لدينا من اختصاص، لدينا تقريبا 400 اختصاص، اليوم ستصبح لدينا قطاعات وليست اختصاصات، اليوم هناك عمل مشترك وقد بدأنا على مستوى المركز الوطني لتكوين

مؤهل تقني مهني عندما نريد القيام بـ "découpage de formation" نجد أنه قضى سنة في المركز وقضى سنة في المؤسسة الاقتصادية، ليتعرف حينها عليها ويصبح إدماجه أسهل،

اقترحنا في قانون المالية لهذه السنة تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل التي كانت للباحثين فقط، فعند الانتهاء من المسار التكويني أو التعليم العالي سيُشمل حتى الطلبة في السنوات النهائية، وهذا الأهم، نحن لا نفاجئ الطلبة القادمين لكن الأفضل أن نذهب إليهم قبل التخرج ونرى الآليات حتى يتمكنوا من الاستفادة من برامج التشغيل في المهارات اللينة والمهارات التقنية، بينما لم يكن الطلبة يستفيدون من البرامج الموجودة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل، اليوم إن شاء الله سيعرض على أنظاركم، وستقع المصادقة عليه ويصبح بإمكاننا القيام بعملية استباق للقادمين الجدد لسوق الشغل، حتى نمكثهم من المهارات التي تمكثهم من الاندماج السريع في سوق الشغل.

بما أنني تحدثت عن سوق الشغل سأمر إلى التشغيل، في الحقيقة كانت دوما الاستراتيجية استراتيجية وطنية، ذهبتنا اليوم إلى البعد الجهوي وفي سنة 2025 تم إعداد خمس مخططات جهوية وإن شاء الله في سنة 2026 سيتم استكمال 24 مخططا جهويا للتشغيل وهذا سنعكس فيه البعد لأن التقييم أو الآليات تختلف من جهة إلى أخرى، وهذا سيعطي خصوصية لهذه الاستراتيجية في إطار رؤية كاملة رسخها الحق في العمل حق دستوري، عمل لائق بأجر عادل.

ذكرتم "SIVP" تربصات الإعداد للحياة المهنية، أريد تقديم بعض الأرقام فقط، أثبتت الدراسات أن لهذه الآليات جدوى، كيف ذلك؟ أعطي مثلا اليوم في التربصات للإعداد للحياة المهنية 54% - هذه أرقام بالإحصائيات- يقع إدماجهم أي عندما يدخل 100 شخص للمؤسسات، يتم إبرام 100 عقد أي بعد سنة سيتم إدماج 54، بخصوص المبلغ الخاص بتربصات الإعداد للحياة المهنية في حدود 200 دينار، إن شاء الله سيتم التفاعل معها، لا مانع من الترفيع فيه وأعدكم بأنه سيقع دراسة المقترح والترفيع في منحة التربصات للإعداد للحياة المهنية.

وتناغما مع القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، اليوم أمام تربصات الإعداد للحياة المهنية، يمكننا التجديد تفاديا لأن تصبح هذه الآلية هروبا من الترسيم والانتداب، قررنا بالأب لا يتم تجديد عقد الترسيم ويوازي ذلك بسنة في الترسيم لأنه في القانون أن فترة التجربة يتم التمديد فيها بستة أشهر أي تكون بينهم سنة، سنعتبر أن فترة الترسيم هي تلك السنة، يدمج بعدها مباشرة ولا يخضع لفترة التجربة.

آليات التشغيل الموجودة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، أنا أوافقكم تماما بأنه لا بد اليوم من تقييم العملية، للأسف في التجارب السابقة كلما يأتي وزير إلا ويقدم آلية، ثم يأتي الوزير الذي بعده فيغيرها، اليوم سأربط بين التكوين والتشغيل، إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم سيتم فيه تناول كل هذه النقاط لأنه لن ينظر فقط في السياسة العامة والدور في مجال إعداد الموارد البشرية بل يربطها بالتشغيل، ولقد شرعنا في تقييم ذلك وسنقوم بعد ذلك بنشر كل المعطيات، هذه أموال الشعب وبالتالي أي آلية سيتم الإقرار بأنها غير ذات جدوى في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي -مع أن أي تجربة مهنية مهما كانت سنربط بذلك بعد ذلك، فإنها ستحسن من التشغيلية.

العمل التطوعي في حد ذاته، يحسن من التشغيلية لأن هناك فرق بين المسار الأكاديمي أو الدراسي أو التكويني وبين سوق الشغل ولا بد لنا من التدخل لنحسن من التشغيلية وهنا نربط مع القطاع الخاص، اليوم لدينا التكوين التكميلي، المؤسسات الاقتصادية التي ترغب في الانتداب، ولكن في تقييمها وتشخيصها هناك كفايات معينة تحتاج إليها غير موجودة لدى المتكون أو لدى خريج الجامعة، يطالبون بتكوين في كفاية معينة.

الوزارة والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، تقوم بذلك على قاعدة الإدماج وقمنا بتجربة مع مؤسسات القطاع الخاص في "الكابل"، أمضينا اتفاقيات بـ 12,000 انتداب فعلي إلى حدود آخر أكتوبر تم انتداب 10,000، ولكن عندما نذهب للقطاع الخاص، فإننا نذهب إليهم بعلاقة "رابح رابح"، لدينا الإدماج، عقود شغل، نحن نوفر لكم الكفايات اللازمة، نقوم بتشخيص للحاجيات من الموارد البشرية وهكذا تكون تونس هي الرابحة، لذلك فإن الانفتاح على القطاع الخاص ونحن معكم في هذا تماما وحتى دستورنا يتحدث على التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، لا يوجد لدينا أي إشكال، بل بالعكس، كما ذكرنا على مستوى التكوين المهني، هناك التكوين بالتداول، على مستوى التشغيل، لدينا هذه الاتفاقيات ونحن نستمع لرأيهم ونعدل ونصوب.

المبادرة الخاصة، في المبادرة الخاصة لدينا خطوط تمويل، سألتهم على التقييم، لقد قمنا بالتقييم على الأقل لخط التمويل المخصص للفئات الهشة وضعيفة الدخل الذي بدأ سنة 2023، اليوم أكثر من 90% من المؤسسات التي تم إحداها على صغرها، أحدثت كل مؤسسة كمعدل مواطن شغل بنسبة 1.5 و90% ما زالت موجودة ونحن نعتبر أن هذا الرقم يشجعنا لمواصلة اعتماد هذا الخط.

هذه السنة وقعت برمجة الخط الخاص بذوي الإعاقة، لذلك لا يمكننا تقييمه، ولكن علينا أن نؤمن دائما بأن الدولة كما هو الحال في الوظيفة العمومية، كالتشجيع على المبادرة الخاصة، كالشركات الأهلية، كالمبادر الذاتي، كل المبادرات بعثت لحل ولحلحلة مشكل البطالة.

اليوم ما بين التكوين والتشغيل وإن شاء الله على مستوى الوزارة نحن بصدد إعداد المصنف الوطني للمهن وللكتفاءات، ليكون الانتداب على قاعدة، ليكون "profil" واضحا، اليوم لدينا مصنف لكنه لم تتم المصادقة عليه من سنة 2017، عدنا إلى العمل عليه وإن شاء الله سيصدر قريبا بالإضافة إلى المصنف الخاص بالشهادات، تعترضنا اليوم أحيانا إشكاليات فالشهادات التكوينية في بعض الأحيان غير معترف بها في الخارج، لذلك قمنا بإعداد مصنف خاص بالشهادات يتم الاعتراف بهم بالتعاون طبعاً مع الدول التي تربطنا بها اتفاقيات ليقع الاعتراف بشهادات التكوين المهني.

نقطة أثارها أحد السادة النواب لماذا المستوى الأعلى اليوم هو مؤهل تقني سامي، فعلا نحن نشغل على شهادة جديدة يفوق مستواها المؤهل التقني السامي وهذا سيفتح آفاقا جديدة، أولا للتطور في الحياة المهنية وثانيا، لجاذبية التكوين المهني، اليوم في التكوين المهني هناك أشخاص جامعيون أتموا دراساتهم الجامعية ويذهبون للتكوين وللتعلم، لذلك أحدثنا اليوم شهادات جديدة.

وقد أشار أحد النواب إلى شهادة المهارة، شهادة المهارة مطلوب فيها مستوى تعليمي، اليوم هناك نسبة كبرى من الانقطاع المدرسي

وأحد الأليات هي شهادة المهارة، شهادة المهارة يمكن أن يكون الشخص حتى دكتوراً ويتحصل على شهادة المهارة لأن مدة التكوين فيها قصيرة، تقريبا ستة أو سبعة أشهر، يريد أن يبعث مشروعاً مثلاً.

ثانياً، هناك تساؤل بخصوص التعاون بين وزارة التربية، لا أود أن أذكر رقم الانقطاع لأن الرقم المتداول يجب التثبيت فيه، سيقع اليوم مع وزارة تكنولوجيا الاتصال اعتماد المعرف المدرسي والوحيد في كامل مساره أي منذ دخول التلميذ للمدرسة إلى الثانوي وبعد ذلك في التكوين المهني وفي التعليم العالي، لنعرف أين يوجد هؤلاء الناس اليوم. إن ظاهرة "les élites" الغير موجودين لا في المدرسة ولا في مراكز التكوين ولا في الجامعات أصبحت تعتبر نسبة مرتفعة.

ذكرتم الفرصة الثانية صحيحة، ولكن هذا المشروع بين ثلاث وزارات: وزارة التربية، وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التشغيل والتكوين المهني، أحدثنا الفرصة لمدرسة الفرصة الثانية في ولاية القيروان، ولكن اليوم سيكون لدينا مشاريع أخرى في سيدي فتح الله في تونس، في سليانة وفي توزر، لذلك نتبع التجربة "الفرصة الثانية" لإيجاد الناس الذين ليس لهم إمكانية الالتحاق أو مستوى دراسي إلى غير ذلك، يمرّون عبر الفرصة الثانية ثم بعد ذلك يقع إدماجهم في مراكز التكوين المهني.

تحدثت عن المهن وعن استشراف المهن، إن شاء الله في شهر ديسمبر سيتم بعث "plateforme" للاستشراف، تم إعدادها لسوق الشغل، ما أهمية الاستشراف؟ لأن المهن والواقع اليوم والتطورات التكنولوجية وتغيرات حاجيات سوق الشغل يتطلب عملية استباقية عبر الدراسات وهذا سيؤثر حتى على برامج التكوين المهني لأن الأصل أن برنامج التكوين المهني تأتي استجابة لحاجيات سوق الشغل وتوجد معنا أيضاً وزارة التعليم العالي، ذكرتم أن هناك اختصاصات، كل هذا سيقع النظر فيه في المجلس الأعلى للتربية والتعليم.

تم التطرق أيضاً إلى التشتت في الهياكل، أنا معكم تماماً وبدأت الحكومة تشتغل على هذا، في الحقيقة توجد المرافقة اليوم في الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في "API" وفي "APIA"، يجب بعث رؤية اليوم لتصبح هناك مرافقة لأصحاب المؤسسات، يجب توحيد أجهزة المرافقة.

كما تحدثتم على التمكين الاقتصادي الموجود على مستوى وزارة التشغيل، وزارة المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد، اليوم إن شاء الله هناك رؤية تشتغل عليها الحكومة تتمثل في توحيد التدخلات ليكون المستفيدون ليسوا نفس الأشخاص وللذين يستفيدون أكثر من مرة.

هناك تساؤلات حول تعيينات واحترام الترتيب واحترام النظام الأساسي والأنظمة السياسية للهياكل تحت الإشراف، سأبدأ من البداية، السيد الرئيس دائماً يؤكد ويقول أن الثورة ليست فقط ثورة تشريعية لكن يجب أن تكون أيضاً ثورة إدارية، اليوم العلاقة التشغيلية بين الموظف والهيكلي مهما كان هذا الهيكلي، الأجر مقابل الأداء، الخطة الوظيفية ليست حقاً، بل هو امتياز يسند للقيام بمهام وعلى أساس التقييم يمكن سحها، هذه هي العقلية، فإن تحصل شخص على خطة وظيفية، مهما كانت، هل تبقى الأجيال التي بعده تنتظر إلى أن يحال للتقاعد للتمتع بالخطة الوظيفية؟ الخطة الوظيفية ليس حقاً، بل هو امتياز وهذا ما نصّت عليه الأنظمة الأساسية وما نص عليه النظام الأساسي للوظيفة العمومية، يسحب بعد التقييم لكن أكد لكم أنه لا يوجد أي شخص تمت تسميته وليس لديه شهادة جامعية والذين

تمت تسميتهم هم أبناء القطاع، لم تأت بأشخاص من الخارج وأقل واحد منهم لديه عشرين سنة خبرة، لكي تكون الأمور واضحة، مع احترام النظام الأساسي ومع احترام الترتيب الخاصة بالنظام الأساسي.

أثيرت مسألة السيارة الخاصة التي استعملها السيد المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، سألت عن هذا، فكانت الإجابة أن السيارة الثانية في حالة عطب حالياً، صحيح هي موجودة حالياً في مأوى السيارات، ما أكدده أن نسبة استهلاك السيارة للبينين لا تتغير بحسب قوة عدد الخيول أي إن كان القانون يسمح له بعدد معين من اللترات من البنزين، فليس لأنه أخذ سيارة ذات قوة أكبر سيحصل على كمية أكبر والسيارة كما عرضها عليكم السادة النواب ما زالت تحمل اللوحة الحمراء أي أنها سيارة مصلحة وليست سيارة وظيفية لأن في الهياكل تحت الإشراف لا توجد سيارات وظيفية باستثناء المدير العام أسندت له سيارة وظيفية، أما البقية فهي سيارات بلوحات حمراء وهي سيارات مصلحة تستعمل بصفة استثنائية لأغراض شخصية.

وهنا ما زلت في موضوع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، فقد ذكرتم المقررات التي تمّ إسناده لتمتيع مكاتب التشغيل، عندما نتحدث عن سيارات المصلحة واستعمالها لأغراض شخصية فهذا يكون بحكم القانون إذا استوجب الأمر التنقل، لكن ليس لقضاء مصالحه الشخصية، أي خلال التوقيت الإداري تكون على ذمة مستشاري التشغيل وليست امتيازاً لخطة وظيفية، السيارة الوظيفية شيء، أما سيارة المصلحة فهي دائماً على ذمة المستشارين ولم يتم إسناده رؤساء مكاتب التشغيل حصة وقود خاصة بهم، بل هي حصة وقود للتصرف وهذا إجراء معمول به في كل الوزارات وفي كل الجماعات العمومية المحلية.

صحيح أن النظام الأساسي يتحدث عن خطة مدير لكن اليوم لدينا مراكز تكوين مهني لها نفس الوضع وكذلك وحدات التكوين المستمر وهذا الإجراء غير موجود فقط في الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، بل حتى مديري مراكز التكوين المهني الموجودين في كامل تراب الجمهورية لديهم سيارات مصلحة تستعمل بصفة ثانوية لأغراض شخصية ولا يحصلون على حصة وقود، (تدخل دون استعمال المصداق) لا، نفس النسبة، هذا لا سبيل إليه.

بخصوص هذا الموضوع، لا بأس فقد أشرت لذلك السيد النائب، مواضيع تتعلق بالتصرف في الملك العام وأنا لا أسمح بذلك، لقد أدى كل واحد منا اليمين الدستورية على القرآن الكريم أمام سيادة رئيس الجمهورية وهي أمانة تسلمتها وأسعى إلى إرجاعها في أفضل حال وأنا على يقين أنني سأبذل أقصى الجهود.

(تدخل دون استعمال المصداق)

هي ظرفية استثنائية -أنا معك تماماً- وسأحرص على إصلاح السيارة 508 التي تم ذكرها في أقرب وقت لحل هذه الإشكالية لأنه لا يجب أن يكون كحل نهائي، هو ليس حل إلى ما لا نهاية، لذلك تم استعمال تلك السيارة حتى لا نضطر في كل مرة لشراء سيارات وظيفية، هو استعمال وقتي إلى حين إصلاح السيارة الموجودة والسيد المدير يستمع إلي، في أقرب وقت سيقع إصلاح السيارة الوظيفية، هناك إجراءات فالنظام الأساسي -ولن أدخل في التفاصيل- يقر بالإعفاء يبقى يتمتع لمدة سنة، هذا ما يقره النظام الأساسي والنظام الأساسي موجود.

سأجيبك عن الهدايا، "30 flash" فقد تنظيم مؤتمر وقد شاركت في تلك المهمة، ذهبتنا لقطر ووضعنا فيها منظومة التكوين المهني لتقديم أشهر لجلب اتفاقيات وفعلا بدأنا في قبول اتفاقيات مع دول إفريقية ومع دول عربية، لتمكينها من الاستفادة من هذه المنظومة، فـ "flash" لم نعطيها كهديّة، بل تم تقديمها كعرض للخدمات التي يمكن أن تقوم بها وزارة التشغيل والتكوين المهني ونحن نسعى إلى إدخال أموال وقد ذكر أحد النواب منذ حين الانفتاح على إفريقيا وقد تم عقد اتفاقية مع الأفارقة مع بوركينافاسو ...

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أضيفوا خمس دقائق للسيد الوزير ليحصل البقية، تفضل.

#### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني

سأجيب عن بعض المشاريع المعطلة لكن قبل ذلك تم التطرق منذ حين إلى التكوين الخاص والرقابة، لدينا على مستوى الوزارة للجنة القارة لتتسيق التكوين اتخذت 48 قرارا منها 16 قرار غلق نهائي لمؤسسات تكوين خاصة، في حال وجود تجاوزات أو عدم تقديم تكوين في هذه المؤسسات الخاصة، تم إيقاف مؤسسة تقدم تكوينا في اختصاصات شبه طبية، مكاتب التوظيف بالخارج، تمت إحالة العديد من القضايا التي حصل فيها تحيل بتقديم عقود وهمية.

لذلك ندعو اليوم الذين يودون التعامل على مستوى "site web" الوزارة موجودة مكاتب التوظيف بالخارج المرخص فيها وموجودة مكاتب التكوين الخاصة التي تقدم تكوينا منظما وهذه مسؤولية المواطن لأن مكاتب التكوين الخاصة هناك منها من تقدم تكوينا منظما ومنها من لا توفر ذلك، لذلك على المواطن الاطلاع على "site web" أو الذهاب إلى الإدارات الجهوية ليسأل عن هذه المراكز وتقدم له الإدارة الجهوية أسماء المكاتب التي تؤمن التكوين المنظم.

بخصوص بعض المشاريع المعطلة سأل الزميل بخصوص طريقة، تم إصدار طلب العروض لمركز طبرقة ودوز وتم إصدار تمويلات عن طريق الصندوق السعودي وتم الاتفاق بخصوص صندوق طبرقة.

بخصوص عين دراهم يجب النظر في هذا، هذا المركز أنا أعرفه وكان مركزا للصناعات التقليدية، وهو مغلق حاليا لكن مراكز التكوين لا يتم بعثها من أجل إحداث مركز، يتم بعثها لنعرف انعكاس هذا المركز، لأن إحداث مركز تكوين يتطلب دراسة للاختصاصات ودراسة التأثيرات،

أتفق معكم تماما أن هناك مشاريع ما زالت معطلة، لكن نسق الإنجاز قد ارتفع وهذا تعهد مني بأننا سنواصل العمل على نفس الوتيرة.

وبخصوص النقل التعسفية، أحد السادة النواب تساءل منذ حين وأنا لن أذكر المراكز، المركز الذي تم ذكر أنه شهد نقلا تعسفية، هم لا يعملون، هو في إطار مشروع، إن كنا سنترك أشخاصا لا يعملون ويوجد لدينا مركز على بعد الكلومترات وهذا ما حصل والنقل التي تمت هي نقل وقتية في إطار تفعيل القاعدة التي تقول الأجر مقابل الأداء، هذا المركز دخل في إعادة هيكلة وبه أشغال قائمة ولا يوجد به عمل، هل نترك الأعوان بهذا المركز وهناك مركز يبعد عن هذا المركز بعض الكلومترات أم يذهب الأعوان للعمل بالمركز الآخر؟ وحال ما ينتهي المشروع سيعود العاملون به إلى مراكزهم الأصلية.

فيما يتعلق بمركز بن قردان وقد زرتته أنت تعلم ذلك ولو أنني لا أريد الدخول في التفاصيل، ولكن تم إقرار المركز في المكان الذي كان فيه، لأنه كما ذكرت تم حاليا كراء مركز إلى غير ذلك...

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بقيت لديك دقيقة ونصف، تفضل.

#### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني

برمجة انطلاق الدراسات قبل نهاية سنة 2025 على مستوى مركز بن قردان.

المخاطب الوحيد بالنسبة إلى هذه المرحلة هو القيام بتكوين السادة المديرين الجهويين، هذا ما سنقوم به في مرحلة أولى ليكون هو "vis à vis" له المسؤولية وبعد ذلك كل مكتب تشغيل لن يكون فيه بالضرورة رئيس مكتب، ولكن سيكون فيه مخاطب للشركات الأهلية، نريد على مستوى الحكمة أن تصبح لدينا جهوية للشركات الأهلية ويكون بها مدير جهوي أو الإدارة الجهوية ومكاتب التشغيل ومراكز التكوين المهني والوحدة الجهوية للتكوين المستمر، لتصبح هناك رؤية كاملة، فغدا ستحتاج الشركات الأهلية للتكوين المستمر أو للتكوين الأساسي وهذا دور المراكز.

وفي الأخير أشكركم...

(تدخل دون استعمال المصحح)

بخصوص الكناسي؟ بخصوص مركز التكوين بالكناسي يشتغل، صحيح ما لاحظته أن في انتدابات سنة 2025 تم فسخ الصفقة، أنت تعرف تماما أن نسبة إنجاز المبيت بلغت تقريبا 90% وبعد ذلك تم إمضاء صفقة مع مقاول آخر، تم فسخ الصفقة، سيقع استكمال المشروع وهو نفس وضعية مبيت سببلة في الحقيقة إذ بلغت تقريبا نسبة 90% من الإنجاز وتم فسخ الصفقة مع المقاولين...

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني وللسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية، وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما، على هذه الإفادات والبيانات التي تم تقديمها،

الشكر أيضا لكل من لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

الشكر الموصول لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

#### رفع الجلسة

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة سنة 2026، ونعلن بذلك عن الانتهاء من هذا الجزء من الجلسة العامة المشتركة المخصصة لمناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، على أن نشرع بإذن الله وعونه في الجزء الثاني المتعلق بالنظر في مشروع قانون المالية لسنة 2026 وذلك وفقا لما يتم إعلامكم به والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة التاسعة وخمس دقائق ليلا)





